طُرُقُ الْحُكْمِ عَلَىٰ الْحَدِيثِ

بالصحة أو الضعف

تاليف
أستاذ دكتور/ عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي
أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

الناشر
مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥٧٣٥
ISBN: 977-5260-97-3

الناشـــر
مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع
٤ شارع أحمد سوكارنو – العجوزة – فاكس : ٣٠٤٤٨٤١
هاتف : ٣٤٥٢٣٠٢ – محمول : ٠١٠١٧١٩٧٩٥٠
elemanliblary @yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، حمدًا طيبًا طاهرًا كثيرًا مباركًا فيه .

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبد الله ورسوله ، وصفيه من خلقه وحبيبه ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين .

وبعد : فهذا كتاب أوضح به الطرق التي بها نعرف حال الحديث النبوي من حيث الصحة أو غيرها ، فإذا سمعت حديثًا أو قرأته فإنك بهذا الكتاب :

١- تستطيع أن تعرف هذا الحديث هل قاله رسول الله ﷺ أو لم يقله ؟ وبأسلوب آخر هل هذا الحديث : صحيح ، أو حسن ، أو ضعيف ، أو شديد الضعف ، أو موضوع(١) ؟

٢- وتستطيع أن تتتبع كل كلمة من كلمات هذا الحديث ، هل قالها رسول الله ﷺ بلفظها ، أو رُويت بالمعنى ؟ أو أنها ليست من قوله ﷺ ، وإنما هي مدرجة من قول أحد الرواة .

٣- وتستطيع أن تقف على أقوال الأئمة في الحكم على هذا الحديث ، وهل صححوه أو ضعفوه ؟ إنه يعرفك كيف تجمع أقوالهم ، وكيف تفهما .

٤- ولكن ماذا لو أنك وجدت حكم العلماء على الحديث مختلفًا ، بعضهم يصححه ، وبعضهم يضعفه ؟ إن هذا الكتاب يمكنك من دراسة حال هذا الحديث ، لترُجِّح أحد الرأيين ، فتعرف حال حديثك بدقة .

---

(١) هذا هو التقسيم الأصلي ، لكني سأختصره في طول الكتاب ، فأقول : من حيث الصحة أو غيرها ، كما تقدم هنا ، أو أقول : من حيث الصحة أو الضعف .

٥- أما إذا لم تستطع الوقوف على حكم لأحد الأئمة على هذا الحديث ، فإن هذا الكتاب يُمَكِّنُكَ من دراسة هذا الحديث إسنادًا ومتنًا ، ومعرفة حاله من حيث الصحة أو الضعف .

لقد كنت أُدَرِّسُ هذا العلم لطلاب الدراسات العليا منذ سنوات ، وكنت أتوق أن أحرره ، وكان الطلاب يريدون ذلك ، حتى يسّر اللَّه ، وهأنذا أبدأ في تحريره ، سائلًا اللَّه سبحانه وتعالى العون والتوفيق .

ويرجع حرصي وحرص طلاب العلم إلى عظم قدر هذا العلم ، وعميم فائدته .

فائدة هذا العلم :

إن الحكم على الحديث أمر في غاية الأهمية ، إنه معرفة ما قاله الرسول ﷺ بكل تحرٍّ وتدقيق ، إنه معرفة السنة النبوية ، هذا العلم الذي يُكَوِّن مع القرآن أَصْلَيَ الإسلام .

إن الحكم على الحديث هو غاية علوم الدراية ، والتي تسمى أيضًا « علوم الحديث » و« مصطلح الحديث » .

إنه غاية علم الجرح والتعديل ، وعلم الرجال ، وعلم التخريج ، وعلم العلل ، وغير ذلك من علوم الدراية التي غايتها معرفة حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، والتثبت من كل كلمة قالها رسول اللَّه ﷺ .

وأسأل الله التوفيق والسداد .

عبد المهدي

المعادي في ربيع الأول ١٤٢٧هـ

أبريل ٢٠٠٦م

مقدمات

حقائق أساسية

تحديد الحديث

١- اسم الصحابي .

٢- نص الحديث .

٣- الوصل والإرسال .

٤- الرفع والوقف .

٥- صحة القراءة .

٦- الدراية بالأسانيد .

تحديد المتابع والشاهد .

- المعرفة العملية لمصطلحات المحدثين .
- المعرفة العملية لقواعد المحدثين .
- من يحكم على الأحاديث ؟
- كيف يعرف ذلك ؟
- إجمال طرق الحكم على الحديث .

بسم الله الرحمن الرحيم

حقائق اساسية

أولًا : تحديد الحديث :

أحيانًا أجد للعلماء كلامًا دقيقًا في تحديد حديث ، وكثيرًا ما أجد الطلاب تلتبس عليهم المسألة ، ومن هنا عقدت هذا العنوان « تحديد الحديث » .

من يريد تخريج حديث أو دراسة حاله من حيث القبول أو الرد عليه أن يدقق في :

١- اسم الصحابي :

فإن المتن مرتبط بالصحابي ارتباطًا وثيقًا ، ومن يريد تخريج حديث عن صحابي معين ، عليه أن يبحث عنه من مسند هذا الصحابي ، أما من يريد تخريج متن حديث دون تحديد راويه من الصحابة ، فهذا عليه أن يحدد راويه من الصحابة ، ويخرجه عن كل واحد منهم مستقلًا ، ثم يستفيد بكل هذه الأحاديث في الحكم على هذا المتن .

وعليه ففي كلا الحالتين المتن مرتبط بالصحابي ، فحينما تخرج حديثًا عن صحابي معين ، فدقق في ذلك ، فلربما كان الصحابي معك باسمه ، ووقفت على الحديث في كتاب من كتب السنة ، ذكر الصحابي فيه بكنيته ، فلا تتعجل ودقق فلربما هذه الكنية للصحابي الذي معك .

مثال :

حديث أبي موسى الأشعري قال : صلى بنا رسول الله ﷺ ثم قال : « يأيها الناس ، إن الله أمركم أن تتقوا الله ، وأن تقولوا قولًا سديدًا » .

ثم تخلل الرجال إلى النساء ، فقال : « إن الله يأمر أن تتقين الله ، وأن تقلن

قولًا سديدًا »[١] .

حديث عبد اللَّه بن قيس قال : صلى بنا رسول اللَّه ﷺ صلاة ثم قال : « على مكانكم اثبتوا » . ثم أتى الرجال فقال : « إن اللَّه عز وجل يأمرني أن آمركم أن تتقوا اللَّه تعالى ، وأن تقولوا قولًا سديدًا » . ثم تخلل إلى النساء فقال لهن : « إن اللَّه عز وجل يأمرني أن آمركن أن تتقوا اللَّه وأن تقولوا قولًا سديدًا »[٢] .

إن مَنْ وقف على هذا الحديث بصورتيه هاتين ، قد يظنه حديثين ، أحدهما عن أبي موسى الأشعري ، والآخر عن عبد اللَّه بن قيس ، لكنه لو تأمل وافترض أن يكونَا رجلا واحد ، وراجع كتب الرجال فإنه يتضح له أنهما راو واحد ، في الأول ذكر بكنيته ، وفي الثاني ذكر باسمه . فهو عبد اللَّه بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري الصحابي الجليل[٣] وعليه فهو حديث واحد اتحد راويه الأعلى واتفق معناه .

لقد رأيت في ذلك أعاجيب ، فلمجرد وجود الباحث جملة من حديثه في حديث آخر يعتبر أنه قد خرج حديثه !! وربما كان حديثه موقوفًا وهذا الذي وجده مرفوعًا !! .

عجيبة :

قال السيوطى في كتابه جمع الجوامع : عن على قال : قريش أئمة العرب ، أبرارها أئمة أبرارها ، وفجّارها أئمة فجارها ، ولكل حق ، فأدوا إلى كل ذي حق حقه . ابن أبي عاصم في السنة . ش .

قالت باحثة تحقق جزء من جمع الجوامع : أخرجه مسلم وابن أبي شيبة وابن

(١) أخرجه البزار كتاب المواعظ باب الأمر بالتقوى ٤ / ٦٨ رقم ٣٢١٧ كشف الأستار عن زوائد البزار .

(٢) أخرجه أحمد ٣٢ / ١٩٤٨٨.

(٣) ترجمته في تهذيب الكمال ١٥ / ٤٤٦ رقم ٣٤٩١ وفيه كثير من مصادر ترجمته .

أبي عاصم والبزار .

واضح أن تخريج الباحثة يختلف عن تخريج السيوطي تمامًا !! فالسيوطي يخرج الحديث من كتاب السنة لابن أبي عاصم ، ومن المصنف لابن أبي شيبة . أما الباحثة فتزيد على السيوطي أنه أخرجه أيضًا مسلم في صحيحه ، والبزار في مسنده ، وراحت الباحثة تخرج الحديث منهما ، فذكرته من صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول اللّٰه ﷺ قال : « الناس تبع لقريش في هذا الشأن ، مسلمهم تبع لمسلهم ، وكافرهم تبع لكافرهم » .

وواضح أن حديث أبي هريرة عند مسلم يختلف تمامًا عن حديث على الذي ذكره السيوطي !! فحديث على موقوف ، وحديث أبي هريرة مرفوع ، وهذا غير هذا تمامًا .

حديث على من مسند على ، أما ما خرجته الباحثة فهو من مسند أبي هريرة ، وهذا يختلف عن هذا .

إن كلام الباحثة يفيد أن السيوطي أخطأ ! فكيف يكون الحديث في مسلم ويخرجه من ابن أبي عاصم في السنة وابن أبي شيبة ؟ وكيف يكون الحديث في مسند البزار ولا يخرجه منه ؟ إلا أن المتأمل يتضح له أن السيوطي لم يخطئ ، فالحديث الذي ذكره ليس في مسلم ، وليس عند البزار ، إذ الحديث الذي عند مسلم مرفوع وحديث السيوطى موقوف .

وأيضًا الحديث الذي عند البزار مرفوع ، وحديث السيوطي موقوف ، إن الخطأ عند الباحثة لعدم سيرها على منهج المحدثين ، فالمرفوع غير الموقوف . والذي من مسند أبي هريرة غير الذي من مسند على ، والأحاديث يدقق فيها ، فلكل كلمة معناها ، ولكل جملة معناها ، وعند الزيادة فالتخريج يجب أن يكون للأصل والزيادة ، وإلا فإن كان لجملة من الحديث ، فالتخريج لهذه الجملة ، والحكم على

هذه الجملة ، وتبقى الزيادة تحتاج إلى التخريج والحكم ، كما يتضح من العنوان التالى إن شاء الله تعالى .

مثال آخر :

لو طُلب منك تخريج حديث : « لا تأتوا النساء في أعجازهن » .

فإنك تجده في مسند أحمد عن علي[١] .

وتجده في مسند الترمذي عن علي[٢] .

وفي سنن أبي داود عن على بن طلق[٣] .

فماذا ستفعل ؟

أتتعجل وتجعله من مسند علي بن أبي طالب الذي أخرج أحمد تحت مسنده ؟ أم تجعله من مسند على بن طلق والذي أخرج الترمذي عنه الحديث مصرحًا باسمه في الراوية الأولى « على بن طلق » ومقتصرا في الرواية الثانية على « عليّ » منبها بعدها على أن عليا هنا هو علي بن طلق ؟

أم أنك ستجعله حديثين ، أحدهما عن علي بن أبي طالب ، وهو الذي عند أحمد ؟

والثاني عن على بن طلق ، وهو الذي عند الترمذي وأبي داود وغيرهما ؟

واضح أن تحديد الصحابي هنا قضية ، وتحديد الصحابي يستتبعه تحديد الحديث ، وهذا أيضًا قضية أخرى ، فهل هذا من مسند على بن أبي طالب أم من مسند على بن طلق؟ وهل هو حديث واحد أم حديثان ؟

---

(١) أحمد ٢ / ٨٢ رقم ٦٥٥ طبعة الرسالة .

(٢) كتاب الرضاع باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن الرواية الثانية لحديث الباب ٤ / ٣٢٨ بلفظ « إذا فسا أحدكم فليتوضأ ، ولا تأتوا النساء في أعجازهن » .

(٣) في الطهارة باب فيمن يحدث في الصلاة ١ / ٣٥٣ رقم ٢٠٢.

أئمة حفاظ :

لقد ذكر ابن كثير هذا الحديث في تفسيره عن علي بن طلق ، ثم قال : ومن الناس من يورد هذا الحديث في مسند علي بن أبي طالب ، كما وقع في مسند الإمام أحمد بن حنبل ، والصحيح أنه علي بن طلق[(١)] .

فتأمل دراية الحافظ ابن كثير وانتباهه .

وأيضًا الحافظ الترمذي فلقد أخرج حديث أبي هريرة : « إن اللّٰه لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ »[(٢)]. ثم قال : وفي الباب عن عبد اللّٰه بن زيد ، وعلي بن طلق ، وعائشة ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأبي سعيد .

لقد كان الترمذي حافظًا يقظًا ، فلم يقع في عزو الحديث لعلي بن أبي طالب ، وإنما لعلي بن طلق .

وأهل زماننا على درب الحفاظ :

ففي تحقيق مسند أحمد انتبه المحقق لحال هذا الحديث وقال : وإدراج هذا الحديث في مسند علي بن أبي طالب - رضي اللّٰه عنه - خطأ ، فإنه من مسند علي بن طلق ، نبه على ذلك ابن عساكر في كتابه ترتيب أسماء الصحابة ص ٨٤، وابن كثير في تفسيره ...

وهكذا فأئمة الحديث وعلماؤه منتبهون ، أبانوا أن الحديث من مسند علي بن طلق ، وليس من مسند علي بن أبي طالب ، فحددوا الصحابي والحديث . وعلينا أن نقتدي بهم في ذلك .

٢- نص الحديث : فكثير من الباحثين إذا وجد بعض حديثه في كتابه ظن أنه بذلك قد خرّجه ، وأن الحكم على الحديث الذي وجده هو حكم على الحديث

---

(١) تفسير ابن كثير ١ / ٥٩٨ تفسير آية « نساؤكم حرث لكم » ورقمها ٢٢٣ من سورة البقرة .

(٢) أخرجه في الطهارة باب ما جاء في الوضوء من الريح ١ / ٢٤٩ وقال : حسن صحيح .

الذي معه ، وليس الأمر كذلك ، فلربما كلمة واحدة في حديثك مختلفة عن الحديث الذي وجدته تجعله ليس حديثك .

مثال ١:

حديث زيد بن خالد قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لو يعلم المارُّ بين يدي المصلى ماذا عليه كان لأن يقوم أربعين خريفًا خير له من أن يمر بين يديه »[١] .

وحديث زيد بن خالد وقد سئل عن المرور بين يدي المصلى فأخبر أن رسول الله ﷺ قال : « لأن يقوم أربعين خير له من أن يمر بين يديه »[٢] .

إن الحديث الأول ذُكر فيه تمييز العدد « أربعين خريفًا »[٣] ، أما الحديث الثاني فليس فيه ذلك ، ومن هنا ذكر الهيثمي الحديث الأول في مجمع الزوائد ، على أنه من زوائد البزار على الكتب الستة ، مع أن الحديث الثاني في سنن ابن ماجه – أحد الكتب الستة – لكن الهيثمي يرى أن الحديث الأول غير الحديث الثاني ، ووجود الثاني في ابن ماجه لا يمنع أن الأول زائد لما فيه من زيادة تمييز العدد .

وهذا الذي جرى عليه الزيلعي ، فإنه ذكر الحديث الأول وعزاه للبزار ، وذكر الحديث الثاني وعزاه لابن ماجه[٤] ، وهذا كما هنا ولم يعز الأول للبزار وابن ماجه ، ولم يعز الثاني للبزار وابن ماجه ، وإنما الأول للبزار ، والثاني لابن ماجه ، وما ذلك إلا لأنه يرى أن هذا حديث ، والثاني حديث آخر ، وهما وإن اتحد الراوي الأعلى واتحد معنى المتن فلقد ذكر في الأول تمييز العدد « أربعين خريفًا » ولم يذكر في الثاني .

---

(١) أخرجه البزار ، كذا في المجمع ٢ / ٦١ وقال : ورجاله رجال الصحيح ، وقد رواه ابن ماجه غير قوله « خريفًا » .

(٢) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة باب المرور بين يدى المصلى ١ / ٣٠٤ رقم ٩٤٤.

(٣) الخريف أحد فصول السنة ، ولا يأتي في السنة إلا مرة ، وعليه فمعنى « أربعين خريفًا » أربعين سنة .

(٤) راجع نصب الراية ٢ / ٧٩، ٨٠.

وكذلك حديث زيد بن خالد عن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم المارُّ بين يدي المصلي والمصلِّي ما عليهما في ذلك لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه»[١].

إن هذا الحديث خرجه العراقي فعزاه إلى السراج، ولم يخرجه من البزار، ولا من ابن ماجه اللذين تقدم تخريج حديثى زيد بن خالد منهما، وما ذلك إلا لأن فيه زيادة على ما فيهما، نعم هي زيادة قليلة تتمثل في كلمة «والمصلي» لكنها أفادت معنى كثيرًا، فالحديثان الماضيان الإثم على المار بين يدي المصلي، أما الحديث الذي عند السراج فالإثم على المار بين يدي المصلي، وأيضًا على المصلي !! فكلمة «لو يعلم المار بين يدي المصلى والمصلى» كلمة «والمصلى» هذه هي الزيادة على الحديثين السابقين، والمعنى: لو يعلم المارُّ بين يدي المصلى، ولو يعلم المصلى ما عليهما من الإثم ما تجرأ المار على المرور، ولما قصّر المصلى فصلى في الطريق وقصر في الدفع.

إن هذه الكلمة الزائدة أفادت معنى ليس في الحديثين السابقين، ومن هنا أصبح هذا الحديث غيرهما، يخرج بهذه الزيادة، وكل ما ليس فيه هذه الزيادة فليس هو، ويحكم عليه في ضوء الطرق والمتون التي فيها هذه الزيادة.

ومثال ٢:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم المارُّ بين يدي الرجل وهو يصلى ماذا عليه لكان أن يقوم حولًا خيرًا له من الخطوة التي خطاها»[٢].

---

(١) ذكره في إتحاف السادة المتقين ٣ / ٤٢٧ ونقل عن العراقي: أنه أخرجه أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في مسنده بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه الطبراني في الصغير ١ / ١٥٠ باب من اسمه حمزة.

وعن أبي هريرة قال : قال رسول اللّه ﷺ : « لو يعلم أحدكم ما له في أن يمشي بين يدي أخيه معترضًا ، وهو يناجي ربه ، لكان أن يقف في ذلك المقام مائة عام أحب إليه من الخطوة التي خطا »[1] .

وعن أبي هريرة قال : قال رسول اللّه ﷺ : « لو يعلم أحدكم ما له في أن يمر بين يدي أخيه معترضًا ، وهو يناجي ربه ، كان يقوم في ذلك المقام أربعين عامًا أحب إليه من الخطوة التي خطاها بين يديه »[2] .

إن هذه ليست حديثًا واحدًا ، وإنما هي ثلاثة أحاديث ، لكل منها تخريجه والحكم عليه ، إنه على الرغم من :

اتحاد الراوي الأعلى « أبو هريرة » ، واتحاد مخرج الحديث ، فالجميع يروونه بأسانيدهم عن عبيد اللّه بن عبد الرحمن بن مَوْهَب ، عن عمه عبيد اللّه بن عبد اللّه بن مَوْهب ، عن أبي هريرة .

وقرب معاني هذه الأحاديث ، فكلها في التنفير من المرور بين يدي المصلي ، إلا أن هناك فارقًا بينها يجعل كلا منها حدثنا مستقلًا ، هذا الفارق هو : حولا . ومائة عام . وأربعين حولًا .

وأقصى ما يمكن في تخريجها أن تخرج اللفظ الذي معك وليكن الذي فيه « حول » وبعد تخريجه تقول : وقد جاء مكان « حول » مائة عام في حديث أخرجه فلان وفلان . وجاء مكان : « حول » « أربعين عامًا » في حديث أخرجه فلان وهكذا .

إن هذه الأحاديث الخمسة يظنها بعض الباحثين حديثًا واحدًا !! يخرجون

---

(١) أخرجه ابن حبان ٦ / ١٢٩، ١٣٠ رقم ٢٣٦٥، وأخرجه ابن ماجه ١ / ٣٠٤ رقم ٩٤٦، وأخرجه أحمد ٤٣١/١٤ رقم ٨٨٣٧، وابن خزيمة ١٤/٢ رقم ٨١٤ .

(٢) أخرجه عبد بن حميد ص ٤٢٣ رقم ١٤٥٢.

بعضها ببعضها ، وربما خرجوها أيضًا من حديث أبي جهيم نظرًا لذكر زيد بن خالد فيه ، فإن زيد بن خالد أرسل بُسر بن سعيد إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول اللّه ﷺ في المار بين يدي المصلي ... الحديث . وحديث أبي جهيم هذا أصح حديث الباب - أخرجه الستة وغيرهم - فيظن الباحث المتعجل حينما يخرج حديثًا من هذه الأحاديث الخمسة أن حديث أبي جهيم حديثه . وهذا خطأ .

مثال ٣:

عن أبي هريرة رضي اللّه عنه عن النبي ﷺ قال : « من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه »[1] .

وعن أبي هريرة رضي اللّه عنه أن رسول اللّه ﷺ قال : « من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر »[2] .

قد يظن الباحث أن هذين حديث واحد ، لاتحاد الراوي الأعلى واتحاد المعنى ، ولكن زيادة كلمة « وما تأخر » جعلت هذين حديثين ، لكل منهما تخريجه ، ولكل منهما حكمه ، ولذا نجد المنذري في الترغيب[3] يخرج كلًّا منهما على انفراد ، ويحكم على كلٍّ منهما وحده .

مثال :

عن عبد اللّه بن عمر رضي اللّه عنهما قال : قال رسول اللّه ﷺ أو قال : قال عمر : « إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما »[4] .

وعن عبد اللّه بن عمر رضي اللّه عنهما قال : إما عن رسول اللّه ﷺ وإما عن

---

(١) أخرجه البخاري في الصوم رقم ١٩٠١ وفي أول فضل ليلة القدر رقم ٢٠١٤ ومسلم رقم ٧٦٠.

(٢) أخرجه أحمد ١٤ / ٥٤٧، ٥٤٨ والطيالسي ٤ / ١١٥، ١١٦ رقم ٢٤٨١، والنسائي في الكبرى ٣ / ١٢٧ رقم ٢٥٢٣.

(٣) ٢ / ١٣٤.

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة باب إذا كان الثوب ضيقًا يتزر به ٢ / ٣٣٩ رقم ٦٢١.

عمر قال : « إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه ، فإن اللّٰه أحق من تُزُيِّن له »[1] .

إن هذين حديثان وليسا حديثًا واحدًا ، والسر في ذلك الزيادة التي في الحديث الثاني ، فإنها جعلته حديثًا آخر .

مثال ٤ :

وهذا من كتاب الجامع الكبير للسيوطي ، قال رحمه اللّٰه تعالى :

قال رسول اللّٰه ﷺ : « إنما أنا لكم بمنزلة الوالد ، أعلمكم ، فإذا أتي أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ، ولا يستطب بيمينه » . حم د ن هـ حب وأبو عوانة عن أبي هريرة .

وقال ﷺ : « إنما أنا لكم مثل الوالد للولد ، أعلمكم ، إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها » عبد الرزاق عن أبي هريرة . انتهى من الجامع الكبير للسيوطي[2] .

جعل السيوطي رحمه اللّٰه تعالى كل واحد من هذين حديثا مستقلًّا ، مع اتحاد الراوي الأعلى « أبو هريرة » واتحاد المعنى . وما ذلك إلا لأن الحديث الأول فيه النهي عن الاستطابة « الاستنجاء » باليمين « ولا يستطب بيمينه » وهذه زيادة على الحديث الثاني .

وهكذا فاختلاف المعنى بالزيادة أو النقص يجعل هذا حديثا وذاك آخر .

قال ابن الصباغ[3] - في زيادة الثقة : إن ذَكَر أنه سمع كل واحد من الخبرين

---

(١) أخرجه البزار كما في الزوائد ١ / ٢٨٤ رقم ٥٩٠ قال الهيثمي - جامع زوائد البزار على الكتب الستة - أخرجته - أي في الزوائد - لقوله : « فإن اللّٰه أحق من تُزُيِّن له » وباقيه عند أبي داود .

(٢) جـ١ صـ٢٨٩ مصورة دار الكتب .

(٣) على بن محمد بن أحمد نور الدين بن الصباغ أحد أئمة الإسلام ، قال السخاوي : أجاز لي . توفي ٨٥٥هـ . ترجمته في الضوء اللامع ٥ / ٢٨٣.

في مجلسين قُبلت الزيادة ، وكانا خبرين يُعْمَل بهما[١] ....إلخ

والشاهد من كلامه أنه ثنّى « الخبرين » يُعمل بهما . فجعل الناقص حديثا ، والزائد حديثا آخر .

وراجع كتب الأصول والدراية[٢] .

٣- ومما ينبغي مراعاته في « تحديد الحديث » الوصل والإرسال » ، فإذا روي حديث متصلًا . وروي أيضًا مرسلًا ، فكل منهما حديث ، يدرس على حدة ؛ بمعنى أن له تخريجه الخاص به ،وحكمه الناتج من معرفة حاله .

مثال ذلك :

حديث يرويه خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديقته ؟ » قالت : نعم . قال رسول الله ﷺ : « اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » .

وحديث يرويه خالد الحذاء عن عكرمة أن أخت عبد الله بن أبي .... الحديث

وحديث يرويه أيوب عن عكرمة أن جميلة[٣] .

جميلة هي امرأة ثابت بن قيس ، وهي أخت عبد الله بن أبي بن سلول .

واضح أن الحديث عن الطريق الأول متصل ، ومن الطريق الثاني والثالث مرسل ، وتدرس هذه الأحاديث في ضوء ذلك ، فيخرج المتصل وحده ويحكم عليه . ويخرج المرسل وحده ويحكم عليه .

---

(١) تدريب الراوي ١ / ٢٤٥.

(٢) المحصول للفخر الرازي ص٦٨٠ الجزء الثاني القسم الأول .

(٣) الأحاديث الثلاثة في صحيح البخاري كتاب الطلاق باب الخلع ٩ / ٣٩٥ رقم ٥٢٧٣ - ٥٢٧٧.

ومثال ثان :

حديث روي عن إسرائيل بن يونس ، عن جده أبي إسحاق السبيعي ، عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، عن أبي موسى ، قال : قال رسول الله ﷺ « لا نكاح إلا بولي »[(١)] .

وحديث روي عن شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ مثله[(٢)] .

إن الحديث الأول متصل ، أما الحديث الثاني فمرسل ، أبو بردة تابعي يرويه عن رسول الله ﷺ . وليس فيه ذكر الصحابي .

وعليه فيخرج كل واحد منهما على حدة المتصل وحده ، والمرسل وحده ، ويحكم على كل حديث منهما على حدة ، حسب ما تقتضيه دراسة أسانيده ومتونه . وللعلماء دراسة مستفيضة على هذا الحديث ، راجعها في مظانّها لتعرف كيف أنهم يُخرّجون المتصل وحده ، على أساس الأسانيد ، ويخرجون المرسل وحده ، ويخرجون المنقطع وحده ، مع الدراسة والحكم[(٣)] وأيهما يقدم المتصل أو المرسل ؟ وهل هذه قاعدة مطردة ؟

وعمومًا فراجع هذا الحديث وأمثاله ، متأملًا عمل الأئمة فهذا يفيد كثيرًا .

---

(١) أخرجه الترمذي في النكاح باب ما جاء لا نكاح إلا بولى ٤ / ٢٢٦. وأبو داود في النكاح باب في الولى ٦ / ١٠١.

(٢) أخرجه الطحاوي في النكاح باب النكاح بغير ولى عصبة ٣ / ٩.

(٣) راجع الترمذي في الموطن السابق ، لكنه تكلم على حديث « لا نكاح إلا بولى » بعد حديث « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ..» ٤ / ٢٢٩ تحفة الأحوذي . وراجع نصب الراية ٣ / ١٨٣ - ١٩٠، والحاكم في المستدرك ٢ / ١٦٩. وفتح المغيث للعراقي صـ٧٩ « تعارض الوصل والإرسال » والتلخيص الحبير ٣ / ٣٢٢ - ٣٤٤ أرقام : ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦١٨، والكفاية صـ ٥٧٨.

٤- ومما ينبغي مراعاته أيضًا في تحديد الحديث : الرفع والوقف ، فإذا وجدت حديثًا مرفوعًا - أي من كلام رسول الله ﷺ أومن فعله أو من تقريره - ووجدت نص الحديث موقوفًا - أي من كلام صحابي ، فهذا ليس هذا ، وإنما هذا حديث ، وهذا حديث آخر ، يُخَرَّج كل منهما على حدة ، ويدرس مستقلًّا .

مثال ذلك :

حديث يرويه عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد أو سلطان » .

وحديث يرويه عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد أو سلطان(١) .

الحديث الأول مرفوع ، أما الثاني فموقوف ، وبالتالي فهما حديثان ، يُخَرَّج كل منها وحده ، ويحكم عليه وحده .

قال البيهقي : المشهور بهذا الإسناد موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما ، وقال أيضًا : والصحيح موقوف .

نعم ، إن الراوي تارة ينشط فيرفع الحديث ، وتارة يفتي به فيقفه ، إلا أن المحدثين يعتبرون المرفوع حديثا ، والموقوف حديثا غيره .

وقد يرد حديثان معًا أحدهما موقوف والآخر مرفوع. ولكل منهما استقلاليته .

مثال ذلك :

حديث عن أبي ثور قال : دفعت إلى حذيفة وابن مسعود وهما يتحدثان في المسجد ، فذكروا الفتنة ، فقال ابن مسعود : ما كنت أرى ترتد على عقبيها لم يهرق فيها محجمة من دم ، وإن الرجل ليصبح مؤمنا ويمسى كافرا ، ويصبح كافرًا

---

(١) الحديثان أخرجهما البيهقي في الكبرى ٧ / ١٢٤ كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي مرشد .

ويمسى مؤمنًا ، يقاتل في الفتنة اليوم ، ويقتله الله غدًا ، ينكس قلبه فتعلو استه . فقال حذيفة : صدقت ، هكذا حدثنا رسول الله ﷺ في الفتنة[١] .

إن هذا ليس حديثًا واحدًا ، وإنما هو حديثان ، موقوف على ابن مسعود ، ومرفوع يرويه حذيفة .

٥- ومما يؤثر في تحديد الحديث « صحة القراءة » .

لا تستغرب إذا قلت لك : إني أعنى بـ« صحة القراءة » صحة المطالعة ، فهذا أمر مهم جدًا لتحديد الحديث ، صحة المطالعة عند القائمين على الطباعة ، وصحة المطالعة عند الباحثين .

أما القائمون على الطباعة فأخطاؤهم خطيرة وأذكر أن باحثًا قابلني في دار الكتب وسألني عن إسناد حديث عجز عن ترجمة أحد رجاله ، وأطلعني على عمله ، فوجدت في إسناد الحديث « عن أبي إسحاق » ويترجم الباحث لمن قبل هذا الراوي فلا يجد في تلاميذه من اسمه أبو إسحاق ، ويترجم لمن بعده فلا يجد في شيوخه من اسمه « أبو إسحاق » !! فقلت له : نحن في دار الكتب ، اطلب مخطوطة هذا الكتاب فلعل هذا الراوي هو ابن إسحاق . واتضح فعلًا أنه ابن إسحاق ، وانتهت مشكلة الباحث .

إنك تقرأ مسند عبد الله بن عمرو في مسند الإمام أحمد بن حنبل[٢] فيتضح لك وكأن القائمين على الطباعة لم يسمعوا عن صحابي اسمه « عبد الله بن عمرو » فراحوا يكتبونها « عبد الله بن عمر » وقال مثلا : يبعدون الواو عن عمر على أنها لا تتبع اسم « عمرو » راجع حديث « من صمت نجا »[٣] أخطأ الطباع

---

(١) أخرجه الحاكم ٤ / ٤٣٧، ٤٣٨ وصححه ووافقه الذهبي .

(٢) جـ٢ صـ١٥٨ طبعة الميمنية بمصر وتصوير أكثر من دار نشر بيروت .

(٣) مسند أحمد ٢ / ١٥٩ وقارن بطبعة الرسالة ١١ / ٢١.

فهل سيخطئ الباحث ، ويقرؤها « عبد الله بن عمر » وتحدث عنده مشكلة ، إذا الحديث إنما هو من مسند عبد الله بن عمرو .

ومثال آخر :

ماذا تفعل في حديث : يرويه هشام عن أبيه - عروة بن الزبير - سمعت عبد الله بن عمرو من فيه إلى في يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس ... »[1] .

فكيف ستقرؤها ؟ إنك لو قرأتها : سمعت عبد الله بن عمرو من فيه إلى في . أصبح الحديث من مسند عبد الله بن عمرو . أما لو قرأتها : سمعت عبد الله بن عمر ومن فيه إلى في . أصبح الحديث من مسند عبد الله بن عمر ، وتغير وجه البحث .

ومثال آخر :

حديث يرويه الإمام أحمد ، عن وكيع ، عن مسعر وسفيان ، وعن سعد بن إبراهيم ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، عن عبد الله بن عمر ورفعه سفيان ووقفه مسعر قال : « من الكبائر أن يشتم الرجل والديه » .

هكذا في الطبعة الواو بعيدة من اسم الصحابي ، وقريبة من كلمة رفعه سفيان ، فلو قرأت على ما هو الظاهر سواء هنا أو ما شابه ذلك فإن اتجاه البحث يكون قد مال ، إذ ستظن أنه من مسند ابن عمر ، بينما هو من مسند ابن عمرو .

وعكس ذلك :

ففي مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب ، في حديث يقول ابن أبي نعم . شهدت ابن عمر وسأله رجل من أهل العراق ... الحديث[2]. إن الواو جعلت قريبة من عمر حتى إنه يمكن قراءتها « ابن عمرو » .

(١) مسند أحمد ٢ / ١٦٢ الطبعة الميمنية ، ١١ / ٥٩ ط الرسالة .

(٢) مسند أحمد ٢ / ١٥٣.

ولعل هذا الأمر – التباس ابن عمرو وابن عمر – هو الذي دعا المحدثين بقصر تكنية « ابن عمر » بعبد الله بن عمر بن الخطاب ، ولم يكنوا عبد الله بن عمرو بن العاص بـ« ابن عمرو » .

وتلاحظ أيضًا أن معظم أحاديث « عبد الله بن عمرو » يكتب اسمه كاملًا « عبد الله بن عمرو بن العاص » وبخاصة في مسنده من مسند أحمد ، وما ذلك إلا لدفع الالتباس . وحسبنا ما فعلته مؤسسة الرسالة ، فلقد وضعت فصلة بعد اسم هذا الصحابي « عبد الله بن عمرو » فلا التباس يحصل بقراءة طبعتهم لكن يبقى أنه على الباحث الانتباه في الأحاديث التي أخرجها هذان الصحابيان معًا :

فمثلًا :

حديث خطبة النبي ﷺ في فتح مكة ، رواه عبد الله بن عمرو ، ورواه أيضًا عبد الله بن عمر[1]، فهل إذا وقفت على أحد الحديثين ستحمل الآخر عليه ؟ فإذا كان حديثك عن عبد الله بن عمر ثم وجدته أيضًا عن عبد الله بن عمرو ، فهل ستحاول حمل أحدهما على الآخر ، وأنه إما من مسند عبد الله بن عمر أو عبد الله بن عمرو ؟ أم أنك ستنتبه وهناك طرق لتحديد أي الصحابيين هو المراد هنا ، منها كتب المسانيد ، وكتب الأطراف ، وكتب التخريج ، وكثيرًا ما يقرن بينهما الترمذي عند قوله : وفي الباب عن فلان وفلان ، كما في كتاب البيوع باب النهى عن بيعتين في بيعة[2] قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، وابن مسعود .

وصحة القراءة تشتد الحاجة إليها إذا كنت تحقق مخطوطة ، فلابد من درايتك بالمخطوطة ، وجمع قواعد كتابتها ، وجمع نسخها ، وتلمس القراءة الصحيحة من خلال مقارنة المقتبس منها من المطبوعات .

---

(١) أخرجها أبو داود في الديات باب في دية الخطأ شبه العمد ١٢ / ٢٩٢، ٢٩٤.

(٢) جـ٤ صـ٤٢٧.

وإنك لتعلم قدر « صحة القراءة » إذا علمت أن القائمين على طباعة السنن الكبرى للبيهقي ظلوا يقرءون صيغة الأداء « أبنا » والتي هي اختصار أخبرنا ظلوا يقرءونها على أنها « أنبأ » وفرق كبير بين « أخبرنا » و« أنبأ » فالأولى للقراءة على الشيخ ، والضمير فيها ضمير المتكلمين وهي تفيد الاتصال ، أما « أنبأ » فهي للإجازة ، وهي ضعيفة في الاتصال ، والفعل ليس مسندا للضمير المتكلم مما يضعف إفادة الاتصال ، بل إنها لا تفيد الاتصال .

ظلوا يقرءونها خطأ حتى انتبه لها أحد المحققين ، بعد أن طبع من الكتاب أربع مجلدات ، وكانوا قد أعدوا للطباعة نصف الجزء الخامس ، فطبع على الخطأ ، وبدأ التصويب من باب المحرم لا يقبل ما يهدى له من الصيد حيًا من كتاب الحج[1] الحديث الأول من هذا الباب كتبوها « أنبأ » حتى إن الربيع بن سليمان يروي عن الشافعي بـ« أنبأ » والشافعي يروي عن مالك بـ« أنبأ » ولا يمكن أن يكون هذا . وفي الحديث الثاني من هذا الباب بدءوا يكتبونها على الصواب « أنا » .

إن صحة القراءة تصوب العمل وتيسره ، وعلى الباحث أن يبذل أسباب ذلك .

ومثال آخر :

في كتاب الجرح والتعديل في ترجمة بشير بن نهيك أبي الشعثاء ، قال أبو حاتم : روى عنه النضر بن أنس ، وأبو مجلز ، وتركه يحيى بن سعيد[2] .

ونقل هذا الكلام الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه « الكمال في أسماء الرجال » .

وجاء المزي فاستدرك ذلك في هامش كتابه[3] .

وجاء ابن حجر فأكد ذلك وقال : هذا وهم وتصحيف ، وإنما قال أبو حاتم :

---

(١) جـ ٥ صـ ١٥١.

(٢) الجرح والتعديل ٢ / ٣٧٩، ٣٨٠.

(٣) تهذيب الكمال ٤ / ١٨٢.

روى عنه النضر بن أنس ، وأبو مجلز ، وبركة ، ويحيى بن سعيد . فقوله : وبركة هو بالباء الموحدة وهو أبو الوليد المجاشعي .

ونقل الحافظ ابن حجر عن الأثرم أنه سأل الإمام أحمد : روى عنه - بشير بن نهيك - النضر بن أنس وأبو مجلز وبركة ؟ قال : نعم[1] .

لقد أخطأ الكاتب في الرواة عن بشير ، فبدل أن يكتب :

روى عنه .... وبركة ، ويحيى بن سعيد .

كتب روى عنه .... وتركه يحيى بن سعيد .

فغير قول يحيى عن بشير .

ولم يجعل بركة من الرواة عن بشير .

وهكذا فإنه يجب التدقيق في القراءة والنقل .

٦- الدراية بالأسانيد :

ومما يحقق تحديد الحديث ومعرفة نصه « الدراية بالأسانيد » فاعرف تراجم الرواة واجمع الطرق ، واجمع أقوال أهل الدراية على الحديث ، فهذا مما يساعد على تحديد نص الحديث ، فإذا عرفت طرقه ومخارجه لم يغرب عليك مهما اختلفت رواياته .

مثال :

١- حديث رواه حماد ، عن خالد ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عقبة بن أوس ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « ألا إن دية الخطأ شبه العمد - ما كان بالسوط والعصا - مائة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها ... الحديث »[2] .

---

(١) تهذيب التهذيب ١ / ٤٧٠.

(٢) سنن أبي داود في الديات باب دية الخطأ شبه العمد ١٢ / ٢٩٢.

هذا الحديث له روايات مختلفة، منها هذه الرواية، وأذكر عددًا غيرها :

٢- ويرويه شعبة، عن أيوب، سمعت القاسم بن ربيعة يحدث عن عبد الله ابن عمرو أن رسول الله ﷺ قال ...[١]

لاحظ : في الحديث الأول القاسم بن ربيعة[٢] يرويه عن الصحابي بواسطة.

والحديث الثاني القاسم يرويه عن الصحابي بدون واسطة.

فهل ستعتبر ذلك اتصالًا وانقطاعًا ؟ لا، إن القاسم له رواية عن عبد الله بن عمرو، فهذا من العالي والنازل.

٣- ويرويه حميد الطويل عن القاسم بن ربيعة أن رسول الله ﷺ قال[٣].

٤- ويرويه خالد الحذاء عن القاسم عن عقبة بن أوس أن رسول الله ﷺ قال[٤]. وهنا ألفت النظر : هل ستعتبر الحديث الثالث - الذي يرويه القاسم عن رسول الله ﷺ - حديثك الذي هو عن عبد الله بن عمرو، ذكر في الأول متصلًا، وهنا مرسلًا، أم أنك ستعتبر هذا ليس حديثك لاختلاف الراوي الأعلى ؟ إنه حديثك لكنه مرسل، روي الحديث متصلًا ومرسلًا.

وأمر آخر : الحديث الثالث عن القاسم عن رسول الله ﷺ، فهل ستقارنه بالأول فالساقط اثنان : عقبة بن أوس، وعبد الله بن عمرو الصحابي، فالحديث متصل.

أم إنك ستقارنه بالثاني، حذف الصحابي فقط، فالحديث مرسل ؟

وأيضًا الحديث الرابع حينما تقرؤه ترى ستتركه سريعًا لاختلافه مع حديثك

(١) مسند أحمد ١١ / ٨٨ رقم ٦٥٣٣ وفيه تخريج طويل له.

(٢) تابعي ثقة ترجمته في تهذيب الكمال ٢٣ / ٣٤٧ رقم ٤٧٨٧.

(٣) أخرجه أحمد ٢٤ / ١١٠ رقم ١٥٣٨٩ والنسائي في القسامة باب الاختلاف على خالد الحذاء في دية شبة العمد ٨ / ٣٨.

(٤) أخرجه النسائي في الموطن السابق صـ٣٧.

(الذي هو رقم ١ هنا) في الراوي الأعلى ، أم أنك ستتروى حتى يتضح لك أن عقبة وإن كان رفعه هنا فهو مرسل ، لكنه روي من طرق أخرى متصلًا ، وبالتالي فهو حديثك روي متصلًا ، وروي مرسلًا ، والمتصل عالج الخلل الذي في المرسل والمعضل ، إذ عرفنا الساقط ، فاتصل الإسناد .

إن دراسة هذا الحديث تطول ، لكنى أركز على تحديد الحديث ، وأنك إذا وجدت الحديث عن راوٍ أعلى غير الذي معك ، فاحتفظ به ، وادرس الحديث من خلال جمع الطرق ، فإنه قد يظهر أنه حديثك .

والأغرب في هذا الحديث أنه روي عن القاسم بن ربيعة عن عبد اللّٰه بن عمر[1] فهل يا ترى ستظن أنه عبد اللّٰه بن عمرو وسقطت الواو من الطباعة ، أم أنك ستعتبره ليس حديثك ؟

* وأغرب من هذا أنه روي عن القاسم بن ربيعة ، عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ[2] .

* وروي عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ[3] . فهل يا ترى ستعتبر هذا ليس حديثك فهو عن راو مبهم ، أم أنك ستحتفظ به حتى تجمع طرق الحديث ، ثم تقف متأملًا : يا ترى الصحابي المبهم هنا : عبد اللّٰه بن عمرو ، أم عبد اللّٰه بن عمر ، إن دراستك روايات الحديث ستبين لك أن رواية الحديث عن عبد اللّٰه بن عمر خطأ جاء من على بن زيد بن جدعان ، وعليه فالمبهم هنا هو عبد اللّٰه بن عمرو ، وحتى الرواية التي فيها : القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد اللّٰه أن رسول اللّٰه ﷺ قال[4] . وذكر فيها اسم الراوي الأعلى « عبد اللّٰه » دون تمييز ، فهي أيضًا محمولة على أنه عبد اللّٰه بن عمرو .

---

(١) أخرجه أبو داود والنسائي في الموطن السابق ، وأحمد ٨ / ١٨٨.

(٢ - ٤) أخرجها النسائي في الموطن السابق .

ثم ماذا ستفعل في عقبة بن أوس ، ويعقوب بن أوس ، ومرة أخرى : يعقوب السدوسي - كما عند الدارقطني - إن هذا أسماء لرجل واحد ، ولا إشكال في هذا . إن هذا الحديث أولاه الأئمة دراسة مستفيضة[1] ، فراجع أقوالهم لتستفيد بها في دراستك عمومًا .

تحديد المتابع والشاهد :

التخريج هو جمع المتابعات والشواهد ، أي جمع الأحاديث التي تتفق مع حديثك في اللفظ أو المعنى ، سواء اتحد الصحابي أو اختلف .

ولجمع الطرق هذا فائدتان :

الأولى : زوال صفة التفرد عن الحديث ، هذه الصفة التي يخشاها المحدثون ويرون أنها تضعف الحديث .

الثانية : الإعلام بأن للحديث أصلًا ، إذ كثرة الطرق يقوى بعضُها بعضًا ، بخاصة أن المتابع والشاهد إنما يكونان من الأحاديث المقبولة ، أما الحديث الذي اشتد ضعفه ، أو حُكم عليه بالوضع ، فهذا لا يصلح للمتابعة والشاهد ، فلا يقويه غيرُه ، ولا يقوي غَيْرَه .

إن جمع المتابعات والشواهد من الأمور المهمة في الحكم على الحديث . وهو أصل من أصول الحكم على الحديث .

فإذا جمعت طرق حديث فوجدت طريقًا أو أكثر صحيحًا ، فحديثك صحيح ، والطرق الأخرى تقويه .

أما إذا وجدت حديثك قد بلغ الحسن من أقوى طرقه ، فإن المتابعات والشواهد تعليه إلى درجة الصحيح لغيره ، أما إذا كثرت فإنها تبلغ حد التواتر

---

(١) راجع مسند أحمد وسنن النسائي في المواطن السابقة والتاريخ الكبير للبخاري ٨ / ٢٩٢ وسنن الدارقطني ، ونصب الراية ٤ / ٣٣١ وسنن البيهقي الكبرى ٨ / ٦٨، ٤٤.

المفيد للعلم الضروري ، وهذا أقوى ما يؤمّل .

أما إذا وجدت حديثك ضعيفًا من كل طرقه ، فإن تعدد الطرق يرتقي به إلى الحسن لغيره . وقد يعالج طريق منها خلل طريق آخر فيصبح حسنًا تعضده الطرق الأخرى فيصبح صحيحًا لغيره ، أو يصبح صحيحًا !! كأن يكون عندك حديث في إسناده راو مبهم أو ساقط ثم يأتي طريق آخر فيعين هذا المبهم ، أو يذكر هذا الساقط ، فإن الطريق الذي عولج زال سبب ضعفه هذا ، ويصبح حاله حسب ما تمليه ظروف الإسناد والمتن من الصحة أو غيرها ، حتى إنه ربما صار صحيحًا[1] .

إن الحكم على الحديث إنما يكون على المتن من جميع طرقه ، وكذلك على الإسناد من جميع طرقه ، والطرق يقوي بعضها بعضًا ، والمتون يفيد بعضها بعضًا وكذلك الأسانيد ، إن مراعاة المتابعات والشواهد من أسس التخريج والحكم على الحديث ، فيجب أن يُحْرص عليها كل الحرص ، ولقد أخطأ من حكم على حديث دون مراعاة المتابع والشاهد ، وأخطأ من قرأ الحكم على الحديث من طريق معين فظنه حكمًا عامًّا ، وإن حرص العلماء على حكم الأئمة على الحديث سببه هذا ، فهم حفاظ يحكمون على الحديث في ضوء طرقه عمومًا .

إن ما نشكوه من خطأ بعض أهل زماننا في حكمهم على الحديث منه ما مرده إلى عدم الانتباه إلى المتابع والشاهد .

مثال :

قال رسول اللّه ﷺ : « إن اللّه اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا » .

هذا الحديث أخرجه مسلم عن جُنْدُب قال : سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول : « إني أبرأ إلى اللّه أن يكون لي منكم خليل ، فإن اللّه تعالى قد اتخذني خليلًا ، كما اتخذ إبراهيم خليلًا ، ولو كنت متخذا من أمتي خليلًا

---

(١) راجع معرفة علوم الحديث للحاكم باب المنقطع صـ٢٧.

لاتخذت أبا بكر خليلًا ... الحديث »[١] .

وأخرجه الحاكم أيضًا عن جندب أنه سمع النبي ﷺ يقول قبل أن يتوفى « إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا »[٢] .

يتفق إسناد الحاكم مع إسناد مسلم في معظم الرواة ، فبينهما متابعة وإنى أستغرب لم استدرك الحاكم هذا الحديث على مسلم ، وقال : لم يخرجاه ؟ لكن عمومًا بينهما متابعة فطريق مسلم وطريق الحاكم يعضد أحدهما الآخر .

وأخرجه ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا ... الحديث » .

إن شيخ ابن ماجه في هذا الحديث هو : عبد الوهاب بن الضحاك العُرْضى وهو شديد الضعف . قال فيه البخاري : عنده عجائب . وقال أبو داود : كان يضع الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة متروك . وقال العقيلي والدارقطني والبيهقي : متروك . وقال ابن حجر : متروك كذبه أبو حاتم[٣] .

وهنا أتساءل : هل الحديث الذي عند مسلم والحاكم يشهد للحديث الذي عند ابن ماجه؟ إن اللفظ متفق ، فهل يترتب على هذا أنه يتابعه ويشهد له؟ الجواب : لا . إن حديث جندب الذي عند مسلم والحاكم ليس شاهدًا ولا متابعًا لحديث عبد الله بن عمرو الذي عند ابن ماجه ، وذلك لأن حديث ابن عمرو شديد الضعف لا يصلح أن يعتبر به فلا يتابع ولا يُتَابع ولا يَشْهد ولا يُشهد له . فشرط المتابع والشاهد أن يكون في دائرة الاعتبار أي صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا يعتبر به . أما ما اشتد ضعفه أو حكم بوضعه فلا يدخل في دائرة المتابع والشاهد .

---

(١) أخرجه في المساجد باب النهي عن بناء المساجد على القبور ١ / ٣٧٧ رقم ٢٣ / ٥٣٢.

(٢) أخرجه في المقدمة باب فضل العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه ١ / ٥٠ رقم ١٤١.

(٣) التقريب ٦٣٣ ترجمة رقم ٤٢٨٥ والتهذيب ٦ / ٤٤٦ ترجمة رقم ٩٣٠.

إن حديث عبد الله بن عمرو الذي أخرجه ابن ماجه، أخرجه أيضًا ابن حبان في المجروحين[١] في ترجمة «عبد الوهاب بن الضحاك العُرْضى» على أنه مما يستنكر عليه.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء[٢] في ترجمة «عبد الوهاب» أيضًا قال فيه: شامي متروك. ثم ساق الحديث على أنه مما استنكر عليه. وقال: لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله، وليس للحديث أصل عن ثقة.

ولا تستغرب كلمة العقيلي «وليس للحديث أصل عن ثقة» فلا تقل إنه عند مسلم والحاكم وقد صح. فإن الذي عند مسلم والحاكم حديث جندب أما الذي عند العقيلي فحديث عبد الله بن عمرو.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد[٣] وفي إسناده عبد الوهاب بن الضحاك.

وكل هذه الطرق لا تفيد الحديث - حديث عبد الله بن عمرو - شيئًا من القوة، ففي إسنادها جميعها الراوي الذي أضعف طريق ابن ماجه «عبد الوهاب ابن الضحاك» وهو شديد الضعف، وبالتالي فالطرق كلها شديدة الضعف، لا يقوي بعضُها بعضًا، ولا يقوى بها غَيرُها، فهي لا تقبل الجبر.

وهذا المتن أخرجه الطبراني في الكبير[٤] عن أبي أمامة، وأخرجه الحاكم في تاريخ نيسابور[٥] ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية[٦] عن حذيفة. وهما شديدًا الضعف أيضًا[٧]، لا أريد إطالة الكلام بالحديث عنهما مخافة

(١) ٢ / ١٣١.
(٢) ٢ / ٧٨.
(٣) ٥ / ٢٢٧ في ترجمة رقم ٢٧٠٧.
(٤) ٨ / ٢٠١ رقم ٧٨١٦.
(٥) كما في كنز العمال.
(٦) ١ / ٢٤٨.
(٧) راجع تعليق محقق المعجم الكبير على حديث أبي أمامة، وكلام ابن الجوزي على حديث حذيفة.

اختلاف الأمر عليك ، فإنما أريد بهذا المثال أن أبين : أن المتابعات والشواهد إنما هي بالحديث الذي يعتبر به ، وللحديث الذي يعتبر به ، أما شديد الضعف فلا يعتبر به ، فلا يُقَوَّى ، ولا يُتَقَوّى به .

مثال :

قال رسول اللَّه ﷺ : « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » .

هذا الحديث أخرجة ابن عدى في الكامل[1] عن ابن عمر ، على أنه من حديث بشر بن حرب أبي عمرو الندبي ، وهو ضعيف .

فهل إذا خرجت الحديث هكذا تعتبر نفسك خرجته وحكمت عليه ؟

الجواب : لا . فإن تخريج الحديث أوسع من ذلك وحاله غير ذلك . فقد أخرجه البخاري في صحيحه[2] وكذا مسلم في صحيحه أيضًا[3] ، وأخرجه غيرهما كثير ، فتتبع الحديث في كتب السنة تجمع طرقه ، وارقب أحواله من كل طريق .

وأول شيء يظهر من هذا التخريج أن هذا المتن قد صح من طرق ، فهو متفق عليه ، وهذا يجعله أصح الصحيح .

وثانيًا : نرقب طريق ابن عدي هل هو ضعيف أو شديد الضعف ؟ فإن كان ضعيفًا فإن طريق البخاري ومسلم يرتقيان به إلى الحسن لغيره ، ويصبح الحديث « المتن » صحيحًا برواية البخاري ومسلم ، حسنًا لغيره من رواية ابن عدي ، أما إن كان شديد الضعف فإنه لا يستفيد برواية البخاري ومسلم .

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢ / ٤٤٢.

(٢) في الجنائز باب قول النبي ﷺ : « يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته » ٣ / ١٥١ رقم ١٢٨٦.

(٣) في الجنائز باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ٢ / ٦٤٠ رقم ٢٢ / ٩٢٨.

ولما راجعت ترجمة بشر بن حرب ، والذي هو سبب ضعف رواية ابن عدي تبين أنه ضعيف ، وبالتالي فإن طريق ابن عدي يستفيد برواية البخاري ومسلم ويرتقى إلى الحسن لغيره . ويستفيد الحديث في إسناده فقد تابع بشرا من هو ثقة ، ويستفيد في متنه ، فقد صح من طرق أخرى .

وهكذا فإن المتابع والشاهد له دخل كبير في دراسة أحوال الحديث ، إذ يغير حال الحديث من ضعيف إلى حسن أو صحيح .

مثال :

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله عز وجل يقول : أين المتحابّون بجلالي ؟ اليوم أُظلهم في ظلى يوم لا ظل إلا ظلى» .

هذا الحديث رواه فُلَيْح بن سليمان الخزاعي ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أبي طُوَالة ، عن سعيد بن يسار أبي الحُبَاب ، عن أبي هريرة[1] .

وفُلَيح حسن الحديث .

وبجمع المتابعات نجد أن الإمام مالكًا قد تابع فليحًا ، فروى الحديث عن أبي طوالة ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة[2] .

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الملك بن عمرو وسريج عنه ١٦ / ٤٥٥ رقم ١٠٧٨٠ وقال محققه : حديث صحيح ، وهذا إسناد حسن . وأخرجه أيضًا عن يونس بن محمد عنه - فُلَيح - ١٤ / ١٦٨ رقم ٨٤٥٥، وأخرجه عن موسى بن داود عنه - فُليح - ١٤ / ٤٢٧ رقم ٨٨٣٢، وأخرجه أبو داود الطيالسي عن فُليح ٤ / ٩٦ رقم ٢٤٥٦ وقال : محققه : حديث صحيح ، وفُليح متابع فيه .

(٢) أخرج الإمام مالك الحديث في موطئه في كتاب الشعر باب ما جاء في المتحابين في الله ٢ / ٩٥٢
وأخرجه ابن المبارك في الزهد صـ٢٤٧ رقم ٧١١ عن مالك عن أبي طُوالة إلى آخر الإسناد .
وأخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ١٩٨٨ عن قتيبة بن سعيد عن مالك .
وأخرجه أحمد ١٢ / ١٦٨ عن عبد الرحمن بن مهدي وَروْح عن مالك .
وأخرجه أيضًا ١٦ / ٥٣٠ عن روح عن مالك .

إن متابعة مالك فليحا أفادت الحديث من طريق فليح، وجعلته بعد أن كان حسنا صار صحيحًا. وأفادته من طريق مالك أيضًا، فبها صار أقوى من عدمها.

ولو أنك اقتصرت على الحديث من طريق فليح، ولم تجمع طريق مالك لكان الحكم على الحديث خاطئًا.

متابعة لا تفيد:

ومن المتابعات ما لا يفيد !! بل إنه ليس متابعة وإنما هو علة في الحديث.

ومثال ذلك:

حديث مالك السابق، فقد رواه عنه كثيرون، ذكرت سبعة منهم في التخريج، يتابع بعضهم بعضًا، ويقوى كل منهم الآخر.

لكن خالف هؤلاء السبعة راويان ممن يروي عن مالك:

فرواه إبراهيم بن طهمان، عن مالك، عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

أخرج هذا الطريق البيهقي[1] والخطيب[2].

وقال البيهقي بعد إيراد هذا الطريق: تفرّد به إبراهيم بن طهمان، عن مالك بهذا الإسناد، والمحفوظ عن مالك، عن عبد الله بن عبد الرحمن (بن طوالة)[3].

= وأخرجه ابن حبان ٢ / ٣٣٤ رقم ٥٧٤ عن أحمد بن أبي بكر أبي مصعب الزهري عن مالك، وأخرجه البغوي في شرح السنة ١٢ / ٤٨ رقم ٣٤٦٢ عن أبي مصعب أيضًا عن مالك، وأخرجه الدرامي ٢ / ٤٠٣ رقم ٢٧٥٧ عن الحكم بن المبارك عن مالك، وأخرجه البيهقي عن قتيبة بن سعيد عن مالك في الكبرى ١٠ / ٢٣٢، ٢٣٣ وفي الأسماء والصفات صـ ١٧١، وعن القعنبي عن مالك في الشعب ١١ / ٣٠٩ رقم ٨٥٧٨ وفي الآداب صـ٧١ رقم ٢١١.

فهؤلاء سبعة تابع بعضهم بعضا عن مالك، يقوي بعضهم بعضا وجميعهم يروون الحديث باتفاق على السند والمتن.

(١) في شعب الإيمان ١١ / ٣٠٩ رقم ٨٥٧٧.

(٢) في تاريخ بغداد ٥ / ٧١ في ترجمة بن محمد الخوارز في الضرير.

(٣) هكذا في النسخة والصواب «أبي طوالة».

وذكر الدارقطني في العلل هذا الطريق - طريق إبراهيم بن طهمان - وقال : لم يتابع عليه .

إن الباحث قد يظن أن طريق إبراهيم بن طهمان هذا متابع للطرق السابقة ، وأن ابن طهمان قد تابع ابن المبارك عن مالك ، وليس الأمر كذلك ، فإن الطرق السابقة كلها عن نهج واحد ، رووا الحديث عن : مالك ، عن عبد الله أبي طوالة ، عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة . وخالفهم إبراهيم بن طهمان فرواه عن : مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة . لقد شذ إبراهيم بن طهمان بذلك ، إذ خالف من هو أوثق منه ، ومن هنا ترك الأئمة روايته ، ولم يعتبروها متابعًا ، وإنما شأن الشاذ يترك .

أما الراوي الثاني الذي روى هذا الحديث عن مالك ، على خلاف الكثرة ، فهو :

مصعب الزبيري ، عن مالك ، عن أبي طوالة ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة[1] .

ومصعب بن عبد الله الزبيري هذا قد شذ عن الكثرة الذين رووا الحديث عن مالك ، فجعل سعيد بن المسيب ، مكان سعيد بن يسار . شذ بذلك فخالف رواية ابن المبارك وابن مهدي ، والقعنبي ... إلخ .

وقد يظن الباحث أن رواية مصعب متابعة ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هي رواية شاذة ، لا يؤخذ بها . ولذا خطأها الدارقطني في العلل ، وصوب طريق الكثرة .

وهكذا يتضح أن متابعة مالك لفليح قد أفادت الحديث ، ومخالفة ابن طهمان ومصعب الزبيري للأئمة الأثبات لم تفد ولم تستفد ، وإنما حكم الأئمة عليها

---

(١) هذا الطريق أخرجه إبراهيم الحربي في الأدب ، كما في علل الدارقطني ٨ / ١٦٣

بالشذوذ والخطأ ، وأنها تترك . مما يتضح منه أن المتابعة على الصواب تفيد ، وأما الخطأ فإنها لا تفيد ، وليست متابعة . وإنما تصبح من موضوع « العلل » وسيأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى[1] .

المعرفة العملية لمصطلحات المحدثين :

من أراد أن يقرأ كتب المحدثين قراءة صحيحة فعليه أن يدرس مصطلحاتهم دراسة جيدة ، ومن لم يفعل ذلك فإنه لا يفهم الأحاديث ولا أقوال المحدثين عليها ، ولذا فإن الكثيرين ممن يستعملون وسائل التقنية الحديثة لا يستفيدون منها لعدم درايتهم بمصطلحات المحدثين .

أما من يريد معرفة أحوال الأحاديث ، ويحكم على الحديث بالصحة أو غيرها ، فهذا عليه أن يعيد قراءة كتب المصطلح بنظرة من يحرص على معرفة أحول الأحاديث ، إنه يدقق في علوم الدراية مركزًا على القضايا الأساسية للحكم على الأحاديث ، وأعطى بعض نماذج توضح شيئًا من ذلك :

مثال ١:

ماذا لو قال المحدثون عن حديث « غريب » ؟

سمعت من قرأ هذا الحكم على حديث ، وفسر « غريب » فقال : يعني موضوع !! وتعجبت كثيرًا ، ونصحته وأنصح أمثاله بأنه لابد من دراسة علم مصطلح الحديث ، فالغريب ليس موضوعًا ، وإنما الغرابة صفة للحديث إذا تفرد به راو ، ولا تعارض بين الغرابة والصحة ، فقد يكون غريبًا وصحيحًا .

أما طلاب الحديث فيعلمون أن الغريب : ما تفرد به راو في طبقة أو أكثر .

أما إذا أرادوا دراسة أحوال الحديث فعليهم أن يرتقوا للدراسة العملية :

---

(١) لقد أخذت من تخريج هذا الحديث بمقدار ما أوضح به قضية المتابعة ولم أستقص في التخريج ولا في قضية المتابعة والشواهد ، حتى لا يتسع المقال على الأذهان .

مثل : معرفة ما إذا روى جماعةٌ حديثًا عن صحابي ، وتفرد راو غيرهم فرواه عن صحابي آخر **فهذا « غريب إسنادًا » ويقال عليه « غريب من هذا الوجه » ومثل** هذا ينبغي أن يعتنى بدراسته ، لأنه يخشى من هذا التفرد أن ينزلق إلى الشاذ ، أو الخطأ »[١] .

وأيضًا : ماذا لو تفرد راو بحديث ، وهذا الراوي ضعيف ، عليهم أن يعلموا أن هذا الحديث ليس ضعيفًا فقط ، وأنه لا يحكم عليه بأنه يعتبر به ، إنه هنا ليس ضعيفًا عاديًّا ، وإنما هو حديث اجتمع فيه سببا ضعف : تفرد راو به . وضعف هذا الذي تفرد به ، فاشتد الضعف ، وأصبح الحديث من قسم المردود[٢] .

مثال ٢:

ماذا لو قال المحدثون عن راو « متروك » ؟

سمعت مَن قال : يعني موضوع ، وتعجبت !! فالفرق كبير بين « متروك » و« وضاع » حتى قال الحافظ ابن حجر في ترجمة يحيى بن عبيد الله[٣] : متروك ، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع .

فرق كبير ، فالمتروك راو اشتد ضعفه فَترك حديثه ، أما الوضاع فراو اختلق حديثًا .

والمتروك قد تتعدد طرقه حتى يرتقى عما لا أصل له ، أما الموضوع فمهما تعددت طرقه ، فإنه لا أصل له .

مثال ٣:

ماذا لو قال المحدثون في ترجمة راو « شيطان » فمن لم يعرف مصطلحاتهم

---

(١) راجع موضوع الغريب في كتب المصطلح ، ومنها : تدريب الراوي ٢ / ٦٣٤.

(٢) راجع موضوع الشاذ في كتب المصطلح ، ومنها تدريب الراوي ١ / ٢٧٢.

(٣) التقريب ١٠٦١ رقم ٧٦٤٩.

سيظن أنه كذاب أو وضاع وليس الأمر كذلك، وإنما معناه أنه متقن للحديث يأتي به على وجهه تمامًا.

مثال ٤:

ماذا لو وجدت راويا اسمه هكذا: معاوية بن عبد الكريم الثقفي أبو عبد الرحمن البصري المعروف بالضال[١].

تُرى تعتبر وصفه بـ«الضال» جرحا؟ لا إنه ضل في طريق مكة فلقب بذلك[٢].

مثال ٥:

وماذا لو جدت راويا اسمه: عبد الله بن محمد بن يحيى الضعيف؟ إنه ليس ضعيفًا في الرواية وإنما نحيف في جسمه[٣].

المعرفة العملية لقواعد المحدثين:

من المهم للباحث عن حال الحديث أن يعرف قواعد المحدثين[٤]، بل وبكل دقة، وذلك حتى يستطيع الحكم على الحديث حكمًا صحيحًا.

وأسوق نماذج لهذه القواعد:

حكم حديث المستور:

ماذا لو كان في إسناد حديث راو مستور، أي لم نقف فيه على جرح، فهو

---

(١) التقريب صـ٩٥٥ رقم ٦٨١٣.

(٢) التهذيب ١٠ / ٢١٤.

(٣) التقريب صـ٥٤٢ رقم ٣٦٢٣ وراجع المؤتلف لعبد الغني بن سعيد صـ٦، ونقله ابن حجر في التهذيب في الموطن السابق.

(٤) أعني بـ«قواعد المحدثين» الأسس التي سار عليها المحدثون، وهذه معظمها في علم مصطلح الحديث، والباقي في بقية كتب الدراية، ككتب التخريج، وكتب العلل، ووددت لو أنا جمعنا هذه القواعد لنقيم منها علم الحكم على الحديث.

عدل في الظاهر ، لكنه لم يعدل باطنًا ، بمعنى أنه لم يعدله أحد من أئمة الجرح والتعديل ، فما القاعدة عند المحدثين في هذا ؟ هل هذا الحديث يحتج به أم لا ؟

وبأسلوب آخر : ما حال حديث المستور ، أصحيح ، أم حسن ، أم ضعيف ؟

إن القاعدة عند المحدثين أن رواية المستور يحتج بها الكثيرون من المحدثين ، وذلك لسببين :

١- ما دام الراوي قد روى فقد ظهر لأئمة الجرح والتعديل ، فلو كان فيه جرح لأخبروا به ، فلما لم يخبروا به دل ذلك على سلامته من الجرح ، فالأصل في المسلمين ذلك ، قال اللّه تعالى : ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ الآية[1] .

وكما روي عن عمر بن الخطاب : المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودًا في حدٍّ ، أو مجربا عليه شهادة زور ، أو ظنينا في ولاء أو نسب .

٢- الذي في طاقة الرواة معرفة العدالة الظاهرة ، أما العدالة الباطنة فإنها متعذرة عليهم بخلاف الشهادة فإنها عند الحكام ، وهم لا يتعذر عليهم ذلك ، وشيء آخر أن الرواية قد تكون عمن تقادم زمنهم وتعذرت خبرتهم باطنًا[2] .

ومن هنا حسّن الترمذي حديث عبد اللّه بن مغفل في ترك الجهر بالبسملة ، مع أنه من رواية قيس بن عباية عن ابن عبد اللّه بن مغفل عن أبيه . وابن عبد اللّه ابن مغفل هذا جاء مبهما في إسناد الترمذي[3] ، حتى إن البعض جَهّله لأنه لم يُسَمّ .

إلا أن جمع الطرق أبانه ، فعند أحمد عن قيس بن عباية عن ابن عبد اللّه بن

(١) سورة التوبة آية : ٧١.

(٢) تدريب الراوي النوع الثالث والعشرون : صفة من تقبل روايته . المسألة السادسة ١ / ٣٧٢.

(٣) أخرجه في الصلاة باب ما جاء في ترك الجهر ببسم اللّه الرحمن الرحيم ٢ / ٥٣ رقم ٢٤٤.

مغفل يزيد بن عبد اللّٰه قال ... الحديث[١] . فصرحت هذه الرواية بأنه : يزيد بن عبد اللّٰه بن مغفل ، وجمع الطرق أيضًا أبان أن يزيد هذا روى عنه ثلاثة[٢] ، فارتفعت جهالة عينه ، أما حالة فلم يثبت فيه جرح ، فهو مستور ، والكثيرون على تحسين حديث مثل هذا ، ومن هنا حسّن الترمذي هذا الحديث . واجتهد الزيلعي أيضًا في تحسينه[٣] ، وكذلك ابن حجر في نكته على ابن الصلاح[٤] ، ثم إنه استفاد من ذلك معرفة حال يزيد بن عبد اللّٰه بن مغفل ، فحكم عليه في التقريب[٥] بأنه « صدوق » وأرجو أن تنتبه إلى أن ابن حجر إنما استفاد حال يزيد بن عبد اللّٰه ابن مغفل « صدوق » عن تحسين السابقين لهذا الحديث ، حتى إنه ذكر يزيد هذا في ذيل الكنى « ابن عبد اللّٰه بن مغفل » من التهذيب[٦] فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا . وهذه طريقة أرجو أن نستفيدها في الحكم على الرجال ، وإن شاء اللّٰه سيأتي الحديث عنها تفصيلًا .

٢- عنعنة المدلس :

يشيع بين طلاب الحديث أن الحديث إذا كان في إسناده راو مدلس ، وروي عمن فوقه بالعنعنة فهذا الحديث ضعيف .

وهذه قاعدة ليست على إطلاقها !! فليس كل مدلس عنعنته تضعف الإسناد ، وإنما يشترط لذلك ما يلي :

---

(١) أخرجه أحمد ٢٧ / ٣٤٢ رقم ١٦٧٨٧ طبع الرسالة ٤ / ٨٥ طبع الميمنية و٣٤ / ١٦٦ رقم ٢٠٥٤٥ ط الرسالة ٥ / ٥٤ و٣٤ / ١٧٥ رقم ٢٠٥٥٩ ط الرسالة ٥ / ٥٥ ط الميمنية .

(٢) راجع نصب الراية ١ / ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) المصدر السابق .

(٤) ٢ / ٧٦٨، ٧٦٩.

(٥) صـ ١٠٧٨.

(٦) التهذيب ١٢ / ٣٠٢.

وراجع تهذيب الكمال ٣٤ / ٤٥٨ ترجمة رقم ٧٧٤٢.

١- أن يكون هذا الراوي من الطبقة الثالثة إلى الخامسة من طبقات المدلسين ، أما إذا كان من الطبقة الأولى أو الثانية فهذا لا تُضْعف عنعنتهُ الإسناد ، فإن المحدثين سبروا رواياتهم فوجدوا تدليسهم قليلًا ، ولا يدلسون إلا عن ثقة .

٢- ألا تكون هناك طريق يثبت منها الاتصال ، فنجمع طرق الحديث على سبيل الاستقصاء ، فإذا وجدنا طريقًا روى هذا الراوي عن شيخه « سمعت » أو « حدثنا » أو « أخبرنا » فهذه الصيغ تفيد الاتصال ، وتزيل ضعف العنعنة ، على أن يكون الراوي عنه بها على درجة من الضبط تقبل معها روايته .

٣- ألا يُصَحِّح هذا الحديث أو يُحَسِّنه إمام حافظ ، فإنه إن صَحّح أو حَسّن إمامٌ حافظ حديثا رواه مدلس بالعنعنة فإنه لابد له من تأكد من ثبوت اتصال الإسناد ، وعلى هذا يحمل ما في الصحيحين من عنعنات بعض المدلسين .

٤- ألا يكون في الإسناد راو لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما سمعوه ، مثلًا .

* شعبة بن الحجاج لا يروي عن الأعمش ، وأبي إسحاق ، وقتادة إلا ما سمعوه .

* ويحيى بن سعيد القطان لا يروي عن زهير عن أبي إسحاق إلا ما كان مسموعًا لأبي إسحاق .

* والليث بن سعد لا يروي عن أبي الزبير عن جابر إلا ما كان مسموعًا لأبي الزبير[1] .

* والأعمش سليمان بن مهران عن إبراهيم ، وابن أبي وائل ، وأبي صالح السمان ، من شيوخه الذين أكثر عنهم ، روايته عنهم محمولة على الاتصال[2] .

فإذا كان في الإسناد راو عن هؤلاء فالعنعنة لا تضر ، والإسناد متصل .

---

(١) نكت ابن حجر ٢ / ٦٣٠.

(٢) الإرشاد للخليلي ١ / ٣١٣، ٣١٤ والميزان ٢ / ٢٢٤.

٣- حكم رواية الضعيف :

ليس كل ضعيف يترك حديثه ، وليس كل ضعيف يقبل حديثه ، إنما الضعف أقسام :

أ- ضعيف يعتبر بحديثه ، وهذا يقبل في الفضائل والسير ، ونبحث له عن متابع أو مشاهد ، فإذا وُجد ارتقى به إلى الحسن لغيره ، فاحتج به .

وهذا الضعف إنما هو الناشئ عن :

١- ضعف ضبط الراوي .

٢- الضعف المختلف فيه ، بأن يوثق الراوي قوم ، ويضعفه آخرون .

ب- ضعف لا يعتبر بحديثه وهو الضعف الناشئ عن :

١- خربة في الدين ، كالاتهام بالكذب ، والفسق ، والبدعة ، وما إلى ذلك .

٢- وأيضًا الناشئ عن غلبة الخطأ على ضبط الراوي .

وهذا يطلق عليه « شديد الضعف » أو « الضعيف جدًّا » .

وحديث مثل هذا لا يحتج به ، ولا يعتبر به ، ولا تجوز روايته إلا مع بيان حاله .

ومن الأئمة من يتوسع في استعمال مصطلح « ضعيف » فيطلق على ما عدا الصحيح والحسن ، أي يطلق على « الضعيف » و« شديد الضعف » و« الموضوع » فينبغي التفطن لمنهج هؤلاء .

٤- جهالة العين :

من قواعد المحدثين أن جهالة عين الراوي تجعل الحديث ضعيفًا ، لكنهم يتناقشون فيما ترفع به جهالة العين ، فالجمهور على أنها ترفع برواية اثنين فأكثر عن الراوي .

واعتُرض على هذا بأن البخاري ومسلمًا أخرجا عمن لم يرو عنه إلا راو واحد[1] .

---

(١) راجع مستدرك الحاكم أول كتاب الطب باب خير ما أعطى الإنسان خلق حسن ٤ / ٤٠١ ففيه كلام كثير للحاكم والدارقطني .

ولقد أجاب الأئمة عن ذلك[1] . واستقر الرأي على أن جهالة العين تزول برواية راويين ، أو برواية راو واحد ، وتعديل أحد أئمة الجرح والتعديل .

ومثال ذلك :

زيد بن رباح المدني ، تفرد عنه الإمام مالك ، وقال الدارقطني وغيره : ثقة . فانتفت عنه جهالة العين برواية راو ، وتوثيق بعض أئمة الجرح والتعديل[2] .

٥- تدقيق الأحكام :

يجب التدقيق في الأحكام بحيث تقع على الوجه الصواب ، لا إفراط ولا تفريط ، حتى ينتج عن هذا حكم صحيح على الحديث :

مثال ١:

إسماعيل بن عياش لا يصح تعميم القول بضعفه ، وإنما حديثه صحيح إذا روى عن الشاميين ، ضعيف إذا روى عن الحجازيين[3] .

مثال ٢:

يحيى بن سليم القرشي الطائفي[4] فإنه وثقه ابن معين ، وابن سعد ، والعجلي ، وغيرهم . لكنهم ضعفوه إذا روى عن عبيد اللّه بن عمر العمري خاصة ، وأرى أن ذلك بسبب حديث : « إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها »[5] فقد أخطأ في سياقة إسناده .

---

(١) راجع تدريب الراوي ، صفة من تقبل روايته ، المسألة السادسة ١ / ٣٧٤.

(٢) راجع تدريب الراوي ١ / ٣٧٦، ٣٧٧.

(٣) راجع نصب الراية ٤ / ٤٠٣ وسير النبلاء ٨ / ٣٢١.

(٤) ترجمته في تهذيب التهذيب ١١ / ٢٢٦.

(٥) أخرجه البخاري ٤ / ٩٣ رقم ١٨٧٦ وابن حبان ٩ / ٤٥ رقم ٣٧٢٨ - ٣٧٢٩ وتأمل تعليق ابن حجر على الحديث عند البخاري ، وتعليق محقق ابن حبان على إسناد ابن حبان ، وراجع مسند البزار ١٢ / ١٤٢ رقم ٢٧٢٥ وراجع علل الحديث لابن أبي حاتم ٢ / ١٦٠.

مثال ٣:

ترجمة الراوي إنما تكون بجمع أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وذلك أنه قد يُجَهِّل الراوي أو يجرحه من لا يعلم حاله[(١)]، ويعرفه أو يعدله من علم حاله: فأسباط أبو اليسع جهله أبو حاتم[(٢)] وعرفه البخاري[(٣)].

* والحسين بن الحسن بن يسار جهله أبو حاتم، ووثقه أحمد وغيره.

* وأبو الزبير المكي - محمد بن مسلم بن تدرس - قال فيه شعبة لسويد بن عبد العزيز -: تأخذ عن أبي الزبير وهو لا يحسن يصلي[(٤)]؟

وقد تعقب ابنُ عبد البر شعبة فقال: هذا تحامل لا يسلم صاحبه من الغيبة، وقد حدث عنه شعبة بعد أن أخذ عنه[(٥)].

* وأبان بن إسحاق المدني، قال فيه أبو الفتح الأزدي: متروك.

قال الذهبي: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح[(٦)].

ومن هذا النوع القول الشائع: إن الضعيف إذا توبع ارتقى إلى الحسن لغيره. وهذا ليس على إطلاقه، فلربما ارتقى الضعيف إلى الصحيح، ومثال ذلك: ما لو كان الضعف بسبب انقطاع أو إبهام، وجاء طريق آخر فعالج هذا الخلل، فهنا قد زال الانقطاع أو عُيِّنَ المبهم، وعلينا أن ندرس حال الحديث في هذا الوضع

---

(١) جمع السيوطي في تدريب الراوي ١ / ٣٧٧ في صفة من تقبل روايته المسألة السادسة جمع عددًا من الرواة الذين جهلهم البعض وعرفهم آخرون.

(٢) الجرح ٢ / ٣٣٣.

(٣) التاريخ الكبير ٢ / ٥٣.

(٤) الاستغناء ١ / ٦٤٨.

(٥) السابق.

(٦) ميزان الاعتدال ١ / ٥ أول ترجمة فيه.

الجديد ، وربما توافرت شروط الصحة ، فنحكم بصحته .

ولقد صرح الحاكم في معرفة علوم الحديث بذلك ، فقال : وقد يُروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع[١] .

وذكر لذلك مثالًا ، فيه راو مبهم ، جاءت رواية أخرى فذكرته[٢] .

٦- مراعاة المصطلحات الخاصة :

فبعض الأئمة لهم مصطلحات خاصة ، فللبخاري مثلًا مصطلح خاص : فيستعمل « فيه نظر » و« سكتوا عنه » اللتين من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح ، يستعملها في أعلا درجات الجرح ، أي مكان « أكذب الناس » و« كذاب » .

ويستعمل « منكر الحديث » والذي هو مما يعتبر به فيمن لا يعتبر به ، ولا تحل الرواية عنه[٣] .

وكذلك مناهج الأئمة في الجرح والتعديل ، فمنهم : المعتدل ، والمتشدد ، والمتساهل ، وهذه مسألة تشيع في كتب المصطلح ، وعلى الدارس الذي يريد أن يعرف حال حديث أن يهتم بهاتين المسألتين ، فيعرف المصطلحات الخاصة ، ويحولها إلى مصطلحات الجمهور ويعرف المتشدد والمتساهل ، ويحول قولهم إلى المعتدلين ، حتى يكون الحكم دقيقًا .

ولست أريد أن آتي على كل مصطلحات المحدثين وكل قواعدهم التي تهم الباحث عن حال الحديث ، فإن ذلك يطول ، وحسبي أني أشرت بالبعض إلى الكل ، حتى يعرف الدارس ما ينبغي عليه في دراسة المصطلحات والقواعد عند

---

(١) ص ٢٨.

(٢) راجع معرفة علوم الحديث للحاكم النوع التاسع معرفة المنقطع ص ٢٨ حديث : « يأتي على الناس زمان يخير فيه للرجل بين العجز والفجور » . راجع كتابي « معجزات الرسول ﷺ التي ظهرت في زماننا » ٣ / ٢٩١.

(٣) راجع مراتب الجرح من كتابي « علم الجرح والتعديل » .

الحكم على الحديث .

مَن يحكم على الأحاديث ؟

الحكم على الأحاديث علم في غاية الدقة ، اجتهد فيه الجهابذة ، وارتحلوا من أجل جمع مواده - كأحوال الرجال ، وجمع الطرق - وحفظوا ودرسوا ، وقضوا الليالي في مدارسته .

إنه علم لا يستطيعه إلا من تضلع من علوم الدراية ، وتعمق في معرفة كتب السنة ، وطال نفسهُ في التخريج ودراسة الأسانيد .

وإني وإن كنت لست مع ابن الصلاح « المتوفى ٦٤٣هـ » في إغلاق باب التصحيح من زمانه ، إلا أني مع العلماء في شروط من يحكم على الحديث ، وأنه لابد أن يكون متمكنًا في الحديث قوي المعرفة به . وأُفَصِّلُ ذلك نوع تفصيل .

١- أن يكون عالمًا بكتب السنة النبوية ، يعرف الكتب وموضوعاتها ، ومؤلفيها ومناهجهم .

٢- محيطا بعلوم الرواية على وجه الاستيعاب ، قرأ قديمها ووسطها ، وقرأ المتون والشروح والتعقبات والاستدراكات وأتقن .

٣- عالمًا بطرق التخريج ، بارعًا في ذلك حتى يستطيع جمع طرق الحديث على سبيل الاستقصاء .

٤- عالمًا بكتب الرجال ، وقواعد الجرح والتعديل .

٥- عالمًا بكتب الأئمة في التخريج والحكم على الأحاديث .

٦- ذو منهج علمي يُمَكِّنُهُ من البحث والاستفادة .

٧- وذو خبرة في الصياغة واستنباط الأحكام .

٨- طويل النفس في البحث والدرس ، بجمع أقوال الأئمة ، ويبذل جهده ، متيقظًا منتبها .

٩- متزنا في دراسته وأحكامه ، لا يميل ولا يتعصب ، فلا يحب التعديل على التجريح ، ولا يحب التضعيف على التصحيح . وإنما ينصف .

١٠- مطلعًا على كتب الأئمة في هذا الشأن ، سالكًا منهجهم .

كيف يُعْرَف ذلك ؟

والسبيل إلى معرفة أنك بلغت هذا المستوى أن تأخذ عدة أحاديث ثم تخرجها وتحكم عليها ثم تنظر تخريج الأئمة وحكمهم ، فمثلًا : خذ عشرة أحاديث من كتاب « نصب الراية » وخرجها واحكم عليها ثم راجع عملك مع عمل الزيلعي . أو مع أحد الكتب المحققة بجهود المعاصرين ، كتحقيق الشيخ أحمد شاكر لقدر من مسند أحمد ، والشيخ شعيب الأرنؤوط لكل المسند ، ومثل ذلك كثير والحمد لله ، فإن وجدت نفسك مثلهم أو أقوى منهم فاطمئن واحكم ، وإن وجدت في نفسك نقصًا أو كسلًا فتوقف ، وحذار أن تتهور فتحكم بغير صواب ، فلا يعيرك الناس اهتمامًا ، بل ويجرحونك .



إجمال طرق الحكم على الحديث

للحكم على الحديث ثلاثة طرق :

الأول : نقلى . **والثاني** : درائي . **والثالث** : نقلى درائي .

أما الأول : والذي هو « النقلى » : فهو الذي نأخذه عن الأئمة المحدثين ، فإنهم حكموا على الأحاديث ، وميزوا الصحيح منها من الضعيف ، ولا أظن أنهم تركوا حديثًا دون الحكم عليه ، فإذا استطعت أن تقف على حكمهم على حديث ، فاحرص عليه ، فإنهم أهل الدراية بهذا الأمر .

أما الثاني : والذي هو « الدرائي »[1] : فهو الذي ندرس الحديث بأنفسنا إسنادًا ومتنًا ، وفق علوم الدراية لنصل إلى الحكم عليه . ذلك أننا أحيانًا لا نقف على حكم الأئمة على حديث ، ولقد تركوا لناء تراثًا يمكننا من الحكم على الحديث ، ومن هنا نقوم نحن بدراسة حال الحديث لنقف على الحكم عليه بالصحة أو غيرها .

أما الثالث : والذي هو « النقلي والدرائي » : فهو الذي نأخذه عن أئمة الحديث ، وأيضًا نبذل جهدنا معهم للحكم عليه ، وبذا نصل لحكم دقيق على الحديث .

إننا أحيانًا نجد أحكامًا للأئمة على حديث . لكننا نجدهم مختلفين فيه ، وحينئذٍ فيكون عملنا الدرائي يرجح أو يوضح حال الحديث .

ولقد جعلت كل طريق من هذه الطرق بابا من أبواب هذا الكتاب ، مع المقدمة السابقة ، وختمت بخاتمة أو جزت فيها ما أردت التركيز عليه .



---

(١) نسبة إلى علوم الدراية ، سميته بذلك لأنه يعتمد على علوم الدراية « مصطلح الحديث » .

الباب الأول

الحكم النقلي على الحديث

الباب الأول

الحكم النقلي على الحديث

هو الحكم الذي ننقله عن المحدثين يحكمونه على الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، سواء أئمة الحديث الكبار : كالإمام مالك ، والإمام أحمد بن حنبل ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، والنووي ، والحاكم ، والبيهقي ، والذهبي ، والعراقي ، وابن حجر ، والسخاوي ، والسيوطي ، أو المشتغلين بالحديث كأساتذة الجامعات الإسلامية ، ومن حذا حذوهم .

وكطلاب العلم من طلاب الدراسات العليا ، ومن نهج نهجهم من أهل الدراية والحكم على الحديث .

مزايا هذا النوع من الحكم[1] :

١ - دقة حكمهم : أحكام أئمة الحديث الحفاظ لها قدرها واحترامها ، وثقة علماء الأمة بها أكيدة ، فإنهم لسعة حفظهم ودقته ، يحفظون الأحاديث بأسانيدها ومتونها ، ويعرفون الرواة وطبقاتهم وأحوالهم ، ويعرفون مرويات كل راو عن كل شيخ ، وما تحمل الراوي بالسماع ، وما تحمل بالكتابة ، وما تحمل بالوجادة !!

إنهم يعرفون المتن بألفاظه ، والقوى منها والضعيف ، والطريق الصحيح ،

(١) إنني لا أكتب عن مزايا أحكام الأئمة لأمدحهم ، ولا لأُعَرِّف بقدر أحكامهم ، فهذا ثابت وقوى عند طلاب العلم والعلماء ، وإنما أكتب عن مزايا أحكامهم لتستفيد بها في عملك ، فإذا كنت تخرج حديثًا فانتبه لهذه المزايا واحرص على أن تصنع مثلهم .
فإذا ترجمت لراو فتأمل ما يفيد الاتصال مما لا يفيده ، وتأمل المتن وصحته أهي عامة أم سوى لفظة كذا فإنها لم تخرج عن طريق صحيح . واحرص على اكتشاف العلل ، واكتشف المدرج ، وزيادة الثقة ، والشاذ ، والمنكر ، وغير ذلك مما امتازوا به في هذه المزايا عمومًا ، وزد على ما أذكره ما يتبدى لك ، واقتد بهم .

واللفظة الزائدة من يرويها ، ورواية فلان فيها لفظ كذا ...إلخ .

وهذه الميزة سعة الحفظ ودقته - أثمرت علومًا أخرى ، فبحفظهم طرق الحديث وألفاظه كشفوا العلل . وبحفظ ألفاظ المتن عرفوا المدرج ، وزيادة الثقة .

وبسعة الحفظ عرفوا الغريب ، والعزيز ، والمشهور . وعرفوا المتابعات والشواهد .

وبمقارنة أحاديث الرواة نشأ علم الرواة ، وبجمعهم أحوال الرواة نشأ علم الرجال ، ومن هنا كان حكمهم غاية في الدقة ، عين الصواب . وزاد أحكامهم دقة .

٢- نهائية أحكامهم :

أئمة الحديث الحفاظ جمعوا بين الحفظ والدراية ، فمكنهم ذلك من الوقوف على كل طرق الحديث ، وكل ألفاظه ، كما مكنهم من معرفة كل الرواة ، وكانوا حريصين على معرفة أحوال الرواة ، وتأملوا في كل ذلك وتدارسوه فيما بينهم مما جعل حكم على الأحاديث من كل طرقها ، وعلى الرواة من دقيق أحوالهم ، فجاء حكمهم نهائيًا ، ليس على الحديث من بعض طرقه دون البعض ، ولا على الراوي من زاوية دون زاوية ، وإنما جاء عامًا جامعًا بين الاستيعاب والدقة .

وراجع كتبهم تجد ذلك واضحًا ، وعندي من ذلك الكثير ، لكنى أخشى التطويل .

٣- يسر مهمتهم :

وأئمة الحديث من أزمنة الإسلام المتقدمة ، فأوائلهم المحدثون من الصحابة الذي تلقوا العلم عن رسول الله ﷺ وسألوه واستفادوا منه ، يليهم أهل القرن الثاني ، وهؤلاء أيضًا قريبون من رسول الله ﷺ ، سمع العلماء منهم الصحابة واقتفوا آثارهم .

إننا نجد أحاديث عند الإمام مالك أسانيدها ثنائية ، يعني بين مالك ورسول الله ﷺ راويان فقط ، هما شيخ مالك والصحابي ، ومثال ذلك : مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ. وهذا كثير في كتابه «الموطأ» ، ويسمى بالسلسة الذهبية ، لأنه أصح الأسانيد .

إن دراسة الإمام مالك[1] للحديث للحكم عليه كانت سهلة جدًّا ، فنافع شيخه لقيه وعرفه بكل دقه ، وابن عمر صحابي ممن زكاهم اللّٰه وأثنى عليهم ، لقد كان مالك في زمن قريب من رسول اللّٰه ﷺ ، وكانت السنة قوية ، والإسناد قليل رجاله ، والصدق هو السمة العامة في الأمة ، والعلم شائع ذائع ، وكل هذا مكّنه من الدراسة والحكم على الحديث بكل يسر .

وأمثال مالك كثيرون : كعبد اللّٰه بن المبارك ، وسفيان الثوري ، ومعمر بن راشد ، والأوزاعي . فهؤلاء وأمثالهم أسانيدهم عالية ، وهم قريبون من رسول اللّٰه ﷺ وأصحابه ، مما مكّنهم من عمق الدراسة ، ووافر التدقيق بكل سهولة ويسر .

وكذلك الإمام أحمد بن حنبل ، والبخاري عندهما أحاديث ثلاثية ، بينهما وبين رسول اللّٰه ﷺ ثلاثة رواة ، وغيرهما كثير ، إسنادهم عدد رواته ثلاثة أو أربعة ، مما سهل الدراسة ويسر المهمة .

٤- سلامة منهجهم :

وضع الإسلام منهجًا علميًّا عظيمًا ، أعلى شأن العلماء وطلاب العلم ، وحث على طلب العلم ، وأمر بالجد في ذلك ، وشرع الأخلاق التي هي أساس ذلك .

لقد أمر الإسلام العالم أن يُعَلِّم ، وأمر الجاهل أن يتعلم ، وأمر بالمذاكرة والتحاور . وهذا النهج ربَّى الأئمة وكونهم علميًّا خير تكوين ، اجتهدوا في الطلب حتى قطعوا المسافات الطويلة ، وسهروا الليالي ، يتدارسون ويتحاورون .

لقد كان الإمام منهم يؤلف الكتاب ، ويقرؤه على شيوخه وأقرانه وتلاميذه ، والكل يناقشه ، مما يمحص الكتاب خير تمحيص .

لقد سمع الكثيرون الموطأ من مالك ، وكم ناقشوه .

وسمع تسعون ألفا من العلماء وطلاب العلم من الإمام البخاري كتابه

---

(١) ولد مالك في القرن الأول وعاش واشتهر في القرن الثاني ، عاش من ٩٣هـ - ١٧٩هـ .

« الصحيح » وتدارسوه وناقشوه .

وهذا المنهج له قيمته العظيمة في دقة العمل وإحكامه .

إن الشيخ في مدرسة الإسلام ليس متعاليًا ، والتلميذ ليس متكاسلًا ولا ناسيًا ، وهذا جعل المذاكرات والمناظرات والمحاورات سببًا في التمحيص والتدقيق في الحكم على الأحاديث(١) .

٥- كثرة أحكامهم :

ومن مزايا أحكام المحدثين كثرتها ، فلقد درسوا وفحصوا كل الأسانيد وكل المتون ، بل لم تقتصر جهودهم على العناية بكتبهم فقط ، وإنما تعدت ذلك إلى كتب غيرهم من العلماء كالفقهاء والمفسرين ، والوعاظ ، وعلماء السيرة ، والعقيدة ، خرجوا الأحاديث التي ذكرها هؤلاء وحكموا عليها(٢) .

*** أحكام العلماء :**

وفي الأمة مَن هو على درب الأئمة ، وهم العلماء وطلاب العلم ، وهؤلاء كثيرون وفي الفترة الأخيرة أكثر ، وأعمالهم يغلب عليها الإتقان والتحري ، ولقد اجتهدوا في دراسة الأحاديث والحكم عليها .

ومن هنا فإني سأتكلم عن كتب الأئمة وأيضًا عن كتب العلماء وإني أهدف هنا إلى التعريف بالكتب التي فيها حكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف ، أُعرف بها كي يستفيد بها الباحث ، غير حريص على نقد هذه المؤلفات أو تقويمها ، فالكتاب في الحكم على الأحاديث لا في مناهج الباحثين .



---

(١) توصيف مزايا أحكام المحدثين ذكرته هنا بإيجاز ، وبمشيئة الله تعالى سوف أتناوله بالتفصيل في كتاب « منهج المحدثين وأثره في الحفاظ على السنة » .

(٢) ستضح هذه الكثرة من خلال المباحث الآتية .

كتب الحكم النقلي

بقدر ما تعرف من كتب الأئمة التي حكموا فيها على الأحاديث بقدر ما يسهل عليك الحكم ، بل ويكون دقيقًا ، وبمشيئة اللَّه تعالى أذكر عددًا من هذه الكتب ، أقسمها إلى مجموعات ليسهل استيعابها ، لكني لا أحرص على الطول والكثرة الكثيرة من الكتب ، وإنما أذكر المجموعة وكيف الاستفادة بها في الحكم على الحديث .

١- كتب اشترط مؤلفوها الصحة :

وهذه منها[1] :

موطأ مالك ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، والمختارة للضياء المقدسي ، والمنتقى لابن الجارود ، والصحاح لابن السكن .

فهذه اشترط مؤلفوها الصحة ، بل إن الثلاثة الأولى اشترطوا أعلا الصحيح ، وما بعدهم أدخلوا الحسن مع الصحيح ، وابن خزيمة يعلق التصحيح على شيء أحيانًا ، وابن حبان إحدى طبعتيه بذل محققوها جهدهم في دراسة الحديث والحكم عليه ، ومستدرك الحاكم عليه عدة تعقبات أشهرها تلخيص الذهبي ، يحكم الحاكم على الحديث ، ويوافقه الذهبي أو يتعقبه أو يسكت ، وبدأت تظهر تعقبات وتخريجات أخرى على المستدرك .

---

(١) إنما قلت « منها » لأنه البعض يري أن سنن الترمذي صحيح ، والبعض يرى أن سنن النسائي صحيح ، والبعض يرى أن سنن الدارمي صحيح ، وبعض الأئمة ذكر في مؤلفي الصحيح : المنتقى لقاسم بن أصبغ ولم أقف عليه مطبوعًا ، والمستخرجات يعتبرها البعض من مصادر الصحيح ، لكن مؤلفوها لم يشترطوا الصحة ، وإنما تأتي الصحة إذا التقى مع صاحب الأصل في شيخه ، أما إذا التقيا في أثناء السند فإن المستخرج لم يلزم نفسه بالصحة .

والمختارة للضياء المقدسي (المتوفى ٦٤٣) مرتبة على المسانيد ، وللضياء جهود في الحكم على الحديث ، ويذكر أحكام من سبقوه أحيانًا ، ويناقش في كثير من الأمور . ولمحقق النسخة « عبد الله بن دهيش » جهد في تخريج الأحاديث والحكم عليها . ووضع لها فهارس تيسر الوصول للحديث .

والمنتقى لابن الجارود أبي محمد عبد الله بن على بن الجارود النيسابوري المتوفى ٣٠٧هـ مطبوع أكثر من طبعة ، إحداها خرج أحاديثه فيها أخونـا الفاضل/ أبو إسحاق الحويني ، طباعة دار الكتاب العربي بيروت ، وسماه « غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود » .

❁ ❁ ❁

كيفية الحكم على الحديث بهذه المجموعة :

أحاديث الموطأ والبخاري ومسلم كلها صحيحة ، وبلاغات الموطأ التي يرويها مالك بلفظ « بلغنى » قد أخرجها العلماء متصلة ، وعلى رأسهم شارح الموطأ ابن عبد البر في كتابه « التمهيد » .

أما تعليقات البخاري فقد غلقها ابن حجر في كتابه « تغليق التعليق » ووزع ذلك على طول شرحه للبخاري « فتح الباري » فما رواه البخاري دون إسناد ، أو بذكر بعض إسناده ، بين الحافظ ابن حجر مَنْ أخرجه من الأئمة متصلًا .

وكذلك ما عند مسلم من تعليقات بيّن الأئمة اتصالها ، وحكموا على أحاديث البخاري ومسلم بالصحة ، بل وأعلا درجات الصحة .

وهكذا فأحاديث الموطأ ، وأحاديث صحيح البخاري ، وأحاديث صحيح مسلم كلها صحيحة ، قد اشتراطوا ذلك ، ووفوا ، فكفونا مؤونة البحث رضي الله عنهم ، وقد قبل المحدثون حكم هؤلاء ، وأنزلوا كتبهم منزلة القبول والتسليم بصحتها ، فصار ذلك إجماع المحدثين الذي يعتبر إجماع الأمة ، وهذه الأمة

إجماعها حجة .

فإذا كان حديثك في هذه الثلاثة أو في أحدها فاطمئن إلى صحته ، واحكم بذلك بناء على حكمهم .

أما بقية هذه المجموعة : صحيح ابن خزيمة فمن بعده ، فهؤلاء اشترطوا الصحة أيضًا ، إلا أنهم جمعوا الصحيح والحسن .

* ولابن خزيمة توقف في تصحيح الحديث أحيانًا .

* وعند الحاكم أحاديث تعقبه الأئمة فيها ، ومن أشهرهم الحافظ الذهبي في التلخيص على المستدرك .

* والصحاح لابن السكن ، استفاد العلماء بها ، ولم أطلع عليها ، ومعلوماتي أنها غير مسندة ، وإنما أحاديث جمعها وحكم عليها بالصحة .

وعليه ، فما في هذه الكتب من أحاديث فاطمئن إلى أنه في دائرة الصحيح والحسن ، اللهم إلا ما تعقبه الأئمة ، وهذا قليل نادر ، وأميل إلى أحكام هؤلاء الأئمة المؤلفين ، وأرجحها على أحكام من بعدهم ، فعلم هؤلاء المؤلفين أوسع ، وأحكامهم أدق .

ولقد رأيت في استدراكات الذهبي على الحاكم تشددا عجيبًا !!

فإذا وجدت حديثك في هذه الكتب فاحكم بصحته ، وبين أن تصحيحهم يشمل التحسين أيضًا بما يفيد أن الحديث صحيح أو حسن .

ولبعض المعاصرين تخريجات للمجموعة الثانية من هذه الكتب من ابن خزيمة فيمن بعده - وأحكامهم فيها شديدة ، يحكمون على بعض الأحاديث بالضعف ، **وكثيرًا ما ينتج ذلك عن تقصير في العمل ، أو غفلة عن بعض القواعد ، ومثال التقصير في العمل عدم استيعاب المتابعات والشواهد ، ومثال الغفلة عن بعض الأحكام تضعيفهم أحاديث الحسن البصري مثلًا لأنه مدلس ، والحسن من الذين**

سبر الأئمة تدليسهم فوجدوه لا يدلس إلا عن ثقة وبالتالي لا يضعف حديثه بذلك ، نص على ذلك الأئمة في كتب الدراية .

❁ ❁ ❁

٢- السنن :

بينت في المجموعة السابقة أن الصحيحين أحاديثهما صحيحة ، وبقية الستة والتي هي السنن الأربعة - سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه - هذه الكتب رام مؤلفوها جمع الأحاديث التي يحتج بها في الأحكام ، ولقد تكلم مؤلفوها على الأحاديث صحة أو ضعفا .

* ولقد وضح أبو داود منهجه في رسالته إلى أهل مكة ، والتي عرف فيها بكتابه ، وهذه الرسالة مطبوعة ومتداولة ، ومما قاله فيها : وإذا كان فيه - كتاب السنن - حديث منكر بينت أنه منكر .

وقال : وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته .

وقال : وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض .

وهكذا وعد أبو داود بأن يبين شديد الضعف الذي لا يصلح للاحتجاج ، أما ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج ، وعليه فيكون قد بيّن أحوال أحاديث كتابه .

وفي « مختصر سنن أبي داود للمنذري » ، تخريج لأحاديث أبي داود ، وأشياء في الحكم على الحديث .

وفي « تهذيب سنن أبي داود » لابن القيم إضافات لعمل المنذري في الحكم على الحديث ، وفي شروح سنن أبي داود فوائد في الحكم على الحديث ، ومن هذه الشروح : « عون المعبود شرح سنن أبي داود » للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي .

* و« المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود » للشيخ/ محمود محمد

خطاب السبكي بلغ إلى ثلث الكتاب، وواصل ابنه الشيخ/ أمين خطاب العمل فوصل إلى نصف الكتاب وهو المطبوع الآن.

* و« بذل المجهود في حل أبي داود » للشيخ خليل بن أحمد السهارنفوري المتوفى ١٣٤٦ مع تعليق الشيخ/ محمد زكريا الكاندهلوي، وفي هذا الشرح عناية بتراجم الرواة يهمك في الحكم على الحديث، ونقل فيه مؤلفه كثيرًا عن المحدثين في الحكم على الحديث.

وطبعة سنن أبي داود بتحقيق الشيخ محمد عوامة، فيها جهد كبير في تحقيق النص، وفيها جهد آخر في بيان حال الحديث، نقله الشيخ عوامة: عن الحافظ المنذري، ومن نصب الراية للزيلعي، وهذان الأمران - تحقيق النص وبيان حال الحديث - يفيدانك في الحكم على الحديث.

وهكذا تستطيع الوصول إلى الحكم على الحديث من سنن أبي داود، سواء من منهجه أو من الشراح والمحققين له.

❁ ❁ ❁

جامع الأصول:

كتاب « جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ » لابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد المتوفى ٦٠٦هـ جمع فيه أحاديث الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، هذه الأصول الستة التي اعتمد عليها الفقهاء والمحدثون، وكأن هذا مصطلح الأئمة، حتى جاء ابن طاهر المقدسي المتوفى ٥٠٧هـ فأضاف سنن ابن ماجه مكان الموطأ، ولم يشع هذا فترة من الزمن، حتى إن النووي المتوفى ٦٧٦ لم يعد في تقريبه سنن ابن ماجه من الستة، ومن هنا سار ابن الأثير على هذا النحو.

وبوب الأحاديث، وشرح غريبها، ورتب الكتب على حروف الهجاء.

وطبعته التي قام عليها الفاضل/ عبد القادر الأرنؤوط، مخرجة ومحكوم على أحاديثها، وهذا يفيدك في الحكم على أحاديث سنن أبي داود والترمذي والنسائي.

مثال :

أخرج أبو داود بإسناده عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال: «أي يوم هذا؟» قالوا: يوم النحر.

قال: «هذا يوم الحج الأكبر»[1].

أخرجه وسكت عنه، وبالتالي فهو صالح للاحتجاج.

وقال المنذري: أخرجه ابن ماجه، والبخاري تعليقًا. نقله الآبادي في عون المعبود.

وإذا راجعت «جامع الأصول» تجد أنه ذكر هذا الحديث[2] وعزاه لأبي داود، وقال: وإسناده صحيح. ثم خرج الحديث من البخاري تعليقًا ومن ابن ماجه والطبري والبيهقي.

ولو راجعت شروح أبي داود الأخرى فلربما تجد زيادة خير، لو راجعت كتب التخريج الأخرى، والتي ستأتي إن شاء الله تعالى فإنك تجد خيرًا أكثر.

* أما «سنن الترمذي» فإن الترمذي يحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف، وله دراسات على الحديث درائية في غاية الفائدة، فيميز الراوي المهمل، ويناقش الإسناد، ويكتب مذاكراته مع الأئمة، ويجمع أحاديث الباب اختصارًا ويقارن طرق الحديث.

وجاء الشراح فأفادوا الكتاب، ومن هذه الشروح:

---

(١) أخرجه في المناسك باب الحج الأكبر ٥ / ٤٢٠ عون المعبود.

(٢) جـ٢ صـ ١٥٦ رقم ٦٤٦.

* « تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي » للمباركفوري المتوفى ١٣٥٣هـ والشارح يجمع كثيرًا من أقوال العلماء في الحكم على الأحاديث ، والكلام على الرواة ، ونضيف جهده إلى جهدهم .

و« النفح الشذي في شرح جامع الترمذي » لابن سيد الناس المتوفى ٧٣٤هـ والعراقي المتوفى ٨٠٦هـ ، ولقد تكلم الشارحان كلامًا مفيدًا في الحكم على الحديث ، وهما مَنْ هما ، ثم جاء المحقق[1] فأطال النفس في التحقيق طولًا نقل العمل من التهميش على كلام الأئمة إلى بحوث في مسائل ، فمثلًا في كلام ابن سيد الناس على حال حديث فيه ابن إسحاق علق على ذلك المحقق مائة صفحة !! من ص٦٩٨ إلى ٧٩٢ من الجزء الثاني . وأيضًا عند الكلام على حديث فيه ابن لهيعة تكلم في ذلك من ص٧٩٢ إلى ص٨٦٣ أي سبعين صفحة ووضع فهارس للجزء الثاني هذا استغرقت من ص٨٩٠ إلى ١١٢ أي مائتين وعشرين صفحة !! ومدة اهتمامه بالكتاب فاقت ربع قرن ، وما زال الكتاب لم يكمل ، نسأل اللَّه أن يوفقه لمنهج أيسر ، ويعينه ، فالمكتبة محتاجة للكتاب .

وسبق أن عرفت بجامع الأصول ، وأنه خرج محققه أحاديثه ، ومنها أحاديث الترمذي .

مثال :

أخرج الترمذي بإسناده عن سفيان الثوري ، عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل ، عن محمد بن الحنفية عن علي ، عن النبي ﷺ قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » .

إنك تقرأ للترمذي بعد هذا الحديث قوله : هذا الحديث أصح شيء في هذا

---

(١) وهو الأخ والزميل الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم ، أطال اللَّه عمره ، ومتعه بالصحة والعافية .

الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَل حفظه.

قال أبو عيسى: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل قال محمد: وهو مقارب الحديث[1].

هذا تعليق الترمذي على هذا الحديث.

ويزيد المباركفوري شارحه الحديث تخريجًا، ويبين أنه صححه الحاكم وابن السكن، وينقل عن التلخيص الحبير ونصب الراية كلام هذين الحافظين، ومن ضمن ما قاله الزيلعي أن النووي قال في الخلاصة: هو حديث حسن.

ويخلص المباركفوري إلى أن حديث على حسنه يصلح للاحتجاج، وله شواهد.

وتُرَاجع «جامع الأصول» فتجد الحديث فيه[2]، وعزاه ابن الأثير لأبي داود والترمذي، وخرجه محققه من الكتابين ثم قال: وهو حديث صحيح. ويبدو أنه صححه بالشواهد.

أما في «النفح الشذي» فإنه يخرج حديث على، ويخرج الشواهد، ثم يقول: فقد تبين مما قلناه أن ليس في الباب أمثل من حديث على، فأقل مراتبه أن يكون من قسم الحسن، وما عداه لا يعدو درجة الضعيف[3].

لقد خرّج ابن سيد الناس أحاديث الباب، ما ذكره الترمذي وما لم يذكره، وحكم على الجميع، وبيّن سبب الحكم، وكل ذلك بدراسة جيدة.

---

(١) أخرجه في الطهارة باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ٢ / ٣٦ - ٤٠.

(٢) ٥ / ٤٢٩ رقم ٣٥٨٤.

(٣) النفح الشذ ٢ / ٣٨٥ - ٣٩٩.

وهكذا تكون وصلت للحكم على الحديث من مصادر متعددة ، وبدراسات متنوعة مما يجعلك مطمئنًا وفاهما .

* وأما سنن النسائي فمنهج النسائي قوي ، ويناقش الأحاديث من طرقها ، ويبين الاختلاف الواقع في الطرق[١] ويعدد من ذلك كثيرًا .

وإذا رأى خطأ في الحديث ناقش وصوب[٢] .

ومن هنا قال الحافظ ابن حجر : تكلم النسائي على كثير من الأحاديث في كتابه ، فغالبا كان لا يسكت عن الحديث الضعيف ، فكان يتكلم عليه ، ويبين ما فيه[٣] .

فإذا وجدت حديثك في سنن النسائي الصغرى (المجتبى) فاستفد بعنوانه ، فأحيانًا يكون له قيمة في الحكم على الإسناد ، وأطل نفسك في القراءة فربما يتكلم بعد حديث أو أكثر كلامًا يفيدك في الحكم على الحديث .

أما سنن النسائي الكبرى فحظها من التخريج قليل ، طبع الكتاب مرة بدون تخريج ، ثم طبعته مؤسسة الرسالة لكن ليس على منوال أعمالها الأخرى كمسند أحمد وصحيح ابن حبان ، وليس أمامك إذا كان حديثك في الصغرى إلا أن تراجعه في الكبرى ، وتنظر تخريجه ، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فانقل ذلك ، وإن كان في كتاب قد خُرِّج وبُيِّنَ حال أحاديثه فارجع إليه فإنه يعرفك حال الحديث . إن هذه الطبعة تخرج الحديث فقط ، فإذا وجدته في مسند أحمد فارجع إلى تخريجه والحكم عليه فيه ، وكذلك في صحيح ابن حبان ،

---

(١) راجع أبواب صلاة الوتر من كتاب قيام الليل وتطوع النهار ٣ / ١٩٣.

(٢) راجع باب خروج الإمام إلى المصلى للاستسقاء كتاب الاستسقاء ٣ / ١٢٦، وراجع كتاب الصيام باب الفضل والجود في شهر رمضان الحديث الثاني ٤ / ١٠١ وفي باب ذكر الاختلاف على الزهري فيه - فضل شهر رمضان - ٤ / ١٠٣ الحديث الرابع والخامس . وتابع بعد ذلك تجده يناقش الأسانيد .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ١ / ٤٨١.

ومسند أبي يعلى ، إلى آخر الكتب التي فيها حكم على الحديث .

وسبق أن عرفت بكتاب ابن الأثير جامع الأصول ، وأن الشيخ/ عبد القادر الأرنؤوط حكم على أحاديثه ، ومنها سنن النسائي .

مثال :

أخرج النسائي بإسناده عن سفيان ، عن عمرو ، عن صهيب مولى ابن عامر ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « ما من إنسان قتل عصفورًا فما فوقها بغير حقها إلا سأله الله عز وجل عنها » . قيل : يا رسول الله ، وما حقها ؟ قال : « يذبحها فيأكلها ، ولا يقطع رأسها يرمي بها »[1] .

لقد أخرج النسائي هذا الحديث ، ولم يتكلم عليه ، والشأن فيه أنه يتكلم على الضعيف في الغالب ، ومن هنا فنحن نطمئن لسلامة الحديث ، لكنا نراجع جامع الأصول[2] فنجد محققه يزيده تخريجًا ثم يقول : وإسناده حسن . قلت : وله شاهد عن الشريد بن سويد ، أخرجه أحمد[3] وغيره ، وهذا يعضد هذا .

*** وأما سنن ابن ماجه فأحاديثه نوعان :**

١- أحاديث اتفق فيها ابن ماجه مع الخمسة : البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ، وهذه سبق أن تكلمت على الحكم عليها ، وأيسر طريق أن تراجع جامع الأصول فإن وجدت الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فهو صحيح ، وإن وجدته في أحد السنن فستجد حكمه في تخريج المحقق ، ويقتضي التدقيق في الحكم المزيد من البحث ، كحكم الأئمة وما جمعه الشراح .

٢- زيادات زادها ابن ماجه على الخمسة ، وهذه جمعها الإمام البوصيري -

---

(١) أخرجه النسائي في العيد باب إباحة أكل العصافير ٧ / ١٨٢.

(٢) جـ٤ صـ ٤٨٣ رقم ٢٥٧٦ كتاب الذبائح باب آداب الذبح ومنهياته .

(٣) ٣٢ / ٢٢٠ رقم ١٩٤٧٠.

أحمد بن أبي بكر المتوفى ٨٤٠هـ - في كتاب سماه مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه .

قال في المقدمة : ثم أتكلم على كل إسناد بما يليق بحاله من صحة وحسن وضعف وغير ذلك ، وما سكتُّ عنه ففيه نظر .

وعندما حقق الشيخ/ محمد فؤاد عبد الباقي - يرحمه الله تعالى - سنن ابن ماجه التقط الحكم على الحديث من كتاب البوصيري ، وسجله في داخل سنن ابن ماجه عقب الحديث الزائد ، وكتبه بخط رفيع ، وليته جعل الملتقط في الهامش ، فإن بعض القراء يظنون هذا من كلام ابن ماجه . وليس الأمر كذلك ، وعند الشيخ عبد الباقي في بعض زيادات في التعليقات من عند غير البوصيري .

إن كتاب البوصيري فيه تخريجات للأحاديث ، وجمع طرق ، وحكم على الأحاديث ، يجعله يُحرص عليه فإنه اشتمل على فوائد وفرائد .

مثال :

أخرج ابن ماجه بإسناده عن الوليد بن مسلم ، ثنا الأوزاعي ، حدثني حسان بن عطية ، حدثني محمد بن أبي عائشة قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول اللَّه ﷺ : « إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع : من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » .

وأخرج بإسناده عن جرير ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول اللَّه ﷺ لرجل : « ما تقول في الصلاة ؟ » قال : أتشهد ثم أسأل اللَّه الجنة ، وأعوذ به من النار ، أما والله ما أحسن دندنتك[1] وَلا دندنة معاذ . فقال : « حولها[2] ندندن » .

---

(١) الدندنة : الكلام الخفي ، تسمع نغمته ، ولا يُفهم .

(٢) أي الجنة .

هذان الحديثان ذكرهما ابن ماجه في باب ما يقال بعد التشهد والصلاة على النبي ﷺ، من كتاب إقامة الصلاة[١] .

والحديث الأول منهما لم يكتب المحقق - الشيخ عبد الباقي - أي تعليق من الزوائد عليه ، ومعنى ذلك أنه في الكتب الخمسة ، فنخرجه فنجده في صحيح مسلم ، يلتقي مسلم مع ابن ماجه في الأوزاعي فمن بعده إلى آخر الحديث[٢] ، ومن طريق آخر بإسناده عن الوليد بن مسلم ، وعليه فالحديث صحيح .

أما الحديث الثاني فقال المحقق بعده : في الزوائد : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات . ومعنى ذلك أنه جمعه البوصيري في الزوائد وصححه ، ونراجع الحديث في مصباح الزجاجة وهو مرتب كترتيب ابن ماجه ، فنراجع كتاب إقامة الصلاة باب ما يقال بعد التشهد ، فنجد الحديث الذي معنا ، ثم نجد قول البوصيري : إسناد صحيح رجاله ثقات . رواه ابن حبان في صحيحه بهذا اللفظ ، عن محمد بن إسحاق مولى ثقيف ، عن محمد بن عمرو الرازي ، عن جرير بن عبد الحميد به .

رواه الإمام أحمد في مسنده ، وأبو داود في سننه من طريق أبي صالح عن بعض أصحاب النبي ﷺ[٣] .

وواضح أن البوصيري حكم على هذا الحديث الزائد ، وخرجه من عدة كتب ، فأفاد .

وهكذا أحاديث ابن ماجه تستطيع معرفة حالها من حيث الصحة أو الضعف .

---

(١) ١/١٩٤ رقم ٩٠٩، ٩١٠.

(٢) في كتاب المساجد باب ما يستعاذ منه في الصلاة ١/٤١٢ رقم ١٢٨/ ٥٨٨، وفي الباب نفسه رقم ٥٨٨/١٣٠.

(٣) انتهى كلام البوصيري من مصباح الزجاجة ١/ ٣١٤.

مثال آخر :

أخرج ابن ماجه بإسناده عن معاذ بن أنس الجهني عن النبي ﷺ قال : « من أكل طعامًا فقال : الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ، غفر له ما تقدم من ذنبه »[1] .

هذا الحديث ذكره ابن ماجه ولم يعلق عليه صاحب الزوائد ، وهذا دليل على أنه في غير ابن ماجه من الكتب الستة ، فراجع جامع الأصول ، ولقد راجعته فوجدته فيه ، وعزاه ابن الأثير للترمذي وأبي داود[2] وأفاد محققه أن الترمذي حسنه ، وأفاد أيضًا أن ابن حجر حسنه في تخريج الأذكار .

وهكذا تكون قد حكمت على هذا الحديث من سنن ابن ماجه .

فائدتان :

* هذا و« السنن » عمومًا سواء سنن أبي داود ، أو سنن الترمذي ، أو سنن النسائي ، أو سنن ابن ماجه هذه كلها قد خرجها طلاب الدراسات العليا ، في رسائلهم « التخصص » « الماجستير » والعالمية « الدكتوراه » خرجوها وحكموا على أحاديثها ورسائلهم في مكتبة الكلية - كلية أصول الدين - وأيضًا في المكتبة العامة بالجامعة - جامعة الأزهر - ويمكنك الاستفادة بهذه الرسائل جدًّا .

* وأحاديث السنن - شأن كل الأحاديث - عليك عند تخريجها أن تعرف الكتب المـُخَرَّجة والمحكوم على حديثها ، فتخرج منها أولًا فتفيدك كثيرًا ، وتبدأ من حيث انتهى الباحثون .

مثال :

لو أردت تخريج حديث : « لا رقية إلا من عين أو حمة » .

---

(١) أخرجه في الأطعمة باب ما يقال إذا فرغ من الطعام ١٠٩٣/٢ رقم ٣٢٨٥.

(٢) جامع الأصول ٣٠٨/٤ رقم ٢٣١٠.

فإنك تراجع كتب التخريج ، وليكن مثلًا « موسوعة أطراف الحديث »[١] ، أو « كنز العمال »[٢] أو « الجامع الصغير »[٣] ، فإنها تعطيك الحديث عند أبي داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وأحمد[٤] ، وابن أبي شيبة ، والحاكم ومشكاة المصابيح ... إلخ .

وهنا أنصحك اذهب إلى مسند أحمد طبعة الرسالة أولًا ، فإنك تجد :

التخريج تفصيليًا :

* وتجد الحكم على الحديث ، وهما وإن كانا في موضع عن صحابي واحد ، ففيه الإحالة إلى الأحاديث الشاهدة .

وعليك أن تستفيد بجهود هؤلاء المخرجين ، وتبذل جهدك في التحقيق والتدقيق فكم ترك المتقدم للمتأخر .

وراجع أيضًا مشكاة المصابيح[٥] ، فإنك تجد التخريج والحكم على الحديث ، سواء حديث عمران بن حصين ، أو أنس ، أو بريدة . وسواء المرفوع والموقوف .

❁ ❁ ❁

٣- كتب التخريج :

من الكتب التي تفيد في الحكم على الحديث « كتب التخريج » مثل : كتاب « نصب الراية » للزيلعي وكتاب « التلخيص الحبير » لابن حجر . وتخريجات إحياء علوم الدين للعراقي وغيره . وتخريجات كتب التفسير كالكشاف والبيضاوي . وغير هذا كثير جدًا .

---

(١) ج٧ ص٢٤٩ عمود ١.

(٢) ١٠/ ٦١، ٦٢ رقم ٢٨٣٦٥، ٢٨٣٧١.

(٣) ٦/٤٢٦ رقم ٩٨٨٥ مع شرحه فيض القدير .

(٤) ٣٣/١٣٩ رقم ١٩٩٠٨.

(٥) ٤/١٦٩٧ رقم ٤٥٥٧ - ٤٥٥٩.

وترجع الاستفادة بهذه الكتب إلى أن التخريج هو : عزو الحديث إلى مصدره من كتب السنة المسندة ، وبيان حاله من حيث الصحة أو الضعف .

فهم يخرجون الحديث ، ويتناولون حاله من حيث الصحة أو الضعف ، وهم أهل دراية بالطرق والرواة ، ونصوص المتن ، فيتكلمون بدقة .

ولهم في ذلك مناهج ، فمنهم من يحكم على الحديث صراحة بالصحة أو الضعف ، ومنهم من يذكر ما في الحديث من سبب ضعف ، كلمز راو ، أو بيان علة .

وفي كل الأحوال أنت مطالب بجمع أكبر عدد من أحكامهم ، فذلك يوضح لك حال الحديث ، والسبيل لذلك أن تعرف أكبر عدد من كتب الحكم على الحديث ، ومناهج مؤلفيها ، ثم تجمع هذه الأحكام وتخلص لحكم نهائي منها .

وإني أُعَرِّف ببعض كتب التخريج ، وأقسمها إلى مجموعات لتيسير الدراسة ، وأشير بالبعض إلى الكل ، وذلك خشية الطول .

أولًا : الحكم على أحاديث الأحكام :

وهذه كثيرة جدًّا ، ولذا فإني أقتصر على دراسة نماذج تفصيلًا والباقي بإيجاز فمن التفصيل :

١- نصب الراية لأحاديث الهداية :

وكتاب الهداية في الفقه الحنفي ، ومؤلفه الإمام على بن أبي بكر بن عبد الجليل برهان الدين المرغيناني المتوفى ٥٩٣هـ

فجاء الحافظ الزيلعي جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي المتوفى ٧٦٢هـ وجمع أحاديث الهداية ، وزاد عليها حتى إنه ليعتبر جمع أحاديث الأحكام ، ثم عزا هذه الأحاديث لمصادرها من كتب السنة ، ثم حكم عليها من حيث الصحة أو الضعف .

وذلك في كتابه « نصب الراية لأحاديث الهداية » .

مثال ١:

عن المستورد بن شداد قال: «رأيت رسول الله ﷺ: «إذا توضأ دلك أصابع رجليه بخنصره».

يخرجه الزيلعي فيقول: رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد.

ثم يتعرض للحكم على الحديث فيقول:

قال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة، ورواه البيهقي في كتابه بزيادة عمرو بن الحارث، وليث بن سعد مع ابن لهيعة.

وذكره ابن القطان في كتابه من طريق ابن لهيعة، ثم قال: وابن لهيعة ضعيف إلا أنه قد رواه غيره، فصح بإسناد صحيح[1] ثم ذكره بسند البيهقي[2]. انتهى كلام الزيلعي[3].

وهكذا يحكم الزيلعي على الحديث، جامعًا أقوال الأئمة: الترمذي، والبيهقي، وابن القطان ويخلص إلى صحة الحديث، ناسبًا العلم لأهله.

وقول الزيلعي: ثم ذكره بسند البيهقي اهـ، فيه كثير من الإحاطة بطرق الحديث، فعلى الرغم من أن ابن القطان عالج ضعف الحديث من الجرح والتعديل لابن أبي حاتم إلا أن الزيلعي لم يكتف بذلك، وإنما كان على علم بأسانيد الحديث، وأن البيهقي أخرج بأسانيده، والتي بها تقوى الضعيف.

ثم إن الزيلعي لم ينس شواهد الحديث، فأخرج له شاهدًا عن لقيط بن صبرة،

---

(١) راجع الوهم والإيهام لابن القطان ٥/٢٦٤ - ٢٦٦ رقم ٢٤٦٣.

(٢) نعم هو في البيهقي ١/٧٦، ٧٧ كتاب الطهارة باب كيفية التخليل.

(٣) نصب الراية ١/٢٧.

وآخر عن ابن عباس وخرجهما ، ونقل حكم الأئمة عليهما .

مثال ٢:

قال عليه السلام : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » .

قلت - الزيلعي - : روى الأئمة الستة في كتبهم من حديث محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . رواه الدارقطني بلفظ : « لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وقال : إسناده صحيح .

وصححه ابن القطان أيضًا ، وقال : زياد أحد الثقات .

وقال صاحب التنقيح : انفرد زياد بن أيوب دَلُّويَهْ بلفظ : « لا تجزئ » . ورواه جماعة : « لا صلاة لمن لم يقرأ » وهو الصحيح ، قال : وكأن زيادا رواه بالمعنى .

ولما عزا بعض الجاهلين حديث : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » إلى الصحيحين ، أخذ يتعجب من سوء فهمه ، فقال : والعجب من ابن تيمية كيف عزاه في « أحكامه » للدارقطني فقط وقال : إسناده صحيح . وهو في الصحيحين انتهى كلامه . والذي عزاه ابن تيمية إنما هو « لا تجزئ صلاة » والله أعلم . والحديث في صحيح ابن حبان . بهذا اللفظ بغير هذا الإسناد ، قال ابن حبان : أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، ثنا محمد بن يحيى الذهلي ، ثنا وهب بن جرير ، ثنا شعبة ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول اللّه ﷺ « لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » . قلت : وإن كنت خلف الإمام ؟ قال : فأخذ بيدي ، وقال : اقرأ في نفسك .

قال ابن حبان : لم يقل في خبر العلاء هذا : « لا تجزئ صلاة » إلا شعبة ، ولا عنه إلا وهب بن جرير ومحمد بن كثير[1] .

---

(١) صحيح ابن حبان « الإحسان » كتاب الصلاة باب صفة الصلاة ٥/٩١ ، ١٧٨٩ ، ص٩٦ رقم ١٧٩٤.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه[1] كما تراه ، قاله النووي في الخلاصة .

هكذا خرج الزيلعي هذا الحديث ، عزاه للأئمة الستة[2] مبيّنًا موطن التقاء أسانيدهم ، وأن الحديث متفق عليه ، وبالتالي فهو في أعلا درجات الصحة[3] .

وراح الزيلعي يدقق في كلمة في الحديث لها قدرها في الأحكام فهل الحديث : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ؟ أم هو بلفظ : « لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ؟ والفرق بين اللفظين بعيد ، فالأول يحتمل : لا صلاة كاملة لمن لم يقرأ الفاتحة ، أي أن صلاته صحيحة ، ولكنها ليس كاملة .

ويحتمل : لا صلاة له معتبرة شرعًا ، أي أن صلاته باطلة .

أما اللفظ الثاني فيفيد أن الصلاة لا تجزئ إلا بالفاتحة ، وهي شرط من شروط الصلاة .

فاللفظ الأول يفيد عدم شرطية الفاتحة على التفسير الأول ، وشرطيتها على التفسير الثاني .

أما اللفظ الثاني « لا تجزئ » فإنه يفيد شرطية الفاتحة قولًا واحدًا .

ومن هنا راح الزيلعي يخرج اللفظ الثاني ، أي الحديث بلفظ « لا تجزئ » ولم يكتف بتخريجه بمعنى عزوه للدارقطني ، وذكر تصحيح الدارقطني له ، وإنما راح يتابع كلام الأئمة ، ويزيد الحديث تخريجًا ، فيخرجه أيضًا من صحيح ابن حبان ، وصحيح ابن خزيمة . وينقل كلام ابن حبان في تدقيق اللفظ .

والزيلعي عاتب على الذين يخلطون بين الحديثين ، حتى إنهم يخرجون لفظ « لا يجزئ » من الصحيحين ، وكأنهما حديث واحد ، ينكر على هؤلاء هذا العمل مما يفيدنا أن ندقق في تحديد الحديث .

---

(١) رقم ٤٩٠.

(٢) راجع جامع الأصول ٥/٣٢٦ رقم ٣٤٢٣.

(٣) نصب الراية ١/ ٣٦٥.

٢- الدراية في تخريج أحاديث الهداية .

ألف الحافظ الزيلعي « نصب الراية لأحاديث الهداية » أطال فيه النفس ، فرأى الحافظ ابن حجر أن يلخصه ، وابن حجر بارع في موضع التلخيص ، يستطيع أن يعطى أكبر فائدة بأقل كلمات ، فلخص « نصب الراية في الدراية في تخريج أحاديث الهداية » ولقد حققه السيد عبد اللّٰه هاشم اليمانى المدني تحقيقًا ساهم في إثراء الكتاب .

وكتاب الدراية وإن كان تلخيصًا لنصب الراية إلا أنه قد احتوى على فوائد وزيادات تجعل طالب العلم لا يستغنى بنصب الراية عن الدراية ، ولا بالدراية عن نصب الراية .

وقارن بين المثالين اللذين سبق أن ذكرتهما في « نصب الراية » قارن بين عمل الزيلعي ، وعمل ابن حجر[1] في هذين الحديثين .

المثال الأول : حديث المستورد بن شداد قال : رأيت رسول اللّٰه ﷺ « إذا توضأ دلك أصابع رجليه بخنصره »[2] .

والمثال الثاني : حديث « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »[3] .

وراجع غير ذلك يتضح لك جودة الكتابين ، واختصاص كل منهما بزيادات .

❁ ❁ ❁

٣- المحرر في الحديث :

ألف الحافظ شمس الدين أبو عبد اللّٰه محمد بن أحمد بن عبد الهادي

---

(١) راجعه في نصب الراية ١/ ٢٧، والدراية ١/ ٢٤ رقم ١٢.

(٢) المصدر السابق .

(٣) راجعه في : نصب الراية ١/ ٣٦٥، والدراية ١/ ١٣٧.

المقدسي الحنبلي المتوفى ٧٤٤هـ كتابًا في أحاديث الأحكام سماه «المحرر في الحديث» أو «المحرر في أحاديث الأحكام» اختصره من كتاب «الإلمام في أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد تقي الدين أبي الفتح المتوفى ٧٠٢هـ قال ابن حجر: وله كتاب «المحرر في الحديث» اختصره من «الإلمام» فجوّده جدًّا[1].

ويتلخص منهجه في الآتي:

– يقتصر في كل موضوع على حديث واحد، ينتقيه الأصح، ويجمع ألفاظه، فما كان فيه من زيادات ذكرها، وما كان من اختلافات تؤثر في المعنى بيّنها، ولقد اشتمل على ١٣٠٤ حديث.

– مرتب على الأبواب الفقهية.

– يذكر الأحاديث المرفوعة، وربما الموقوفة.

– يذكر الراوي الأعلى وغالبًا هو الصحابي، إلا إذا كان الحديث مرسلًا فيذكر التابعي – ثم المتن، إلا إذا كان في الإسناد من سيتكلم عنه، فإذا كان فيه من سيتكلم عنه بدأ من هذا الراوي والذي هو في أثناء الإسناد، فيذكر قبل الراوي الأعلى راويًا أو أكثر، يبدأ بهذا الذي يسبب للحديث ضعفًا، حتى إذا تكلم عليه كان القارئ يعرف من هذا الراوي، وأين موقعه في الإسناد.

– يذكر من خرّج الحديث من الأئمة، وهو مكثر جدًّا من البخاري ومسلم.

– يبين حال الأحاديث من الصحة أو الضعف، يعتمد في ذلك على أقوال سابقيه، إلا أنه يناقش ويشارك برأيه، وهو دقيق جدًّا.

– يتناول الرواة من حيث الجرح والتعديل، أو تحديد الراوي، أو غير ذلك، يذكر ما كان من عند سابقيه، ويدلي بدلوه.

– يمكن أن تجد عنده عدة أحاديث تظن لأول وهلة أنه لم يخرجها بمعنى أنه

---

(١) الدرر الكامنة ٣/ ٣٣١، ٣٣٢.

لم يعزها لأحد، ولم يحكم عليها، والأمر ليس كذلك، وإنما لسبره على منهج الاختصار ربما ذكر الحديثين أو الثلاثة ثم قال كلمة تفيد العزو والحكم مثل «متفق عليها» أو «أخرجها البخاري» وأكثر ما رأيته عنده من ذلك الأحاديث من ١٢٥٢ إلى ١٢٨٤ اثنان وثلاثون حديثًا، ذكرها وفي نهايتها قال: أخرج هذه الأحاديث مسلم. فانتبه لذلك.

– شارك محققو الكتاب المؤلف في العزو والحكم، فبينوا مواضع الحديث في المصادر وربما صوبوا بعض الهنات، وقدموا بمقدمات مفيدة، وختموا بفهارس دقيقة ومتنوعة.

– الكتاب بحمد الله مطبوع أكثر من طبعة[1].

وأذكر مثالًا أوضح به طريقة ومنهج المؤلف والمحقق.

مثال:

١٢٩٢– وعن جابر قال: «بعث رسول الله ﷺ إلى أبي بن كعب طبيبًا، فقطع منه عرقًا، ثم كواه عليه» رواه مسلم[2].

١٢٩٣– وعن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من احتجم لسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين كان شفاء من كل داء» رواه أبو داود[3] عن توبة بن الربيع عنه.

(١) الطبعة التي اعتمدت عليها طبعة دار المعرفة بيروت لبنان، بتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، الطبعة الأولى لهذه الدار سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٢) مسلم، الصحيح (بتحقيق عبد الباقي) ٤/١٧٣٠ كتاب السلام (٣٩) باب لكل داء دواء (٢٦) الحديث (٢٢٠٧/٧٣).

(٣) أبو داود، السنن (بتحقيق الدعّاس) ٤/١٩٦ كتاب الطب (٢٢)، باب متى تستحب الحجامة (٥)، الحديث (٣٨٦١).

وقد روى مسلم لـ « سعيد »[١]، وثقه ابن معين[٢] ، وتكلم فيه ابن حبان[٣] ، وقال ابن عدي[٤]: (يهم في الشيء بعد الشيء) وقد سئل[٥] أحمد عن هذا الحديث فقال « ليس ذا بشيء » .

دراسة المثال :

– في الحديث رقم ١٢٩٢ ذكر ابن عبد الهادي اسم الصحابي فقط ، نظرًا لأنه لا يحتاج إلى دراسة راو في الإسناد يؤثر على درجة الحديث ، بينما في الحديث الثاني ذكر ثلاثة رواة قبل الصحابي ، وما ذلك إلا لأن الراوي « سعيد بن عبد الرحمن الجمحى » هو الذي سيتناوله بالدراسة للحكم على الحديث .

– في الحديث الأول عزاه وحكم عليه بقوله : رواه مسلم . فعزاه لمسلم فقط لأنه ينهج منهج الاختصار ، وعزو الحديث لمسلم يفيد معرفة حاله ، وأنه صحيح . وجاء دور المحقق فحدد مكان الحديث في مسلم تحديدًا زائدا عن الحاجة فذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث . وزاد : أنه في الصحيح ، ومعلوم أنه عند العزو إلى مسلم بإطلاق فإنما يراد به الصحيح . وزاد أيضًا أنه بتحقيق فؤاد عبد الباقي وهذا مكانه فهرس المصادر ، وهي عنده في آخر الكتاب ، وهذه

---

(١) ابن القيسراني ، الجمع بين رجال الصحيحين (طبعة حيدر آباد) ١/ ١٧٥، في أفراد مسلم ممن اسمه سعيد ، الترجمة (٦٦٨) .

(٢) قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة (ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، طبعة حيدر آباد ٥٦/٤) .

(٣) قال ابن حبان في المجروحين (بتحقيق محمود إبراهيم زايد) ٣٢٣/١ (يروي عن عبيد الله ابن عمرو وغيره من الثقات أشياء موضوعة يتخايل إلى من يسمعها أنه المتعمد لها) .

(٤) ابن عدي ، الكامل في الضعفاء (طبعة الفكر بيروت) ١٢٣٥/٣ – ١٢٣٧.

(٥) ونقل الخطيب البغدادي بإسناده عن أبي داود ، سليمان بن الأشعث قال : (قلت لأحمد – يعني ابن حنبل – : سعيد بن عبد الرحمن الجمحي؟ قال : ليس به بأس ، حديثه مقارب) (تاريخ بغداد ، بتصحيح العرني ٦٨/٩) .

الزيادات مطردة عند المحقق .

- عزا ابن عبد الهادي الحديث الثاني لأبي داود ، وذكر أنه يرويه عن توبة ابن الربيع عن سعيد الجمحي ، ولما كان سعيد أضعف رجال الإسناد فقد ركز الدراسة عليه - فالإسناد يحكم عليه بأضعف رواته ، والمتن يحكم عليه بأقوى أسانيده - لقد سكت أبو داود عن الحديث ، وهذا يطمئن على حال الحديث .

وقال المنذري : فيه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ضعفه ابن حبان وهو صدوق له أوهام .

والحديث قال الحاكم فيه : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي[١] . وفيه سعيد هذا . وهؤلاء - أبو داود والمنذري والحاكم أسبق من عبد الهادي ، أما الذهبي فقرينه .

إن ابن عبد الهادي يركز على سعيد ، ويبين أن الإمام مسلمًا أخرج عنه وأن من العلماء من وثقه ، ومنهم من لينه ، إنه يبين أنه مختلف فيه ، لكنه لم يجمع الآراء على سبيل الاستيعاب ، فلم يذكر رأي النسائي ولا رأي أبي حاتم ، وحتى في نقله كلام ابن عدي اختصر الكلام اختصارًا[٢] ، ولم يشاركه المحقق ، وكأنها رأيا أنهما قد بينا أنه مختلف فيه ، ونقل قول أحمد عن الحديث ، بينما نقل المحقق قول أحمد في سعيد .

- لم يصرح ابن عبد الهادي بالحكم على الحديث ، وإنما اكتفى بالترجمة للراوي المنتقد فيه ، ونقل رأي أحمد في الحديث .

ومن مجموع ما سبق يتضح لدارس المصطلح أن الحديث حسن .

- واضح أيضًا من عمل ابن عبد الهادي أنه لم يعرج على بقية الإسناد فلم

---

(١) المستدرك ٤/ ٢١٠.

(٢) راجع تهذيب التهذيب ٤/ ٥٦، والكامل لابن عدي ٣/ ١٢٣٥.

يبين الراوي المهمل فيه «سهيل» لم يبين من هو، ولم يبين مَنْ أبوه، إنه يكتب على سبيل الاختصار.

- وقوله: رواه أبو داود عن توبة بن الربيع عنه. فيه خطأ فالحديث يرويه أبو داود يقول: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع أخبرنا سعيد... الحديث[1]. وفرق كبير بين ما في المحرر وبين ما في السنن، والعجب أن المحقق لم ينتبه، وأستبعد أن يكون ذلك من النسخ.

❁ ❁ ❁

٤- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير:

* ألف الإمام أبو حامد الغزالي (المتوفى ٥٠٥هـ) كتابًا في الفقه الشافعي سماه «الوجيز».

* وجاء الإمام الرافعي أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم (المتوفى ٦٢٣هـ) فشرح «الوجيز» في كتاب سماه «الفتح العزيز في شرح الوجيز» والذي اشتهر أيضًا باسم «الشرح الكبير».

* ثم جاء الإمام أبو حفص عمر بن على بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن (المتوفى ٨٠٤هـ) فألف كتاب «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح والكبير».

وأعرف بهذا الكتاب بإيجاز:

١- جمع ابن الملقن أحاديث الشرح الكبير للرافعي، وربما أضاف إليها ما يحتمه المقام.

٢- رتب الأحاديث على الأبواب كورودها في الشرح، فأحاديث وآثار الطهارة في كتاب الطهارة، وأحاديث الصلاة في كتاب الصلاة.. وهكذا.

---

(١) كتاب الطب، باب متى تستحب الحجامة ٣٤١/١٠ عون المعبود.

٣- خرج الأحاديث تخريج الحفاظ :

يعزو الحديث إلى مصدره من كتب السنة النبوية ، ومصادره كثيرة ومتنوعة ، ولقد اجتهد في جمع طرق الحديث ، سواء من مصادره القريبة أو البعيدة ، يسوق الحديث بإسناده كما في المصادر التي يخرج منها .

ب- ويبين حال الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف ، يجمع أقوال سابقيه ، ويبذل جهده في جمع الطرق ، والترجمة للرواة ، يستبين من خلال ذلك حال الحديث - يفعل ذلك بأسلوب جلى ، قد بلور فيه الحكم على الحديث ، وأسباب الحكم .

٤- جمّل كتابه بكثير من الفوائد من علوم الدراية ، ومصطلحات المحدثين ، وقواعد الجرح ، وعلم الرجال ، وضبط الأسماء والألفاظ .

٥- وأحيانًا يرمي بسهم في المسائل الفقهية ، وشرح الغريب ، وإزالة التعارض المتوهم ، وأذكر نماذج توضح الكتاب ، وكنت أود أن أذكر نماذج مطولة ، فالرجل طويل النفس في التخريج ، لكنى خشية الطول سأقتصر على نماذج قصيرة ، وأبين ما أرى أنه يركز عليه في الحكم على الحديث .

مثال ١:

روي أنه ﷺ كان إذا توضأ أَمَرّ الماء على مرفقيه ، ويروي أنه أدار الماء على مرفقيه ، ثم قال : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » .

هكذا في « فتح العزيز » والذي يسمى « الشرح الكبير » .

وبدأ ابن الملقن التخريج فقال :

هذا الحديث رواه باللفظ الأول : الدارقطني والبيهقي في سننيهما من رواية عباد بن يعقوب ، ثنا القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جده ، عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ .

وفي رواية للبيهقي عن سويد بن سعيد ، عن القاسم بالسند المذكور ، عن جابر ، قال : رأيت النبي ﷺ يدير الماء على المرفق . وسكت الدارقطني والبيهقي عن هذا الحديث ، ولم يعقباه بتصحيح ولا بتضعيف[1] .

وذكره الشيخ زكي الدين في « كلامه على أحاديث المهذب » بإسناده ، ثم بيض له بياضا ، وكأنه - والله أعلم - إنما فعل ذلك لضعفه ، وهو ضعيف كما صرح به الشيخ تقي الدين ابن الصلاح في « كلامه على المهذب » ولم يبين سبب ضعفه .

وأقول : سببه أن في إسناده ثلاثة رجال متكلم فيهم :

أحدهم : عباد بن يعقوب الرواجني[2] . روى له البخاري مقرونًا بآخر . وقال في حقه ابن حبان : إنه رافضي داعية ، يروي المناكير عن المشاهير ، فاستحق الترك .

الثاني : القاسم بن محمد بن عبد اللّٰه بن عقيل . قال ابن عدي : قال الإمام أحمد : ليس بشيء .

وقال العقيلي : قال عبد اللّٰه بن أحمد : سألت يحيى بن معين عنه فقال : ليس بشيء .

وقال أبو حاتم : متروك الحديث . وقال أبو زرعة : أحاديثه منكرة ، وهو ضعيف الحديث .

وخالف أبو حاتم ابنُ حبان فذكره في ثقاته في أتباع التابعين . وهذه قولة منه تفرد بها .

---

(١) علق محقق الكتاب ٣/٣٤ قائلًا : قلت : لا بل تعقبه الدارقطني ، فقال بعد إيراده لهذا الحديث : ابن عقيل ليس بقوي . وهذا التعقيب يدل على تضعيف الحديث .

(٢) انتبه !! هذا أول رجل في الإسناد الذي ذكره ، مما يدل على أنه يذكر من الإسناد ما فيه سبب ضعف الحديث .

وقد نص غير واحد من الحفاظ على ضعف هذا الحديث بسبب القاسم هذا . فقال الحافظ جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه « التحقيق » - بعد استدلاله به -: هذا الحديث ضعيف بسبب القاسم ، ثم ذكر مقالة أحمد وأبي حاتم في القاسم .

وقال الشيخ تقي الدين في « الإمام » بعد روايته له من طريق الدارقطني والبيهقي : « سكت عنه البيهقي ، ولم يتعرض له بشيء » . ثم نقل ما قدمناه عن الأئمة في تضعيف القاسم .

وقال ابن الصلاح ثم النووي في كلامهما على المهذب : إسناد هذا الحديث ضعيف .

والثالث : جده عبد اللّٰه بن محمد بن عقيل ، وفيه مقال قريب ، سنذكره واضحًا إن شاء اللّٰه تعالى في أخريات هذا الباب .

قال البيهقي في سننه في باب لا يتطهر بالمستعمل : « لم يكن بالحافظ ، وأهل العلم يختلفون في الاحتجاج برواياته » .

وسويد بن سعيد في الراوية الأخرى ، وإن أخرج له مسلم ، فقد قال ابن معين : هو حلال الدم ، وقال : كذاب ساقط ، لو كان في يدي ترس ورمح أغزوه .

وقال ابن المديني : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال أبو حاتم : صدوق وكان كثير التدليس . وقيل : إنه عمي في آخر عمره ، فربما لقن ما ليس في حديثه ، فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه حسن . وقال أحمد : متروك الحديث .

وقال البخاري : كان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه . وقال ابن حبان : يأتي بالمعضلات عن الثقات ، يجب مجانبة ما روى . وقال الدارقطني : هو ثقة غير أنه لما كبر قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه .

وقال البيهقي – في سننه في باب من قال لا يقرأ – فإنه تغير بآخره ، فكثر الخطأ في روايته .

قلت[1] : ويغني عن هذا الحديث في الدلالة على دخول المرفقين في غسل اليد حديث أبي هريرة الثابت في « صحيح مسلم » أنه توضأ فغسل يديه حتى أشرع في العضدين ، وغسل رجليه حتى أشرع في الساقين ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ .

وسيأتي بطرقه عقب هذا الحديث . فثبت بهذا أنه ﷺ غسل مرفقيه ، وفعله بيان للوضوء المأمور به في قوله تعالى : ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ ولم ينقل تركه ذلك[2] .

تأملات في هذا التخريج :

يلاحظ في نموذج التخريج السابق ما يلي :

– خرج ابن الملقن الحديث من سنن الدارقطني وسنن البيهقي .

– اقتصر على ذكر قدر من الإسنادين فيه الراوي الذي بسببه ضُعِّف الإسناد .

– نقل تضعيف الشيخ زكي الدين والشيخ تقي الدين ابن الصلاح للحديث ، وهو تضعيف مجمل .

– راح ابن الملقن يفصل تضعيف الحديث ، وأنه بسبب ثلاثة رواة في الإسناد الأول .

وراويين في الإسناد الثاني ، ترجم لهؤلاء الرواة ، مركزا على عبارات الجرح والتعديل لأئمة هذه الفن ، يجمع ويقارن ، وربما يتدخل .

---

(١) ابن الملقن .

(٢) انتهى من كتاب البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير ٣/ ٣٣، ولقد نقلت الأصل والذي هو كلام ابن الملقن ، أما عمل المحقق في الهوامش فلم أنقله ؛ لأن التركيز على فهم منهج ابن الملقن .

- ألاحظ أنه فيه نوع تشدد ، فلقد لمز الإسناد الأول بجرح ثلاثة رواة مع أنه نقل عن الأئمة لمز الحديث بـ« القاسم » فقط .

- نقل عن ابن الصلاح والنووي تضعيف هذا الحديث ، لكنه ذكر تضعيفهما بعد ترجمة القاسم ، وهو لا يفعل هذا إلا ليستدل بتضعيفهما على ضعف القاسم ، فإنه الذي جعل الترتيب منهجًا له ، فما كان يفعل ذلك إلا لهذا الغرض ، وإلا لذكر تضعيفهما في أول التخريج أو آخره .

يحيل على متأخر ، كما في ترجمة عبد اللّه بن عقيل ، والأولى عكس هذا .

- راح ابن الملقن يضعف الإسناد الثاني بـ« سويد بن سعيد » مع أن فيه القاسم الذي بسببه ضُعِّف الإسناد الأول ، مما يجعلني أذهب إلى أنه يلمز الحديث بكل راو متكلم فيه .

- ذكر بعض الأئمة أن سويد سعيد تغير بآخره ، وأن من سمع فيه وهو بصير فحديثه حسن ، إلا أن ابن الملقن لم يُعر ذلك اهتمامًا ولم يبين لنا هل سمع الراوي عنه في هذا الإسناد وهو أبو القاسم عبد اللّه بن محمد بن عبد العزيز البغوي ببغداد قبل التغير أم بعده ؟ لقد كنا نود منه ذلك ، والذي يظهر لي أن البغوي روى عنه قبل الاختلاط ، فلقد كان طلابة لعلو الأسانيد[1] .

- ذكر ابن الملقن أن حديث جابر يغني عنه في الدلالة على دخول المرفقين في غسل اليدين حديث أبي هريرة أخرجه مسلم ، وخرجه ابن الملقن عقب حديث جابر[2] ، لكنه لم يصرح بأن حديث أبي هريرة يشهد لحديث جابر ، ولا يقويه من الضعف !! وأرى أن حديث أبي هريرة يشهد لحديث جابر ، ويقويه .

---

(١) ولد البغوي ٢١٤، وتوفي ٣١٧هـ، عاش ١٠٣، وسويد بن سعيد توفي ٢٤٠ عن مائة سنة، وروى عن البغوي أنه سمع إسحاق بن إسماعيل الطالقاني سنة ٢٢٥هـ، فكان يسمع في سن العاشرة، راجع مسند ابن الجعد بتحقيقي ١/١٩٤ ترجمة البغوي مبحث علو إسناده .

(٢) البدر المنير ٣/ ٣٩.

٥- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير :

هذا الكتاب من تأليف الحافظ ابن حجر، وجد - رحمه الله تعالى - أن الكتب التي خرجت أحاديث الأحكام كثيرة، وفي كل منها ما ليس عند الآخر، ورأى أن أوسعها كتاب شيخه ابن الملقن والذي اسمه « البدر المنير » والذي تقدم الكلام عليه هنا، قام الحافظ ابن حجر بتلخيص كتاب شيخه « البدر المنير » وأضاف إليه ما في الكتب الأخرى التي اطلع عليها من فوائد.

ككتاب القاضي عز الدين بن جماعة.

وكتاب الإمام أبي أمامة بن النقاش.

وكتاب العلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري.

وكتاب المفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، وكتاب الحافظ الزيلعي - الذي تقدم الكلام عليه هنا.

ومنهج الحافظ أنه يعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة، وينقل أحكام الأئمة عليه. وربما حكم هو، وقد يسوق فوائد لغوية أو فقهية.

والأحاديث في « التلخيص الحبير » كأصله « البدر المنير » مرتبة على الأبواب الفقهية.

وطريقة الحافظ في الحكم على الحديث أنه إذا خرج الحديث من كتب الصحيح فإنه يكتفي بذلك، فهو معلم بالصحة.

أما إذا خرجه من كتب من لم يشترط الصحة فإنه ينقل أحكام الآخرين إذا وجد لهم حكمًا عليه.

أما إذا لم يجد لهم حكمًا عليه فإنه يحكم هو على الحديث.

وحكمة على الحديث إما صريح « صحيح » أو « حسن » أو « ضعيف » أو « شديد الضعف » أو « موضوع ».

وإما بذكر سبب الطعن في الحديث من « انقطاع » أو « إعضال » أو « راو

متروك » أو « راو كذاب » ، وهنا يحتاج الأمر فهمك الدقيق للمصطلح ، فما حال الحديث الذي في إسناده راو متروك ؟ وهل تابع هذا المتروك أحد ؟ وما حال حديث المتروك إذا توبع ؟ على أن الحافظ إذا خرج الحديث عن صحابي معين من كتاب صحيح ، فإنه إذا خرجه من كتب أخرى فإنه غالبًا لا يحكم عليه مكتفيًا بما في الصحيح . وإذا ذكر له شواهد فإنه لا يخرجها .

مثال ١ :

حديث : « لخلوف فم الصائم أطيب عند اللّٰه من ريح المسك » متفق عليه من رواية أبي هريرة من حديثه ، وله طرق وألفاظ[1] ، ورواه مسلم من حديث أبي سعيد ، والبزار من حديث على ، وابن حبان من حديث الحارث الأشعري ، وأحمد من حديث ابن مسعود ، والحسن بن سفيان من حديث جابر .

ثم ساق عدة فوائد في معنى الحديث .

تأملات :

حينما وجد الحافظ الحديث في الصحيحين اكتفى بالعزو إليهما عن الحكم عليه .

وحينما خرج الحديث من غيرهما لم يحكم عليه مكتفيًا بأنه قد صح عندهما عن أبي هريرة وأبي سعيد ، فلم يحكم على حديث عليّ عند البزار ، ولا على حديث الحارث الأشعري عند ابن حبان ، ولا على حديث ابن مسعود عند أحمد ، ولا على حديث جابر عند الحسن بن سفيان . لقد صح المتن من مسند أبي هريرة وأبي سيعد ، فلم يحكم عليه من مسانيد الصحابة الآخرين .

---

(١) مذكور في البخاري في خمسة مواضع ، وفي مسلم ، راجع تخريج التلخيص الحبير ١٠١/١ حديث رقم ٦٤.

مثال ٢:

حديث أم سلمة « كان رسول الله ﷺ يداوم على الركعتين بعد العصر » .

قلت : حديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما لم يصرح فيه بالمداومة ، بل عند النسائي عنها أنها قالت : « ما صلاهما قبل ولا بعد » وسنده قوي . وهو عند أحمد ، وابن شاهين في الناسخ من وجه آخر .

وعند النسائي أيضًا عنها « أنه صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة » .

وهو من رواية جرير ، عن عطاء بن السائب ، وإنما سمع منه بعد الاختلاط .

نعم في البخاري ومسلم من حديث عائشة « ما تركهما قط عندها » وفي رواية « ما تركهما حتى لقى الله » كما تقدم ، وسيأتي عقب هذا[1] .

تأملات في عمل الحافظ :

نلاحظ أن الحافظ جمع بين عمل المحدثين والفقهاء ، فهو يخرج الحديث على طريقة المحدثين بمعنى مراعاة أصل الحديث ، لكنه يراعي الألفاظ المعتبرة فقهيًا ، فيبين أن حديث أم سلمة أخرجه أصحاب الصحيحين ، لكن بدون لفظ يداوم .

ويخرج ألفاظ الحديث عنها ، وأنها روي عنها « ما صلاهما قبل ولا بعد » .

وروي عنها أنه ﷺ صلاهما مرة واحدة .

ثم يجمع الشواهد ، فيخرج الحديث عن ابن عباس ويركز على لفظ « ثم لم يعد لهما » .

وعن عائشة ويركز على « ما تركهما قط عندها » .

يخرج هذه الأحاديث بمعنى يعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة ويحكم عليه .

ويجمع المتابعات والشواهد .

ويركز على اللفظ المؤثر في المعنى .

---

(١) التلخيص ١/٣٤٣ رقم ٢٧٩ - ٣٧.

كتب أخرى أذكرها بإيجاز :

بعد أن تكلمت عن خمسة كتب في الحكم على أحاديث الأحكام ، أذكر غيرها بإيجاز لتشابه المنهج ، وحرصا منى على الإيجاز .

❁ ❁ ❁

٦- الأحكام الوسطى لعبد الحق الأشبيلي :

ألف الإمام الحافظ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الأشبيلي ابن الخراط (المتوفى ٥٨٢هـ) كتابه « الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ » .

ذكر الأحاديث فيه بدون إسناد غالبًا ، سوى الراوي الأعلى ، ويعزو الحديث لمن خرجه ، ويتكلم على حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، ويبين في ذلك أشياء كثيرة ، من انقطاع أو إعضال ، أو إرسال ، أو راو ضعيف أو متروك ، ورواية فلان عن فلان ضعيفة ، وينقل أحكام الأئمة على الحديث ، ويحكم أحيانًا هو بنفسه .

وهذا الكتاب شائع باسم « الأحكام الوسطى » لعبد الحق الأشبيلي ، وهو بحمد الله مطبوع شائع[1] .

ولعبد الحق الأشبيلي هذا « الأحكام الكبرى » وهو مسند . وله أيضًا « الأحكام الصغرى » وهو مختصر جدًّا ، لم يعتن فيه بأحوال الأحاديث .

ولقد ألف الحافظ الكبير أبو الحسن على بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي المعروف بـ« ابن القطان » (المتوفى ٦٨٢هـ) كتابًا تعقب فيه الحافظ عبد الحق الأشبيلي في كتابه « الأحكام الوسطى » وكتاب ابن القطان اسمه « الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » وهو بحمد الله مطبوع شائع ذائع[2] .

---

(١) طبعته دار الرشد ، بالرياض ، السعودية .

(٢) طبعته دار طيبة ، بالرياض ، السعودية .

وقرأ إلى فظ الذهبي كتاب الوهم والإيهام «لابن القطان، وتعقبه في أشياء قليلة واسم كتابه «نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام»[1] .

وكتاب الأحكام الوسطى فيه فوائد في الحكم على الحديث، وكتاب الوهم حقق وزاد، وكم من متعقب لابن القطان كابن المواق في كتابه «المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال والإهمال» وأكمله ابن رشيد .

وكل هذا تحقيق ودراسة لبيان أحوال الحديث .

❁ ❁ ❁

٧- منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار :

ألف الإمام ابن تيمية عبد السلام بن عبد اللّٰه بن أبي القاسم (المتوفى ٦٥٢هـ) والذي هو جد ابن تيمية المشهور الذي هو شيخ الإسلام .

ألف ابن تيمية الجد كتاب «الأحكام الكبرى» جمع فيه الكثير من أحاديث الأحكام .

ثم اختصره في كتاب «منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ﷺ» .

ومنهج ابن تيمية هذا في «منتقى الأخبار» أنه يذكر الحديث مع راويه الأعلى، ويعزوه لمن خرجه من الأئمة، ولا يركز على بيان حال الحديث، فيعزو الحديث ويسكت في الأعم، ونادرا ما يذكر حكم من أخرج الحديث، كأن يقول : أخرجه الدارقطني وقال : صحيح . وأخرجه الترمذي وقال : حسن .

وبلغ من عدم اهتمامه بذكر حال الحديث أنه قد يحكم مؤلف الكتاب الذي خرجه الحديث منه على الحديث، فيسكت ابن تيمية ولا يذكر حكم مؤلف الأصل على الحديث .

---

(١) طبعته دار الثقافة بالمغرب .

ولابن تيمية هذا مصطلح عجيب في كتابه هذا، في «متفق عليه» معناه أخرجه البخاري ومسلم وأحمد، وليس هذا لأحد سوى ابن تيمية هذا فيما أعلم، وإنما «متفق عليه» مصطلح لما أخرجه البخاري ومسلم عند علماء الأمة.

وجاء الإمام محمد بن على الشوكاني (المتوفى ١٢٥٥هـ) فشرح «منتقى الأخبار» شرحا حديثيا بمعنى أنه زاد في عزو الأحاديث، واجتهد في بيان حالها من حيث الصحة أو الضعف، وأبان فقه الحديث، وما يستنبط منه من أحكام، وسمى شرحه «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار» واستفاد الشوكاني بكثير من كتب التخريج وكتب الشروح وبخاصة «التلخيص الحبير» و«فتح البارى» مما جعل كتابه مشتملًا على كثير من الفوائد.

والشوكاني وإن كان شيعيًا إلا أنه من أقرب طوائف الشيعة للكتاب والسنة، فهو زيدي، ومن هنا قبل أهل السنة كتابه، وشاع وذاع.

وهكذا يمكنك الاستفادة من نيل الأوطار في معرفة حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف وهو مرتب على الأبواب.

❁ ❁ ❁

٨- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج:

ألف الإمام النووي - شرف الدين يحيى بن زكريا - كتابًا في فقه الشافعية سماه «منهاج الطالبين» تلقته الأمة بالقبول، وأقبل أهل العلم عليه، ما بين دارس وحافظ وناظم ومختصر وشارح، فأراد ابن الملقن أن يضيف إلى هذا الكتاب ما يزيده تأصيلًا وقوة دليل، فألف كتابه هذا «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج».

ذكر فيه لكل حكم دليله.

مقتصرا على الأحاديث الصحيحة والحسنة، ولا يعرج على الضعيف إلا نادرا مع التنبيه على ضعفه.

والكتاب مرتب على كتب وأبواب الفقه الشافعي على طريقة « المنهاج » يذكر الكتاب .

– الطهارة مثلًا ثم يذكر الباب – المياه مثلًا ، ويذكر تحت الباب الأحاديث التي يستدل بها فيه . ويعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة ، ويحكم عليه بالصحة أو الحسن أو الضعف .

فإذا كان الحديث في الصحيحين أو في كتب من اشترط الصحة عزاه إليه واكتفى بذلك عن الحكم عليه .

وإذا كان الحديث في كتاب حكم مؤلفه عليه ، نقل حكم المؤلف واكتفى بذلك .

وإذا كان الحديث في غير ذلك فإنه يحكم على الحديث ويبين أسباب الحكم ، ناقلًا أقوال من سبقوه أو منشئًا من دراسته وعمله إذا اقتضى المقام ذلك .

وابن الملقن يدقق في ألفاظ الحديث ، فيبين أن لفظة كذا من الحديث أخرجها فلان دون غيره ممن أخرج الحديث .

وزاد الكتاب فائدة ما بذله محققه[1] من جهد في إخراجه ، فقد أكمل التخريج وعزا الأحاديث إلى مواطنها في مصادرها تحديدًا ، واجتهد في جمع أقوال العلماء على الحديث ، وترجم لكثير من الرواة وشرح الغريب .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[2] .

❁ ❁ ❁

٩- مشكاة المصابيح :

ألف الإمام البغوي – الحسين بن مسعود صاحب كتاب « معالم التنزيل » في التفسير وكتاب « شرح السنة » في الحديث (المتوفى ٥١٠هـ) . ألف هذا الإمام

---

(١) الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور / عبد الله بن سعاف اللحياني .

(٢) طبعته دار حراء .

كتاب « مصابيح السنة » لم يعين منه من أخرج كل حديث على انفراده ، ولا الصحابي الذي رواه .

وجاء الخطيب التبريزي - محمد بن عبد الله - المتوفى ٧٣٧هـ فاعتنى بكتاب « مصابيح السنة » فرتبه وهذبه ، وأضاف إليه ما أمكنه مما يحتاجه الكتاب ، وسمى ذلك « مشكاة المصابيح » وهو كتاب يشتمل على أبواب الإسلام من إيمان وعلم وأحكام - وأدخل فيها : فضائل القرآن والدعوات - وآدابًا ورقاقًا ، وفتنًا ، وأحوال القيامة ، وفضائل وشمائل ، ومناقب ، مما معه يتضح أنه ليس خاصًّا بالأحكام ، وإنما جمع معها غيرها .

يذكر الحديث مقتصرًا على راويه الأعلى فقط ، ويعزوه لمن خرجه من أئمة الحديث ويذكر حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف أحيانًا ، ينقل ذلك عن الأئمة ، أو يبدى رأيه . وجاء محقق النسخة الهندية[١] فجمع عدة تعليقات على الكتاب ، واجتهد في عزو الأحاديث وبيان حالها من حيث الصحة أو الضعف بكل وضوح وجرأة وفي آخر النسخة[٢] رسالة مختصرة فيها ثمانية عشر حديثًا حكم عليها أحد العلماء بالوضع وهي من أحاديث « مصابيح السنة » فأجاب عليها الحافظ ابن حجر حديثًا حديثًا ، وأيضًا في آخر النسخة ترجم المؤلف الخطيب التبريزي لمن له ذكر من الصحابة والتابعين في الكتاب وهم مجموع الراوي الأعلى للأحاديث ، كما ترجم أصحاب الكتب التي أخذ الأحاديث منها ، وسمى ذلك « الإكمال في أسماء الرجال »[٣] .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[٤] .

---

(١) الباحث الفاضل / رمضان بن أحمد بن علي آل عوف .

(٢) آخر الجزء الخامس .

(٣) وهو الجزء السادس .

(٤) طبعته مكتبة التوبة السعودية ، ودار ابن حزم اللبنانية .

١٠- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:

من أئمة الإسلام العلامة الشيخ/ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلى أحد علماء الأزهر الأفاضل، وأحد الحنابلة في القرن الحادي عشر للهجرة (المتوفى ١٠٣٣).

ألف هذا الإمام كتابًا في الفقه الحنبلي سماه «دليل الطالب لنيل المطالب».

وجاء الشيخ/ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، أحد علماء المذهب الحنبلى بمنطقة القصيم بالسعودية، أحد علماء القرن الرابع عشر الهجري (توفي ١٣٥٣هـ) فشرح كتاب «دليل الطالب» في كتاب سماه «منار السبيل في شرح الدليل» يذكر فيه الحكم الشرعي ودليله من القرآن والسنة، فجاء الكتاب مشتملًا على كثير من الأحاديث والآثار، إذ المرفوع فيه يقارب الثلاثة الآن بدون التكرار.

وطريقة ابن ضويان أنه يذكر الحديث مستدلًا به، وأحيانًا يذكر راويه الأعلى، وأحيانًا لا يذكره، وأحيانًا يعزوه لمن خرجه وأحيانًا لا يعزوه، وأحيانًا يحكم عليه وأحيانًا لا يحكم، وأحيانًا لا يعزوه لمن أخرجه ومع ذلك يحكم عليه.

وجاء الشيخ الألباني فخرج «منار السبيل» وذلك في كتابه «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» يعزو الحديث لمن خرجه من الأئمة، ثم يجمع أقوال الأئمة في الحكم على الحديث، ثم يدلى بدلوه في دراسة أحوال الحديث، وهو في ذلك طويل النفس.

وجعل الألباني هدفه الأحاديث المرفوعة، فعمد إلى تخريجها، فلم يفته منها إلا النذر اليسير[1] أما الآثار فلم يعمد لتخريجها.

وجاء الشيخ/ عبد العزيز بن مرزوق الطريفى، فجمع الكثير مما فات الألباني،

---

(١) راجع مثلًا حديث رقم ١٠٣ ج١ ص ١٤٠.

وخرج الأحاديث والآثار، وحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف، وسمى كتابه «التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل» وفاته بعض الشيء.

ولقد طبع المكتب الإسلامي تخريج الألباني في الأجزاء الثمانية من الإرواء، ثم طبع منار السبيل في الجزء التاسع والعاشر، والألباني يذكر الحديث من منار السبيل ويذكر صفحته، وعزوه لمنار السبيل منضبط، فهما كتاب واحد. أما الشيخ الطريفي فلم يعتمد على طبعة منار السبيل التي قام بها المكتب الإسلامي، ومن هنا فحينما يذكر الحديث أو الأثر ويذكر صفحته من منار السبيل يأتي ذلك غير منضبط. ثم إنه - الطريفي - لم يصنع فهرسًا للأحاديث والآثار التي خرجها مما جعل الوقوف على الحديث أو الأثر عنده صعبًا.

وكتاب الطريفي يقع في مجلد[1].

❁ ❁ ❁

١١- السنن الكبرى للبيهقي:

* ألف الحافظ البيهقي كتابه «السنن الكبرى» على الموضوعات الفقهية.
* واجتهد في تفريع كل كتاب إلى أقصى ما يمكن من أبواب.
* واجتهد في جمع أحاديث وآثار كل باب.
* واجتهد في جمع طرق كل حديث وكل أثر.
* ويكاد كتابه أن يكون مستخرجًا على البخاري ومسلم، يلتقي معهما في شيوخهما أو ما بعد ذلك ويخرج عن طريق كثير من المحدثين، كأبي داود والنسائي والدارقطني والحاكم.
* واجتهد في بيان حال الأحاديث والآثار.

---

(١) طبعته مكتبة الرشد، السعودية.

يجمع كثيرًا من أقوال الأئمة في الأحاديث والرجال، من تصحيح أو تضعيف، ويبذل جهده في الأسانيد ويرجح .

* ويقارن بين الأسانيد والمتون بما يتضح معه الدقائق والفرائد .

* وجاء الشيخ/ على بن عثمان المارديني المعروف بابن التركماني المتوفى ٧٥٠هـ [1] فألف حاشية على السنن الكبرى للبيهقى سماها « الجوهر النقى في الرد على البيهقى » هذه الحاشية هي اعتراضات ومناقشات مع البيهقي، ولقد جاءت اعتراضات ابن التركماني على البيهقي قاسية، والسبب في ذلك اختلاف المذهب، فابن التركماني حنفي والبيهقي شافعي أو هو طبيعة المعترض .

* ونظرًا لكثرة أحاديث وآثار السنن الكبرى، وكثرة كلام البيهقي على أحوال الحديث، فالكتاب مفيد في معرفة حال الحديث أو الأثر من حيث الصحة أو الضعف، ويمكن أيضًا الاستفادة من حاشية ابن التركماني، والمطبوعة بهامش السنن الكبرى .

❁ ❁ ❁

١٢- بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام :

الحافظ ابن حجر - أحمد بن علي بن محمد - العسقلاني، صاحب التصانيف العظيم « ك » : فتح الباري، والإصابة، وتهذيب التهذيب، وتعجيل المنفعة، والتلخيص الحبير، وتخريج المصابيح، وتخريج مختصر ابن الحاجب .

هذا الإمام الحافظ توفي ٨٥٢هـ، كان خبيرًا بالأحاديث وطرقها، بصيرًا بأحوالها وعللها، ألف كتابًا جمع فيه أصول أدلة الأحكام الشرعية سماه « بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام » يذكر الحديث براويه الأعلى، ويذكر من أخرجه من

---

(١) راجع ترجمته في الدرر الكامنة ٤/١٠٠ رقم ١٧٩.

الأئمة ، ثم يبين حاله من حيث الصحة أو الضعف في الأعم الأغلب ، نهج فيه نهج الاختصار .

وجاء العلامة شرف الدين - الحسين بن محمد بن سعيد اللاعي - المغربي محدث صنعاء[1] المتوفى ١١١٩هـ فشرح « بلوغ المرام » سماه « البدر التمام شرح بلوغ المرام » .

وجاء العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى ١١٨٢هـ فاختصر « البدر التمام » اختصارًا شديدًا ، وسمى شرحه « سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام » .

ومن راجع بلوغ المرام أو هو مع أحد شرحيه استفاد كثيرًا في الحكم على الحديث .

❁ ❁ ❁

١٣- التحقيق في أحاديث التعليق :

ألف القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي المتوفى ٤٥٨هـ كتابه « التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة » يذكر المسألة ورأي الإمام أحمد ، ورأي مخالفيه ، ويستدل بالآيات والأحاديث . ولقد جمع عددًا كبيرًا من الأحاديث قرابة ثلاثة آلاف ، والقاضي أبو يعلى فقيه ، بذل ما في وسعه في جمع الأحاديث ، لكنه في مسألة الحكم عليها لم يكن على الدرجة الكافية .

ومن هنا طلب البعض من أبي الفرج - عبد الرحمن بن علي ، ابن الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ) أن يخرج أحاديث « التعليق » لأبي يعلى ، وبعد فترة اقتنع ابن الجوزي بالقيام بهذه المهمة فألف كتاب « التحقيق في أحاديث التعليق » جمع فيه الأحاديث على ما هي عليه في الأصل ، أي مرتبة على الأبواب الفقهية ، وراح

(١) البدر الطالع ١/ ٣٣٠.

يخرجها ، فيعزوها لمن أخرجها من الأئمة ، ويحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، ويبين حال الإسناد ، وأصول الرجال ، وعلل الحديث ، يستفيد بأقوال سابقيه ، ويضيف ما عنده من فوائد في ذلك .

والدائرة التي يعمل فيها ابن الجوزي حساسة ، فهو حنبلي المذهب ، ويدرس أحاديث تشهد للمذهب الحنبلي ، وأحاديث تشهد لغيره ، فهل استطاع ابن الجوزي أن ينجو من التعصب ؟ نعم ، لكن ليس تمامًا .

وجاء العلامة ابن عبد الهادي - محمد بن أحمد بن عبد الهادي - المتوفى ٧٤٤هـ فألف كتابه « تنقيح التحقيق » زاد فيه : تخريجات للأحاديث ، من عزو لمن أخرج الأحاديث ممن لم يذكرهم ابن الجوزي ، ومن كلام بعض الأئمة على الأحاديث صحة وضعفًا مما لم يذكره ابن الجوزي .

* وذكر عللًا في أحاديث لم يذكرها ابن الجوزي .

وتكلم عن رواة سكت عنهم ابن الجوزي ، وهم غير محتج بهم .

ورواة جرحهم ابن الجوزي وهم صادقون محتج بهم .

ورواة وثقهم في موضع وضعفهم في موضع !!

لقد دقق الحافظ ابن عبد الهادي فأضاف جهده مع جهد ابن الجوزي ، يكمل النقص ، ويُقوِّم المعوجّ في دراسة هذه الأحاديث ، والحكم عليها .

وجاء الحافظ الذهبي - محمد بن أحمد بن عثمان - المتوفى ٧٤٨ ومذهبه الفقهي شافعي فساهم أيضًا في تنقيح « تحقيق » ابن الجوزي ، وسمى كتابه أيضًا « التنقيح » .

وطبع « التحقيق » مع « تنقيح الذهبي » مع « تنقيح ابن عبد الهادي »[1] ، « التحقيق أعلى الصفحة ، وتحته « تنقيح الذهبي » وتحتهما عمل المحقق ، ووعد

---

(١) طبعتهم الفاروق الحديثة للنشر .

بأنه في تعليقاته يستوعب « تنقيح ابن عبد الهادي ، ويميزه بأن يبدأه بـ« قال ابن عبد الهادي » .

والكتب الثلاثة تفيد في دقائق الحكم على الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، وتأخذ بيد الباحث للتعمق في هذا المجال ، ولولا مخافة الطول لذكرت لذلك نماذج ، لكنى أترك لك أن تراجع ذلك بنفسك .

❁ ❁ ❁

كتب أخرى في الحكم على أحاديث الأحكام :

– **سنن سعيد بن منصور :** (عاش من ١٣٧ – ٢٢٧هـ) ، تلميذ مالك ، وابن المبارك ، وابن عيينة ، والليث بن سعد . وشيخ أحمد بن حنبل ، والبخاري ، ومسلم ، أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وكتابه السنن من أوسع كتب السنة ، جمع فيه المرفوع والموقوف والمقطوع بأسانيدها .

وعنده فوائد في الحكم على الحديث ، نعم هي قليلة ، لكنها عظيمة .

وجاء الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، فحقق قدرًا من الكتاب على عادة الإخوة الهنود في إخراج أصل المؤلف ، فلم يضف شيئًا في الحكم على الحديث .

وجاء الدكتور/ سعد بن عبد اللَّه بن عبد العزيز آل حميد ، فحقق قدرا من الكتاب يلي ما فعله الأعظمي ، ناهجًا نهج أبناء العرب ، إذ حقق وحكم على الأحاديث ما استطاع .

ونسأل اللَّه أن يكتمل الكتاب قريبًا .

– **معرفة السنن والآثار للبيهقي :**

أخرج فيه الكثير من الأحاديث والآثار بأسانيدها .

نادرًا ما يفيد في الحكم على الحديث .

وأيضًا المحقق نادرا ما يفيد في الحكم على الحديث .

فهو يفيدك الإسناد ، وقد تجد منه فائدة في الحكم على الحديث .

* ومن الكتب في هذا الباب ، الأحكام - وغيره :

- **كتاب الصلاة والتهجد** ، لابن الخراط المتوفى ٥٨١هـ ، تحقيق عادل أبو المعاطي طباعة دار الوفاء بالمنصورة - مصر ، اشتمل على ٨٧٠ حديثًا تكلم المؤلف عن العزو والحكم على الحديث ، واجتهد المحقق في ذلك .

❁ ❁ ❁

الحكم على أحاديث أصول الفقه :

علم أصول الفقه من العلوم المهمة في المدرسة الإسلامية ، فهو علم قواعد الفكر ، ومنهج الاستنباط ، ولقد ألفت فيه مؤلفات ، اشتملت على أحاديث نبوية عديدة ، وقام المحدثون بتخريج هذه الأحاديث والاعتناء بها ، ومن ذلك :

* **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب :**

ألف الإمام ابن الحاجب - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي أبو عمرو - المتوفى ٦٤٦هـ كتابًا في أصول الفقه سماه « منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل » ثم اختصره في كتاب سماه « مختصر المنتهى الأصولي » ويسمى أيضًا « المختصر الصغير في أصول الفقه » ويسمى « مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه » .

ولقد اهتم العلماء كثيرًا بكتاب المختصر هذا ، ومن الذين اهتموا به بعض المحدثين ، خرجوا أحاديثه ، وبينوا حالها من حيث الصحة أو الضعف .

ومن المحدثين الذين خرجوا أحاديث المختصر هذا الحافظ ابن كثير - إسماعيل ابن عمر بن كثير بن ضوء القرشي - عماد الدين أبو الفداء ، الفقيه المتقن ، المحدث المحقق ، المفسر النقاد ، المتوفى ٧٧٤هـ خرج أحاديث مختصر ابن الحاجب هذا في كتاب سماه « تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب » .

ومنهجه فيه كما يلي :

- يذكر الجملة من المختصر التي فيها الحديث أو الأثر نصا أو إشارة ، يبدأ هذه الجملة بـ « قوله ... » وهو مقلٌّ في الكلمات التي ينقلها .

- وبدهي أنه رتب الأحاديث بحسب وقوعها في المختصر .

- حدد منهجه في تخريج الأحاديث في أول الكتاب : وأنه يكتفي بالتخريج من الصحيحين أو أحدهما ، فإن لم يكن فمن السنن ، وما لم يكن في شيء من الستة فإنه يخرجه من غيرهم .

* وقد يذكر سند الحديث ليعرف حال صحته من سقمه .

* والكلام في الآثار كالأحاديث سواء .

* والأحاديث والآثار مرتبة بحسب وقوعها في الكتاب أولًا بأول .

* إذا كرر المؤلف حديثًا أو أثرًا خرجه في الأول ، وأحال عليه في الباقي .

* إذا ذكر المؤلف حديثًا ليس في الكتب الستة لفظه ، نبه ابن كثير على ذلك ، وذكر أقرب الألفاظ إلى لفظ المؤلف[1] .

وابن كثير في تخرجه هذا يعتمد في بيان حال الحديث على أحكام سابقيه ، فإن كان الحديث أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما اكتفى بالعزو واعتبره معلمًا بالصحة ، وكذا إذا كان عند غيرهما ممن اشترط الصحة .

وكذا إذا حكم عليه الترمذي أو الحاكم أو الدارقطني أو غيرهم .

* وأحيانًا يبذل جهده للحكم على الحديث .

* وأحيانًا يعتمد على أحكام سابقيه ويبذل جهده .

وهو طويل النفس في دراسة حال الراوي الذي يكون سببًا في ضعف الحديث .

---

(١) راجع ص٨٠ - ٨٢.

وجاء محقق الكتاب فبذل جهده في تخريج الأحاديث ، فأكثر في العزو ، واجتهد في الحكم ، والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[١] .

وفي أوراقي أمثلة من هذا التخريج ، لكنى أخشى الإطالة ، فراجع الكتاب مثلًا في : حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ «الكبائر سبع : الشرك بالله ، وعقوق الوالدين ... » . الحديث .

ولاحظ فيه تخريج ابن كثير ، ومقارنة الأسانيد ، والكلام على أحد رجال الإسناد وهو طيلسة بن على أم طيلسة بن مياس ؟

ثم يسوق إسنادًا آخر ، ويبين أن مدار الحديث على أيوب بن عتبة ، ويجمع أقوال كثير من علماء الجرح والتعديل فيه .

ويسير ابن كثير خلف المؤلف ابن الحاجب ، فيبحث عن حديث أبي هريرة الذي منه عدُّ «أكل الربا من الكبائر» ويبحث عن حديث عليّ والذي فيه عدُّ السرقة وشرب الخمر من الكبائر ، فيخبر أنه سأل الشيوخ - المزي والذهبي عنه فلم يجد عندهم علما به[٢] ، ثم يخرج عن علي عدّ شرب الخمر من الكبائر ، ثم يُقَعِّد : وهو بهذا السند فيه شيء ، لأن المسلسلات قلّ ما يصح منها .

❁ ❁ ❁

*** موافقة الخُبْر الخَبَر[٣] في تخريج أحاديث المختصر :**

حظي «مختصر ابن الحاجب» باهتمام الحافظ ابن حجر ، فألف كتابه «موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر» ، وتتلخص طريقته فيه فيما يلي :

---

(١) طبعته دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، بتحقيق د/ عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : الذي أظنه أن المصنف - ابن الحاجب - حرف عليه اسم الصحابي ، ثم أخرج عن عمران بن حصين عد السرقة من الكبائر - راجع موافقة الخبر ١/ ٣٣٥.

(٣) أي موافقة ما أرويه عن الأئمة بأسانيدهم لما أرويه بإسنادي .

- يخرج الأحاديث والآثار بأسانيد لنفسه، منه إلى رسول الله ﷺ.

- يذكر من أخرجه من الأئمة ويلتقي معه في سنده، محددا الراوي الذي يلتقي مع الإمام فيه، فحديث الخطيب الذي قال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت ..» يرويه ابن حجر من طريقين، ويبين أن أبا داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم رووه من طرق عن سفيان، ويلتقون معه في سفيان هذا وهو الثوري[1]، ويبين أن الحديث أخرجه مسلم أيضًا، يلتقى معه في إسناده.

- يذكر كثيرًا من الدقائق في الأسانيد من انقطاع أو اتصال. أو ذكر راو بما لم يعرف به، أو تدليس يُؤثِّر أو لا يؤثر.

- ويذكر كثيرًا من الفوائد في أخبار الرجال، من عدالة أو جرح، وروايته قبل أو بعد الاختلاط، وفي الراوي عنده دراية عالية، واعتنى أسماء الرواة.

- ويدقق في ألفاظ الحديث، من زيادة كلمة، أو جملة، أو رواية بالمعنى.

- يحكم في ضوء ما سبق على الحديث بالصحة أو الضعف، حكمًا منقولًا عن غيره من الأئمة، أو يُنشئه هو حسب دراسته ودرايته.

- وهو مكثر في الحكم على الأحاديث والآثار، ولقد زاد على ابن كثير كثيرًا، يتتبع كل حديث أو أثر، يذكر الطرق ويبين الحال من الصحة أو الضعف، والحكم عنده واضح، يقول: هذا حديث صحيح.

أو يقول: هذا حديث حسن. أو يقول: هذا حديث ضعيف.

وقلما يذكر سبب الحكم بأن يقول: فيه انقطاع أو ما شابه ذلك، مما يفيد حال الحديث.

ولقد اجتهد محققا الكتاب في إخراجه، فحددا مواضع الأحاديث في مصادرها، وبينا حال الأحاديث إن لم يحكم عليها الحافظ وهذا نادر جدًا.

---

(١) موافقة الخبر ١/ ٣٣.

والكتاب بحمد اللّٰه مطبوع شائع[1] .

❁ ❁ ❁

* **تخريج أحاديث « اللُّمَع » .**

الإمام الشيرازي - إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد اللّٰه المتوفى ٤٧٦هـ - فقيه شافعي أصولي . ألف كتابه « اللمع في أصول الفقه » ذكر فيه عددًا من الأحاديث النبوية ، لكنه ذكرها مطلقة ، فلم يذكر الصحابي ، ولا مَنْ أخرج الحديث من الأئمة ، ولا حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف !!

والمحدثون يتتبعون الكتب التي تشتمل على أحاديث ، يخرجون أحاديثها ، ويميزون المقبول من المردود منها .

ومن هنا قام الحافظ العلامة الشيخ عبد اللّٰه بن محمد الصديق بن أحمد الغماري بتخريج أحاديث « اللمع » ويتلخص منهجه فيما يلي :

- اجتهد في تخريج كل ما في « اللمع » من أحاديث وآثار ، يجتهد في تخريج لفظ المؤلف ، فإن لم يجده خرج أقرب الألفاظ إليه .

- اكتفى من طرق الحديث بأقواها ، ولم يقصد الاستيعاب ، ويبدو أنه ترك الاستيعاب اعتمادًا على كتابه « الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي » .

- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما أو في الموطأ ، أو عند من اشترط الصحة اكتفى بالعزو على أنه مُعْلِمٌ بصحة الحديث ، فإذا لم يكن الحديث عند من اشترط الصحة خرجه من السنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وحكم عليه ، أما إذا لم يكن في الستة فإنه يخرجه من بقية كتب السُّنّة ويحكم عليه .

يحث الحكم على الحديث على أحكام من سبقوه كالبخاري ومسلم ومالك

---

(١) طبعته مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية .

والترمذي والحاكم والعراقي والزيلعي والبيهقي وابن حجر، وربما نقل من التلخيص الحبير عازيا إليه، وربما نقل من فتح الباري، يجتهد في الوقوف على أحكام من سبقوه، وهو موسوعي فيجمع من ذلك كثيرًا.

أما إذا لم يجد حكمًا لمن سبقوه فإنه يبذل جهده، ويحكم بنفسه، وحينئذٍ يجعل حكمه على الإسناد، فيقول: إسناده صحيح أو رجاله رجال الصحيح. أو نحو ذلك.

- يعمد إلى الحكم على الحديث بالتواتر إذا وجد مبررات هذه الصفة فيه.

- وكتاب الشيخ الغماري مطبوع مع كتاب اللمع، قام الدكتور/ يوسف عبد الرحمن المرعشلى بتنظيم الكتابين أسفل بعضهما، كتاب اللمع أعلى الصفحة، ثم كتاب التخريج، ثم التحقيق والذي هو من عمل المرعشلى، وفي تدقيقات المرعشلى فوائد في تخريج الحديث والحكم عليه.

- ومن النقطة السابقة يتضح أن الأحاديث في تخريج الغماري مرتبة على موضوعات الأصول. وفهرس الأحاديث الذي وضعه د/ مرعشلى ييسر عليك الوصول إلى حديثك.

والكتاب مطبوع شائع[1]، والحمد لله رب العالمين، بقى أن أذكر مثالاً وأدرسه.

مثال:

قال الشيرازي في اللمع:

(فصل): ويعلم التأخير في الأخبار بالنطق، كقوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيادة القبور فزوروها».

قال الغماري: حديث «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» ابن

---

(١) طبعته مؤسسة عالم الكتب، بيروت.

ماجه[1] من حديث ابن مسعود بهذا، غير أنه قال: «فزوروا القبور فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة» إسناده صحيح.

ولأحمد[2] بإسناد رجاله رجال الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري «إني نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإن فيها عبرة».

ولمسلم[3] من حديث بريدة «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها».

ورواه الترمذي[4] بلفظ: «قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه فزوروها فإنها تذكر الآخرة» ثم قال: حسن صحيح. انتهى من اللمع والتخريج.

هذا المثال قد نقلته من كلام الشيرازي صاحب اللمع، والغماري في تخريج اللمع، والمرعشلي في تحقيق اللمع وتخريجه، وعمل المرعشلي في الهامش كما هو.

دراسة المثال:

واضح أن الشيرازي رحمه الله ذكر جزءًا من متن الحديث فقط، ولم يذكر الصحابي راويه، ولا من أخرجه من الأئمة، ولا درجة الحديث، ولا حال إسناده.

ومن هنا خرج الغماري الحديث عن أكثر من صحابي، عن ابن مسعود،

---

(١) ابن ماجه، السنن ١/ ٥٠١، كتاب الجنائز (٦)، باب ما جاء في زيارة القبور (٤٧) الحديث رقم (١٥٧١).

(٢) أحمد، المسند ٣/٣٨ في مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) مسلم، الصحيح ٢/ ٦٧٢، كتاب الجنائز (١١)، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (٣٦)، الحديث رقم (١٠٦/٩٧٧).

(٤) الترمذي السنن ٣/ ٣٧٠، كتاب الجنائز (٨)، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور (٦٠)، الحديث رقم (١٠٥٤). انتهى تهميش المرعشلي.

وأبي سعيد الخدري ، وبريدة ، ولما كان لفظ حديث ابن مسعود أقرب الألفاظ لما ذكره الشيرازي بدأ به ، فخرجه من ابن ماجه ، وبين حاله ، وأنه : إسناده صحيح ، وبين الفارق في اللفظ .

ثم خرجه من أحمد من حديث أبي سعيد الخدري ، وحكم على الحديث ، لكن على الإسناد فقال : رجاله رجال الصحيح .

ثم خرجه من مسلم والترمذي من حديث بريدة ، ومسلم صححه فلم يحكم الغماري عليه ، ونقل حكم الترمذي عليه وأنه حسن صحيح .

ولما كان الغماري لا يخرج على سبيل الاستقصاء ، فإنه لم يخرج الحديث عن كل الصحابة ، خرجه عن ابن مسعود ، وأبي سعيد ، وبريدة ، ولم يخرجه عن أنس وأبي هريرة وأم سلمة[١]، وقول الغماري : ورواه الترمذي . هو معطوف على : ولمسلم من حديث بريدة . فالحديث عند الترمذي عن بريدة .

وكذلك تخريج حديث الصحابة الثلاثة ليس على سبيل الاستقصاء ، فحديث بريدة ليس عند مسلم والترمذي فقط ، وإنما أخرجه غيرهما ، أخرجه النسائي وأبو عوانة .

وأما كونه يركز على لفظ مؤلف الأصل « الشيرازي » فإني أستغرب ما غايره في نص الحديث ، فالحديث في ابن ماجه كما عند الشيرازي مثلًا « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » ثم فيه زيادة « فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة » فلم قال الغماري : غير أنه قال « فزوروا القبور فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة » ؟ واقتفى المحقق المرعشلي أثر الشيخ الغماري ، فلم يستقص في التخريج ، وإنما حدد مكان ما ذكره من تخريج ، نعم ما تركه الشيخ الغماري دون تخريج خرجه المرعشلي ، وما كان فيه من سهو أو سبق قلم صوبه .

---

(١) راجع سنن الترمذي في الموضع السابق ، لكن في تحفة الأحوذي ٤/ ١٥٩، رقم ١٠٦٠.

وكامل احترامى للغماري والمرعشلى ، ولكن لماذا حكم الأول على الحديث عند ابن ماجه بأنه صحيح الإسناد ؟ ولماذا وافقه الآخر ، وهذا الآخر - المرعشلى - معتمد على طبعة ابن ماجه بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، وقد نقل عن الزوائد : إسناده حسن ، وأيوب بن هانئ قال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو حاتم : صالح ، وذكره ابن حبان في الثقات .

وهكذا تعارض قول الغماري مع قول البوصيري صاحب الزوائد الحافظ المحدث ، ولم يتكلم المرعشلى ، لكنى أريد لك أن تتبين وأن تراجع ترجمة أيوب ابن هانئ الكوفي[١] ثم ترجح رأي البوصيري ، وأن الحديث من طريق ابن ماجه حسن الإسناد . نعم المتن صحيح ، صح من حديث بريدة عند مسلم ومن غير ذلك .



(١) راجع تهذيب التهذيب ١/٤١٤ رقم ٧٦١.

الحكم على أحاديث القرآن الكريم

أحاديث فضائل القرآن الكريم .

أحاديث أسباب النزول .

أحاديث التفسير .

كتب أخرى في الحكم على أحاديث القرآن الكريم .

- الحكم على أحاديث القرآن الكريم :

اشتملت السنة النبوية على أحاديث كثيرة تخص القرآن الكريم ، وهذه ثلاثة أنواع :

١- أحاديث فضائل القرآن الكريم .

٢- أحاديث أسباب النزول .

٣- أحاديث تفسير القرآن الكريم .

ويهمنا هنا المؤلفات التي تبين أحوال هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف .

أولًا : أحاديث فضائل القرآن الكريم :

هناك كتب قديما وحديثًا جمعت أحاديث في فضائل القرآن الكريم ، سواء فضل القرآن كله . أو فضل سورة من سوره ، أو فضل آية من آياته ، ويهمني هنا الكتب التي حكمت على الأحاديث ، سواء حكم عليها أئمة حفاظ ، أو علماء معاصرون ، أذكر من ذلك :

- فضائل القرآن من صحيح البخاري :

يشتمل صحيح البخاري على كتاب يجمع عددا من أحاديث فضائل القرآن ، انتقاها البخاري وَبوّبها . وهي أحاديث حكم البخاري بصحتها ، ووافق المحدثون على ذلك .

❁ ❁ ❁

- فضائل القرآن من سنن الترمذي :

وفي سنن الترمذي كتاب جمع عددًا من أحاديث فضائل القرآن الكريم ، جمعها الترمذي ، وبَوّبها ، وحكم عليها .

❁ ❁ ❁

– فضائل القرآن الكريم من مسند أحمد :

بَوّب الشيخ عبد الرحمن البنا الساعاتي مسند الإمام أحمد بن حنبل على الموضوعات وعلى عادة المحدثين يسمون الموضوعات الكبيرة كتابًا ، فمن ضمن كتب هذا الترتيب كتاب في فضائل القرآن وأسباب نزوله وتفسيره وهذا يستوعب الجزء الثامن عشر من الكتاب المسمى « الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » ثم إن الشيخ الساعاتي شرح الفتح الرباني في كتاب سماه « بلوغ الأماني من أسرر الفتح الرباني » وفي بلوغ الأماني ذكر لأسانيد الأحاديث ، وعزوها لمن أخرجها ، والحكم عليها إما نقلًا عن الأئمة ، أو بدراسة المؤلف – الساعاتي – الحديث بجهده .

❁ ❁ ❁

فضائل القرآن من سنن سعيد بن منصور :

اشتمل كتاب السنن لسعيد بن منصور على كتاب « فضائل القرآن » .

وهو يشتمل على (١٦٧) سبعة وستين ومائة حديث وأثر .

يسوق الإمام سعيد بن منصور – المتوفى ٢٢٧، شيخ أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم – الأحاديث والآثار بإسناده إلى رسول اللَّه ﷺ أو إلى الصحابي أو التابعي .

وقد قام د/ سعد بن عبد اللَّه بن عبد العزيز آل حميد بتحقيق كتاب فضائل القرآن وقدرًا من كتاب التفسير إلى نهاية تفسير سورة المائدة ، وذلك لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه . وشأن الرسائل الجامعية ، فلقد بذل الرجل جهدًا يشكر في تحقيق هذا القدر ويتمثل في :

– عزو الأحاديث لمن أخرجها من الأئمة ، وهو في هذا مكثر جدًا .

– جمع أحكام الأئمة على الحديث أو الأثر ، ويطنب في هذا أيضًا .

– بذل جهده مع الأئمة في الحكم على الحديث ، فترجم للرواة ، ودرس اتصال الأسانيد ، وكتب في العلل ، وذكر حال الحديث مبلورًا .

– وله جهد يشكر في بيان معنى الأحاديث والآثار .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[1] .

❁ ❁ ❁

– فضائل القرآن للفريابي :

الإمام الحافظ أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي المتوفى ٣٠١هـ من بلاد فرياب من بلخ غرب جيحون من بلاد أفغانستان .

– جمع قدرًا من الأحاديث في فضائل القرآن الكريم .

– رتب هذه الأحاديث على الأبواب .

– يسوق الحديث بإسناده ، وإسناد الفريابي كأسانيد الكتب الستة ، فهو قرينهم .

– إذا كان الحديث عنده أكثر من إسناد ، ساق أسانيده ، وهو ما يسمى بالمتابعات .

– يسوق شواهد الحديث بكثرة .

– يعتبر هذا جهد الفريابي في الحكم على الحديث ، يذكر أسانيده متابعات وشواهد ، مما يساعدنا على الحكم على الحديث .

– جاء المحقق – وهو باحث ماجستير – فبذل جهده في عزو الأحاديث ، والترجمه لرجال الأسانيد ، والحكم على الأحاديث .

والكتاب والحمد لله مطبوع شائع[2] وتستطيع أن تستفيد به في معرفة حال أحاديث فضائل القرآن الكريم ، لكن مع بذل جهدك أيضًا .

❁ ❁ ❁

---

(١) طبعته دار الصميعي ، الرياض ، السعودية .

(٢) طبعته مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية .

فضائل القرآن لابن كثير :

قَدّم الحافظ إسماعيل بن كثير بن ضَوْء القرشي المتوفى ٧٧٤هـ لكتابه « تفسير القرآن العظيم » ، والمشهور باسم « تفسير ابن كثير » ، قدم له بعدة مقدمات من أهمها بحث مستقل بعنوان « فضائل القرآن » طبع هذا البحث ضمن مقدمات التفسير ، وأحيانًا في نهاية التفسير . وبعض المحققين أفرده عن التأليف .

جمع ابن كثير أحاديث وآثارًا في فضل القرآن عمومًا - أما فضائل السور والآيات فإنه وزع ذلك في التفسير . ولقد أدخل في فضائل القرآن بعض مسائل من علوم القرآن .

وطريقته أنه : يذكر الحديث أو الأثر بإسناد أحد الأئمة إلى رسول الله ﷺ - معظم اقتباساته من الكتب الستة - البخاري ومسلم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه - ومسند أحمد ، وابن جرير الطبري ، والمصاحف لابن أبي داود ، وفضائل القرآن لأبي عبيد .

- وقد يذكر للحديث أكثر من إسناد ، يبغي بذلك تعضيده .

- وربما ناقش حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، ومناقشاته دقيقه ومفيدة .

- وجاء محقق إحدى الطبعات[1] فخرج الأحاديث والآثار يعزوها لمن أخرجها ، ويحكم عليها بالصحة أو الضعف .

❁ ❁ ❁

- موسوعة فضائل سور وآيات القرآن :

ألف الشيخ محمد بن رزق طرهوني أحد المعاصرين كتابًا سماه « موسوعة فضائل سور وآيات القرآن » وجعله قسمين : القسم الصحيح . والقسم الضعيف . والموضوع .

القسم الصحيح ، جمع فيه أحاديث فضائل سور وآيات القرآن الكريم الصحيحة والحسنة .

---

(١) طبعة دار الحديث بمصر ، تحقيق سعيد عبد المجيد محمود .

- رتبه على سور القرآن الكريم، ففضائل سورة الفاتحة، ثم فضائل سورة البقرة، ثم فضائل سورة آل عمران وهكذا. ومن عجيب أمره هنا أنه لم يورد الأحاديث التي في فضل القرآن كله !!

- يذكر الفضيلة للسورة أو لآية منها، ويذكر تحت هذا العنوان الحديث أو الأحاديث المثبتة له.

- يذكر اسم الصحابي ثم يسوق الحديث عنه بإسناد أحد مخرجيه، البخاري أو مسلم أو النسائي، ثم يعزوه في التخريج أسفل الصفحة لبقية من أخرجه، ويحدد زيادات الألفاظ، ويشير لطرقه.

- يجمع المتابعات والشواهد، سواء المتصل أو المرسل، وسواء المرفوع أو الموقوف. دون اشتراط الصحة.

- يتناول الحديث بالدراسة فيجمع كلام الأئمة عليه، ويترجم للرجال، يقارن بين الأسانيد كل ذلك ليصل للحكم على الحديث، سواء الحديث الأصل أو المتابعات أو الشواهد.

- إذا كان الحديث أخرجه من اشترط الصحة اكتفى المؤلف بهذا، أما إذا لم يكن كذلك فإنه يبحث ويدرس ويحكم عليه بالصحة أو الحسن صراحة، مبينًا سبب الحكم.

❁ ❁ ❁

- الأحاديث والآثار الواردة في فضائل سور القرآن الكريم:

رسالة نال بها مؤلفها الأستاذ الدكتور/ إبراهيم على السيد عيسى درجة العالمية «الدكتوراه» في الحديث وعلومه، أشرفت على إعدادها.

ولقد قسمها المؤلف ثلاثة أقسام:

١- أحاديث في فضل القرآن الكريم عمومًا، وهي ثمانية وسبعون حديثًا (٧٨ حديثًا).

٢- أحاديث في فضائل سور القرآن الكريم ، وهي أحاديث في درجة القبول ما بين صحيح أو حسن أو ضعيف يقبل الجبر ، وهذه ثلاثة وستون وثلاثمائة حديث (٣٦٣ حديثًا) .

٣- أحاديث في فضائل سور القرآن الكريم ، وهي في درجة الرد ، ما بين شديد الضعف أو موضوع ، وهذه خمسة وثمانون حديثًا (٨٥ حديثًا) .

يذكر الفضيلة من فضائل القرآن الكريم ، ثم يذكر الأحاديث التي تثبتها .

ويذكر الفضيلة من فضائل السورة أو السورتين ، ثم يذكر الأحاديث التي تثبتها ، ويخرج كل حديث ويبذل جهده في الحكم عليه بالصحة أو الضعف ، ينقل أقوال الأئمة ، ويبذل جهده ليصل للحكم .

الرسالة مطبوعة[١] ، إلا أن دار النشر اختصروا منها بعض أشياء وليتهم ما فعلوا .

❁ ❁ ❁

- الأحاديث والآثار الواردة في فضائل آيات القرآن الكريم :

وهذه رسالة مؤلفها د/ ناصر أبو عامر عبد السلام الحماحمي ، وهي تكملة للرسالة السابقة التي في فضائل السور .

قسمها مؤلفها إلى :

- قسم في المقدمات ، وما يُحتَاج إليه في أحاديث الفضائل .
- قسم في فضائل قراءة أو سماع آية مطلقًا ، وفيه سبعة وعشرون حديثًا .
- قسم في فضائل آيات معينة ، وفيه ثمانية وعشرون ومائة حديث .
- يذكر الآية والأحاديث التي وردت في فضلها ، وقد مزج المقبول والمردود ، ويميز في التعليق .
- يعزو الأحاديث ، ويحاول بيان حالها من حيث الصحة أو الضعف ،

---

(١) طبعتها مكتبة دار السلام للطباعة والنشر بالقاهرة .

وذلك بجمع أقوال العلماء على الحديث ، وربما درس إسناد الحديث يستبين به حاله . والكتاب مطبوع .

❁ ❁ ❁

ثانيًا : أحاديث أسباب النزول :

أسباب نزول سور وآيات القرآن الكريم من العلوم المهمة ، لما لها من أثر في فهم المعنى ، واستنباط الأحكام ، ومن هنا اهتم بها العلماء قديما وحديثًا ، ويهمنى هنا المؤلفات التي تساعد في معرفة حال الحديث أو الأثر من حيث الصحة أو الضعف . أذكر من ذلك .

– أسباب نزول القرآن للواحدي :

الإمام الواحدي أبو الحسن على بن أحمد بن محمد بن على بن متوبه النيسابوري المتوفى ٦٨هـ هذا الإمام كان ضليعًا في اللغة العربية ، واستفاد بذلك في تفسير القرآن الكريم ، وله معرفة بالحديث النبوي ، ومن هنا ألف كتابه « أسباب نزول القرآن » والذي يشيع باسم « أسباب النزول » ومحقق النسخة التي بين يدىّ يرجح الاسم الأول .

ويتلخص منهج الواحدي فيما يأتي :

– يسوق قدرا من الآية القرآنية مسبوقة بكلمة : قوله عز وجل :

– وتحت الآية أسباب نزولها ، سواء حديث عن رسول الله ﷺ ، أو أثر عن صحابي أو تابعي ، أو تابع تابعي .

– والواحدي يسوق الحديث بإسناده منه إلى رسول الله ﷺ وأحيانًا بأكثر من لفظ بأكثر من طريق .

– وبعد سوقه الحديث قد يذكر من أخرجه من الأئمة كالبخاري أو مسلم أو الحاكم أو غيرهم ، ذاكرًا مِنْ إسنادهم ما بين أحدهم وبين الراوي الذي يلتقى فيه

إسناد البخاري - مثلًا - وإسناد الواحدي .

- وفي سوقه الحديث أحيانًا يخرجه بإسناده من طريق صاحب الصحيح ، وأحيانًا من غير طريق صاحب الصحيح .

- وهو بهذه النقاط الثلاث يساعدنا في معرفة حال الحديث ، فسوقه الإسناد يفيد . وذكره من أخرج الحديث من الأئمة يفيد ، وإخراجه الحديث من طريق الأئمة يفيد .

أما أن يحكم الواحدي على الحديث بالصحة أو الضعف فإنه لم يعتن بذلك ، ولم يكن من تخصص الحديث بحيث يتمكن من ذلك ، فهو رجل لغة وتفسير .

- واهتم الواحدي بذكر أسباب النزول عن الصحابة فمن بعدهم ، وهو في ذلك إما : أن يخرج بإسناده إلى قائل السبب[1]، ولكن لم يهتم في ذلك اهتمامه بالحديث ، فإنه لا يعزوه لأحد من الأئمة كما فعل في الأحاديث .

وإما ألا يخرج بإسناده ، ولا يعزو لأحد من الأئمة ، وإنما يسوق السبب منسوبًا لقائله .

وإما أن ينسب السبب إلى المفسرين . وإما ألا ينسبه .

الواحدي أحيانًا يجمع عدة آثار وأقوال ويسوقها مساقًا واحد ، دون تمييز قول فلان من قول الآخر ، وهذا أمر مزعج عند المحدثين ، فلربما زيدت ألفاظ من رواية منكرة وسط رواية صحيحة .

- إن الواحدي لم يلتزم بإيراد أصح الأقوال ، ولا أرجحها . وإنما رام جمع ما وقع له بإسناده أو من كتب المفسرين .

- كثير من الآثار يرويها الواحدي عن السدى الكبير - أبو محمد إسماعيل ابن عبد الرحمن بن أبي كريمة المتوفى ١٢٧هـ وعن الكلبي - أبو نصر محمد بن

(١) بلغ عدد الأحاديث والآثار المسندة ٤٦٢.

السائب المتوفى ١٤٦هـ - وفي الظاهر يتراءى لك أن هذه الروايات معلقة، بينما ذكر إسناده إلى كل منهما أكثر من مرة في الكتاب، ولقد جمع المحقق ذلك[1] في مقدمة التحقيق[2].

- وأحيانًا يحيل في الأسانيد، فيذكر الأول كاملًا، ثم يختصر التالي محيلًا على الأول، فلابد أن تنتبه، وإلا ستحكم على الحديث بالانقطاع أو الإعضال أو التعليق بينما هو متصل.

- أما محقق الكتاب فإنه اهتم بالأحاديث التي أخرجها الواحدي بإسناده كل الاهتمام، فعزاها لكثير من الأئمة، ونقل أحكام الأئمة عليها، واجتهد أيضًا في الحكم عليها، ولم يهتم بأحكام المعاصرين.

- وكذلك اهتم بالآثار التي أخرجها الواحدي بإسناده، فعزاها وحكم عليها.

- ما نقله الواحدي من غير إسناد فإن المحقق عزاه لمصادره وبخاصة المسندة ما استطاع.

- ترجم المحقق لرجال بعض الأسانيد.

- إذا كان الحديث أو الأثر عند من اشترط الصحة، فإن المحقق يكتفي بالعزو معتمدًا على أنه يشعر بالصحة. وإذا كان فيه علة أو مسألة حديثية فإنه يتعرض لذلك بالدراسة.

وعمومًا فالكتاب مفيد في الحكم على أحاديث أسباب النزول، وهو بحمد الله مطبوع شائع[3].



---

(١) ص ٥٥، ٥٦.

(٢) وراجع حديث ٩ ص ١٠٣.

(٣) الطبعة التي أتكلم عنها هي طبعة دار الميمان، الرياض، السعودية، بتحقيق د/ ماهر ياسين الفحل.

العجاب في بيان الأسباب :

رأى الحافظ ابن حجر أن الواحدي **أورد** أحاديث في أسباب النزول بغير إسناد !!

وأورد أحاديث بإسناده واهٍ !!

ولم يستوعب أحاديث أسباب النزول !!

فرأى ابن حجر أن يؤلف كتابًا في أسباب النزول يعالج به هذه النقاط ، يتلخص فيما يلي :

١- قدم للكتاب بفصل يُعَرِّف بأسانيد التفسير[١] ، ويميز الطرق القوية من الطرق الضعيفة فمثلًا التفسير المروي عن ابن عباس ، يرويه عنه مجاهد بن جبر ، ويُروى عن مجاهد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وهذه طريقة قوية . وهكذا يذكر الطرق القوية عن ابن عباس ، ثم يذكر الطرق الضعيفة ، وأن التفسير المنسوب لأبي النضر محمد بن السائب الكلبي ، عن أبي صالح مولى أم هانئ - عن ابن عباس ، هذه طريقة ضعيفة جدًّا ، إذ الكلبي كذاب .

إنه قدم بهذا الفصل ليسهل الوقوف على أحوال أسانيد التفسير في القرون الثلاثة الأولى ، فتُعْرف الأسانيد المقبولة فتميز وتقبل أحاديثها ، وتعرف الأسانيد المردودة فترفض ولا تقبل أحاديثها .

وهو على طول الكتاب يعتمد على هذا الفصل ، فيشير للإسناد القوي مكتفيًا بهذه الإشارة عن دراسته والحكم عليه ، وكذلك في الإسناد الضعيف .

٢- يورد الآية أو بعضها بعد جملة : قوله تعالى : ثم يسوق الروايات المفيدة لسبب النزول .

٣- إذا كان هناك سبب نزول آخر عنون له بقوله « سبب آخر » أو « قول آخر » .

---

(١) استغرق هذا الفصل من ص٢٠١ إلى ص ٢٢٢.

٤- إذا كانت الآية تشتمل على جمل متعددة ، ذكر كل جملة وما ورد لها من سبب أو أسباب إن وجد .

٥- يبدأ غالبًا بكلام الواحدي ، ثم ما استفاده من كلام الجعبري[(١)] ، ثم ما جمعه من كتب السنة النبوية ، وكتب السيرة ، وكتب التفسير .

٦- لخص ما عند الواحدي على سبيل الاستيعاب ، وهذا التلخيص بـ حذف الأسانيد ، والتعويض عن السنن ببيان درجة الحديث من حيث الصحة أو الضعف .

وحذف بعض النقول التي لا داعي لها .

٧- زاد على الواحدي أحاديث وجدها في أسباب النزول ، مشترطًا أن تكون واضحة في سبب النزول .

وهذه الأحاديث يحذف أسانيدها غالبًا ، ويحكم عليها بالصحة أو الضعف .

وحينما يذكر آية قد وقف على سبب لها ، لم يذكرها الواحدي فإنه يضع في أولها حرف « ز » . اختصار زيادة ، وقد يذكر في أول الزيادة « قلت » .

أما ما زاده في أثناء كلام الواحدي فإنه لا يميزه .

٨- اجتهد ابن حجر/ في : دراسة الرواة من حيث العدالة والجرح ، وتمييز المتشابه وغير ذلك ودراسة الأسانيد من حيث الاتصال والانقطاع .

ودراسة الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف .

وبذل الحافظ جهده في تمييز المقبول من المردود ، وتبيين الفوائد الحديثية ، سواء ما كان في الإسناد أو المتن .

ومجمل القول : أن الحافظ ابن حجر جمع ما عند الواحدي ، وزاد عليه ما أمكنه ، ودرس كل ذلك من حيث الصحة أو الضعف ، بيد أنه اعتمد على

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري المتوفى ٧٣٢، راجع ترجمته في الدرر الكامنة لابن حجر ١/ ٥١.

القواعد التي أرساها في المقدمة، وعلى من يريد الاستفادة بكتابه أن يكون مستوعبًا لهذه المقدمة. وكتابه مفيد جدًّا في التعريف بحال أحاديث أسباب النزول، هذا النوع الذي يحتاج لنفس طويل، وزيادة تحقيق.

ومما يؤسف له أن الموجود من الكتاب إنما هو إلى الآية الثامنة والسبعين من سورة النساء ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ أي: أن هذه الكتاب اعتنى بأحاديث أسباب نزول سور: الفاتحة: والبقرة: وآل عمران، وثلث سورة النساء.

مثال:

٨٧- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [الآية: ١٧٤].

قال الواحدي[١]: قال الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس: نزلت في رؤساء اليهود وعلمائهم، كانوا يصيبون في سفْلَتِهم[٢] الهدايا والفضول، وكانوا يرجون أن يكون النبي المبعوث منهم، فلما بعث من غيرهم خافوا ذهاب مأكلتهم وزوال رئاستهم، فعمدوا إلى صفة محمد ﷺ فغيروها، ثم أخرجوها إليهم وقالوا: هذا نعت النبي الذي يخرج في آخر الزمان (١١٢) لا يشبه نعت النبي الذي خرج بمكة، فإذا نظرت السفلة إلى النعت المُغَيّر وجدوه مخالفًا لصفته محمد ﷺ فلا يتبعونه» انتهى[٣].

دراسة المثال:

- هكذا أورد ابن حجر هذا الحديث، ونقله عن الواحدي، وهكذا هو في

---

(١) ص٤٤ ومن قبله أخرجه الثعلبي. انظر لباب النقول ص ٣٢.

(٢) الذي في العجاب: «من سلفتهم» وصوبته من كتاب الواحدي ط الميمان.

(٣) العجاب ١/ ٤١٩، وأسباب نزول القرآن للواحد ص١٥٧.

أسباب نزول القرآن للواحدي .

- أن الرقم الموضوع قبل الآية والذي هو ٨٧ - إنما هو الرقم المسلسل لفقرات أسباب النزول في كتاب « العجاب في بيان الأسباب » وضعه محقق العجاب لترتيب معلومات الكتاب .

أما الرقم الذي في نهاية الآية والذي هو ١٧٤ فهذا رقم الآية من سورتها ، وهو الآن يدرس في سورة البقرة ، فالمعنى : هذه الآية ١٧٤ من سورة البقرة .

- كلمة « قال الواحدي » هذا كلام الحافظ ابن حجر ، وما بعد هذه الكلمة إلى كلمة « انتهى » فمن كلام الواحدي « من أسباب نزول القرآن » والهامش الذي فوق قال الواحدي هو الهامش الوحيد الذي قاله محقق « العجاب » في هذا المثال . أما الهامش الثاني والثالث فمن كلامي .

- والرقم الذي في نهاية المثال بين قوسين كبيرين (١١٢) فهذا من وضع محقق العجاب ، وهم رقم صفحة الأصل المخطوط .

- وتلاحظ أن الحافظ ابن حجر ساق الأثر ولم يحكم عليه بصحة أو ضعف ، وهذا ليس نسيانًا ولا إهمالًا ، وإنما لأنه قعّد في المقدمة[1] أن التفسير إذا كان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس فهو ضعيف جدًّا إذ الكلبي اتهموه بالكذب . وعليه فمعنى سياقته الأثر عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس معنى هذا أنه شديد الضعف ، تعرف هذا من الفصل الذي قعد به أول الكتاب .

التحقيق : والكتاب بحمد الله حققه د/ عبد الحكيم محمد الأنيس ، شارك المؤلف في قضايا الكتاب ، فعزا المؤلف الحديث لمن هو في كتابه ، فحدد المحقق مكان هذا الحديث في الكتاب المعزو إليه ، وما لم يعزه المؤلف اجتهد المحقق في عزوه ، واجتهد في دراسة القضايا الحديثية في الكتاب ، سواء ما يتعلق بالأسانيد أو

---

(١) ١/ ٢٠٩.

المتون أو الحكم على الحديث .

والكتاب مطبوع شائع[١] .

❁ ❁ ❁

- الاستيعاب في بيان الأسباب :

ألفه اثنان من علماء زماننا ، سليم بن عيد الهلالي ، ومحمد بن موسى آل نصر .

- راموا[٢] : جمع أكبر عدد ممكن من أسباب النزول .

- وأن يحكموا على كل حديث أو أثر بالصحة أو الضعف .

- يذكرون الآية كاملة ، حتى ولو كان سبب النزول لجزء منها .

- قام الطابع باقتباس الآية بالحاسب من أسطوانة عليها القرآن الكريم ، ولذا فهي بخط المصحف ، ومضبوطة ، وفي نهايتها الدائرة التي هي علامة انتهاء الآية ، وفي وسط هذه الدائرة رقم الآية ، وفي أعلى الصفحة اسم السورة .

- وقبل الآية علامة مربع ، صورته صورة الحاسب : ❑

- يذكرون تحت الآية أكبر عدد ممكن من أحاديث أسباب النزول ، وأمام كل حديث أو أثر أو قول مربع مقسم إلى أربع مربعات هكذا : ❖

- يذكرون الراوي الأعلى ثم النص إذا كان مرفوعًا . أما إذا كان موقوفًا أو مقطوعًا فإنهم يذكرون قائله « صحابي » أو « تابعي » أو « تابع تابعي » ثم النص كاملًا .

- ويذكر في نهاية النص حاله من حيث الصحة أو الضعف « صحيح » أو « حسن » أو « ضعيف » أو « ضعيف جدًا » أو « موضوع » .

- وفي الهامش : يعزون الحديث لمن أخرجه من الأئمة ، بتحديد مكانه في

(١) طبعته دار ابن الجوزي ، الدمام ، السعودية .

(٢) سوف أستعمل ضمير الجماعة بدل ضمير التثنية إكرامًا لهذين العالمين ، وسهولة على القارئ .

المصدر بالجزء والصفحة وربما رقم الحديث ، أما الكتاب والباب فلم يذكروهما !! وهم يكثرون من العزو .

وإذا أخذوا السبب من كتاب دون إسناد ، وعزاه لكتاب غير مطبوع فإنهم يذكرون ذلك كالتخريج من الدر المنثور وقد عزاه لابن مردويه .

يدرسون الحديث أو الأثر من حيث الصحة أو الضعف ، نقلًا عن الأئمة ، أو باجتهادهم هم ، ويبررون الحكم .

– أحيانًا لا يستطيعون الحكم على السبب بالصحة أو الضعف ، وذلك إذا لم يقفوا على إسنادٍ له ، كأن يكون من ذكره لم يسنده ، كما عند البغوي[1] ، أو ذكره من ذكره ، وعزاه لمن لم يستطيعوا الوقوف عليه[2] .

– قد يذكرون الآية ، وتحتها سبب واحد قد حكموا عليه بـ « ضعيف جدًا » !!

– أرى عندهم تشددً في الحكم بالوضع[3] ، إن لم يكن أكثر من هذا !! ولكن ليس هذا موضع كتابي .

– لقد جمعوا كثيرًا من أحاديث أسباب النزول ، وجمعوا كثيرًا من أحكام الأئمة عليها ، وبذلوا جهدهم في الحكم ، فاستفد بجهدهم ، وابذل جهدك .



(١) ج١ ص٢٤٠ في تفسير آية : ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ رقم ٢٥٦ من سورة البقرة ، وقال قتادة وعطاء ، وهذا القول في كتاب الاستيعاب ١٩٩/١ عزوه للبغوي فقط ولم يحكموا عليه بصحة أو ضعف .

(٢) كما في الأثر الذي عن عبد الله بن عبيدة عندهم ١٩٩/١ سبب آية : ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ ٢٥٦ سورة البقرة نقلوه من الدر المنثور ١/ ٢١، ونسبه لعبد بن حميد ، ولم يقفوا عليه عند عبد بن حميد ، فلم يعزوه ، ولم يحكموا عليه .

(٣) راجع حديث الكلبي في سبب الآية ١٨٣ من سورة آل عمران ، وهو عندهم ٢٤٣/١ وراجع حديث ابن عباس في سبب نزول الآية ٦١ من سورة النساء ، وهو عندهم ١/ ٤٢٣، ٤٢٤، وهم ينازعون الحافظ ابن حجر .

الصحيح المسند من أسباب النزول :

ألفه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، جمع فيه عددًا من أحاديث وآثار أسباب النزول ، ومع أنه وسَّع على نفسه في شرطه ، فأخرج الحديث من كتاب المؤلف ، وإذا لم يقف عليه ذكره من كتاب آخر نقله عنه .

وساق الحديث من عدة كتب ، اكتفى بحكم واحد من مؤلفيها على الحديث من إسناده هو ، ومع هذا التوسع في الشرط فإنه لم يكثر فيما جمع .

إنه يذكر الآية - أو القدر منها - مسبوقة بـ « قوله تعالى » ، ثم يذكر بعدها رقم الآية في سورتها ، ثم يذكر الحديث - أو الأحاديث - مما ورد في سبب نزولها ، يذكره بإسناد أحد مخرجيه إلى رسول الله ﷺ أو إلى الصحابي ، ويتناول الإسناد والمتن بالدراسة ، ويحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، إما من أقوال الأئمة ، وهذا في الكثير الغالب ، وإما من دراسته هو .

والكتاب مطبوع شائع[1] .

ثالثًا : أحاديث تفسير القرآن الكريم :

سبق أن تحدثت عن صنفين من أحاديث القرآن الكريم :

الأول : أحاديث فضائل سور وآيات القرآن الكريم .

الثاني : أحاديث أسباب نزول القرآن الكريم .

وأتحدث هنا بمشيئة الله تعالى عن أحاديث تفسير القرآن ، والمؤلفات في ذلك متنوعة ، لكني أخص منها ما يُستفاد منه في معرفة حال الحديث أو الأثر من حيث الصحة أو الضعف . فمن ذلك :

التفسير الصحيح :

أعده الأستاذ الدكتور/ حكمت بن بشير بن ياسين أستاذ التفسير في كلية

---

(١) طبعته دار ابن حزم ، بيروت لبنان ، ومكتبة دار القدس ، صنعاء ، اليمن .

القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

رام الأستاذ سبر الأحاديث المقبولة الواردة في تفسير القرآن الكريم ، ولذا يصف كتابه بـ« موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور » ، ويقع في أربع مجلدات كبيرة .

يبدأ القدر الذي يريد تفسيره بـ :

قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ .

وفي أعلى الصفحة اسم السورة، ورقم الآية أو الآيات المفسّرة في هذه الصفحة، وأحيانًا يذكر جزء الآية ، وأحيانًا يذكر الآية كاملة ، وأحيانًا عددًا من الآيات .

والآيات في الطبعة التي بين يدي ليست مقتبسة في الطباعة من المصحف ، وبالتالي فليست مشكولة ، وقد يقع فيها شيء من الخطأ !! .

ومصادر التفسير عنده هي :

١- تفسير القرآن بالقرآن ، وهو في ذلك يعتمد على تفسير ابن كثير ، أو تفسير الشيخ الشنقيطي ، ينقل منهما عازيا القول لمن نقله عنه منهما . وهو لا يذكر موضع الاقتباس من هذه التفسيرين ، إذ التفسير مرتبط بآية كذا ، من سورة كذا عنده وعند كل منهما .

٢- تفسير القرآن بالسنة النبوية ، ولقد اجتهد في جمع الأحاديث من الصحاح ، والسنن ، والمسانيد ، والمصنفات ، والجوامع ، وأيضًا من كتب التفسير ، وعلوم القرآن المسندة ، وأيضًا كتب السيرة والتاريخ والعقيدة المسندة .

٣- تفسير القرآن بأقوال الصحابة ؛ لما ظفروا به من معايشة نزول القرآن ومعرفة القرائن والأحوال . ولما لعلمائهم وكبرائهم من الفهم والسؤال ، والعلم والعمل .

٤- تفسير القرآن بأقوال التابعين ، تلامذة الصحابة والرواة عنهم ، وكان الزمن زمن أهل الخير الذي قال فيه رسول الله ﷺ : « خير الناس قرني ، ثم الذين

يلونهم ، ثم الذين يلونهم »[١] .

* ومنهج الأستاذ :

١- أن يذكر تحت الآية الأحاديث والآثار المفسِّرة لها ، مكتفيًا بالأحاديث الصحيحة والحسنة ، أما الضعيف والموضوع فإنه تحاشاه ، هكذا وعد ، وأرى أنه وفّى ، لكنه يذكر الضعيف الذي انجبر ، وأصبح يُحْتَجُّ به ، لأنه أصبح في دائرة الحسن .

٢- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإنه يكتفى بذلك .

٣- إذا لم يكن الحديث في أحد الصحيحين فإنه يجتهد في تخريجه ، أي بالبحث عنه في المصادر ، والبحث عن أحكام الأئمة عليه ، فإذا ثبت عنده أنه مقبول ذكره ، وإلا لم يذكره .

وكذلك الآثار عن الصحابة والتابعين ، يعزو الأثر لمن أخرجه من الأئمة ، ويبحث عن حاله من قول الأئمة أو بدراسته هو .

* يقدم الأعلى سندًا ، أو الأقوى صحة .

* ويقدم المرفوع ، ثم الموقوف .

* ووجد أد/ حكمت نسخًا في التفسير ، إسنادها واحد ، فقام بدراسة أسانيدها في المقدمة ؛ ليسهل تناولها بعد ذلك ، مثل مرويات على بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، هذه الصحيفة يرويها ابن أبي حاتم غالبًا عن أبيه ، ثنا أبو صالح ، حدثني معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس[٢] .

* لقد اجتهد الأستاذ في جمع الأحاديث والآثار ، وعزوها لمصادرها ، وجمع أحكام الأئمة عليها ، وقام هو بكثير من دراسة أحوال هذه الأحاديث والآثار ، مما مكّنه من الحكم عليها ، والاكتفاء بالمقبول منها .

---

(١) راجع ج١ ص٤٦ وما قبلها وما بعدها .

(٢) المصدر السابق .

- إنه يحذف الأسانيد ، ويحكم على الحديث أو الأثر عوضًا عن ذلك ، يقول مثلًا :

- أخرج الطبري بسنده الحسن عن قتادة .

- وأخرج ابن أبي حاتم بسنده الجيد عن أبي العالية[١]

* وأحيانًا يعزو الحديث لمن أخرجه فقط ويحكم عليه . وأحيانًا يستطرد في العزو وجمع الأحكام ، وأحيانًا يذكر شواهد الحديث ، والأكثر أنه لا يذكر ذلك .

* وهو يعتمد كثيرًا على أحكام الأئمة الأعلام ، ويعتمد أيضًا أحكام أهل هذا الزمان كالشيخ أحمد شاكر ، والشيخ الألباني ، والشيخ شعيب الأرنؤوط .

ومجمل القول : أن الرجل جمع كثيرًا من أحاديث التفسير ، واجتهد في الحكم عليه بالصحة أو الضعف ، سواء بجمع أحكام الأئمة ، أو بدراسته هو ، أو بهما معًا ، فجزاه الله خيرًا ، والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[٢] .

❁ ❁ ❁

« كتاب التفسير » للنسائي :

الإمام النسائي - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي صاحب كتاب « السنن » الذي هو أحد الكتب الستة ، المتوفى ٣٠٣هـ - ألف كتابًا في الأحاديث والآثار الواردة في تفسير القرآن الكريم ، سماه « التفسير » وهو أحد كتب « سننه الكبرى » ، والإمام النسائي إمام جهبذ ، عالم بالأحاديث النبوية : ألفاظها ، ورجالها ، وأسانيدها ، عالم بصحيحها وسقيمها ، ومن هنا فتفسيره له مكانته السامية من حيث الانتقاء والثبوت .

لقد جمع النسائي أحاديث وآثار « التفسير » على ترتيب السور والآيات ،

---

(١) المثالان في ١/٢٦٦.

(٢) طبعته دار المآثر بالمدينة المنورة ، السعودية .

وأخرج الأحاديث والآثار بأسانيدها ، جمع فيه قدرًا كبيرًا من الأحاديث والآثار ، بلغت ستا وستين وسبعمائة حديث ، السّمة الغالبة عليها الصحة والحسن ، أكثرها أحاديث مرفوعة ، وأكثرها في البخاري ومسلم أو أحدهما ، أما الضعيف فيه فنادر جدًّا .

يذكر الحديث أو الأثر بإسناده ، وربما ذكر له أكثر من طريق ، ينتقى الأسانيد والرجال ، ويقدم الفوائد الدقيقة بأوجز عبارة .

ولقد أعتُنى بالكتاب في زماننا ، فحققه اثنان من أهل الخبرة بالتحقيق ، بذلا فيه جهدًا طيبًا ، في تخريج الأحاديث والآثار ، ومنهجهما كما يلي :

- إذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين بدأا بالعزو إليهما ، يكتفيان بذلك في عزو الحديث والحكم عليه .

- أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين ؛ فإنهما يُصَدِّران الكلام بالحكم على الحديث « صحيح » ، أو « حسن » ، أو « حسن صحيح » ، أو « إسناده ضعيف » ، أو « رجاله ثقات » .

- يجمعان كثيرًا من المتابعات ، وأيضًا إذا كانت في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيا بالعزو ، فهو مُعْلِم بالحكم ، أما إذا لم يكن المتابع في الصحيحين ؛ فإنهما يحكمان عليه بالصحة أو الضعف .

- ويجمعان أيضًا الشواهد ، ويحكمان عليها كما في المتابعات .

- يجتهدان في جمع أحكام الأئمة على الحديث ، وينتقيان من كلام الأئمة ، ويبقيان لأنفسهما دورًا في البيان لأحكام الأئمة ، أو التدقيق .

- يربطان الطرق ببعضها ، ويقارنان بين الأسانيد ، مما يوضح أحوال الأحاديث ، ويجلّي مسألة الحكم . يبْذُلان في ذلك جهدًا يشكر .

والكتاب مفيد جدًّا في بابه ، وأحاديثه انتقاها المؤلف ، وحققها القائمان على

الطباعة . والكتاب مطبوع[١] شائع والحمد لله رب العالمين .

❁ ❁ ❁

- تفسير البغوي :

ألف الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى ٥١٦هـ تفسيره «معالم التنزيل» ، والبغوي محدث ومفسر وفقيه ، فهو صاحب «مصابيح السنة» ، و«شرح السنة» ، وحَظِي تفسيره برضا علماء الأمة عليه ، فهو تفسير جمع بين الإيجاز والدقة ، فسَّر القرآن بالقرآن ، وبالسنة النبوية ، وبأقوال أئمة الإسلام من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين .

وطريقته في التفسير بالسنة : أنه ابتعد عن الأحاديث المنكرة ، وشديدة الضعف ، فالغالب على أحاديثه الصحة والحسن .

وذكر أسانيد الآثار في المقدمة ، وبالتالي فإنه أثناء التفسير ذكرها بدون إسناد .

يسوق أسباب النزول ، وأحاديث فضائل القرآن ، وأحاديث تفسير القرآن .

يسوق بعض الأحاديث مسندة ، وبعضها بدون إسناد .

ولأهل زماننا مشاركة للبغوي في خدمة الأحاديث النبوية ، فالطبعة التي بين يدى[٢] قد خرَّج محققوها[٣] الأحاديث المسندة ، وغير المسندة ، يعزون الأحاديث لمن أخرجها ، ويحكمون عليها من حيث الصحة أو الضعف ما أمكنهم ذلك .

---

(١) طبعته مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، لبنان ، بتحقيق / صبري بن عبد الخالق الشافعي ، وسيد بن عباس الجليمي .

(٢) هي طبعة دار طيبة ، الرياض ، السعودية ، الطبعة السادسة سنة ١٤٢٣هـ .

(٣) وهم : محمد عبد الله النمر ، ودكتور / عثمان جمعة ضميرية ، وسليمان مُسْلِّم الحرش .

– تفسير القرآن العظيم :

فَسَّر الحافظ ابن كثير – أبو الفداء إسماعيل بن عمر المتوفى ٧٧٤هـ – القرآن الكريم بالمأثور ، ولقد اشتمل تفسيره على كل صنوف أحاديث القرآن الكريم :

١- أحاديث فضائل القرآن الكريم ، ألف كتابًا في أول التفسير ، جمع فيه فضائل القرآن عمومًا .

وفي أول كل سورة يذكر الأحاديث الواردة في فضلها ، وفي أول الآية يذكر ما ورد في فضلها ، إن كان قد ورد في فضلها حديث أو أحاديث .

٢- أحاديث أسباب نزول السورة أو الآية ، إن وجدت .

٣- أحاديث تفسير الآية أو جزء الآية .

وابن كثير إمام حافظ ، يفسر القرآن بالقرآن ، ويفسر القرآن بالأحاديث النبوية ، ويفسر القرآن بأقوال الصحابة والتابعين .

يسوق الأحاديث بأسانيدها ، من مؤلفيها إلى رسول الله ﷺ ، يقول : قال البخاري ، ويذكر الإسناد والمتن .

قال أحمد ، ويذكر الإسناد والمتن .

وهو مكثر من الأحاديث ، يكثر عن البخاري ، وعن مسلم ، وعن أحمد ، وعن الترمذي ، وعن أبي داود ، وعن ابن أبي حاتم ، وعن ابن جرير الطبري ، وإذا قال : حدثنا فلان دون أن يذكر اسم المؤلف ؛ فهو البخاري غالبًا[1] .

ويخرِّج من تفاسير لازالت لم تطبع :

كتفسير ابن مردويه ، وعبد بن حميد ، وابن المنذر[2] .

يوضح المعنى بنفسه ، أو ينقله عن ابن جرير الطبري ، ويستعرض آيات

---

(١) راجع ١/ ٧٦، ٧٧.

(٢) طبعت منه قطعة .

وأحاديث الموضوع .

ففي آية : ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ جمع كثيرًا من نصوص وجوب العمل بالعلم ، والتحذير من تضييع ذلك .

وعن قول الله تعالى : ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ ، جمع كثيرًا من أحاديث الإسراء والمعراج .

وهو إمام حافظ يجمع طرق الحديث ، ويخرج كثيرًا من نسخ التفسير ، كالنسخ المروية عن ابن عباس :

عن أبي روق ، عن الضحاك ، عن ابن عباس .

وعن أبي مالك ، وعن أبي صالح ، عن ابن عباس .

وعن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس .

والنسخة المروية عن عبد الله بن مسعود : عن مرة ، عن ابن مسعود .

إنه يتكلم كثيرًا عن الحديث ، فإما ينقل عن الأئمة ، أو يجتهد هو[١] ، ويبيِّن مواطن التقاء الطرق ، ويُظْهِر حال الحديث .

ويذكر الآثار دون إسناد ، لكنه قد يعزوها ، وقد يحكم عليها[٢] .

فمجمل القول : أن الحافظ ابن كثير قد ذكر كثيرًا من الأحاديث والآثار في تفسيره ، وهو إمام جهبذ إذا اقتضى الأمر كلامًا تكلم بدقة واستيعاب . فإذا أردت حديثًا من أحاديث القرآن ، فاحرص على الوقوف عليه في تفسير ابن كثير ، فإنه يفيدك في معرفة حال الحديث أو الأثر .



(١) راجع ٨/ ٥٣٦، يرد دفع الطبري الحديث ، ويستدل للطبري .

(٢) راجع ٨/ ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٤، ٥٤٠، ٥٤١.

تفسير ابن كثير ، تحقيق سامي سلامة :

ولقد كان هذا التفسير يُصَوَّر على طبعات قديمة ليست مخدومة ، وفي وقتنا هذا بدأت أياد الباحثين تمتد إليه ، وبين يدي الآن طبعة دار طيبة السعودية ، أخرجها الأخ الفاضل/ سامى بن محمد سلامة . فبذل جهدًا طيبًا في تقويم النص ، وعزا الأحاديث لمن أخرجها ، وحدد مكانها في مصدرها ، وقد ينقل الحكم عليها ، ووعد بتخريج أحاديث تفسير ابن كثير في كتاب مستقل ، وَوَضَعَ فهارس لأحاديث تفسير ابن كثير ، وحقيقةً أراحتنى هذه الطبعة ، ونأمل أن يظهر كتاب تخريج الأحاديث مع الحكم عليها . نسأل الله أن يعين الأخ سامى ، وأن يعين كل طلاب العلم والعلماء .

❁ ❁ ❁

– هداية المستنير بتخريج أحاديث تفسير ابن كثير :

جمع فيه مؤلفه أحاديث تفسير ابن كثير ، رتبها كما في تفسير ابن كثير ، « على السور والآيات » وعزاها لمن أخرجها ، وحكم عليها ، يذكر من الحديث ما يدل عليه ، على طريقة الأطراف ، والكتاب مطبوع في جزء مستقل ، من تأليف/ عادل يوسف العزازي ، وطبع في المكتبة الإسلامية القاهرة – مصر – يذكر السورة ورقم الآية وما تحتها من أحاديث ، ولذا فهو يصلح لكل الطبعات ، وعدد أحاديثه ٥٩٨٥ بالمكرر ، ولم يقصد تخريج الآثار ، وإن كان يجمع الآثار في موضوع ما ويصدر حكمًا عامًا عليها .

❁ ❁ ❁

كتب أخري في الحكم على أحاديث القرآن الكريم :

وكثير من كتب السنة اشتمل على أحاديث في شأن القرآن الكريم ، من ذلك :

– مسند أحمد بن حنبل ، فلقد رتبه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي

على الموضوعات، في كتابه «الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني»، ومعه «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الربانى» ساق الأحاديث محذوفة الإسناد، محذوفة المكرر، في «الفتح الرباني»، وفي «بلوغ الأمانى» ذكر الأسانيد، وخرّج الأحاديث وحكم عليها.

ولقد جاء المجلد الثامن عشر كله في أحاديث القرآن الكريم كلها، فضائله، وتفسيره، وأسباب نزوله، ولقد رقَّم الأحاديث فبلغت خمسمائة وتسعة وأربعين حديثًا (٥٤٩) وهذا العدد مع حذف المكرر، وإن كان يشير إلى المحذوف إذا كانت فيه زيادة.

– صحيح البخاري، فيه كتاب «فضائل القرآن» يحتوى على تسعة وتسعين حديثًا، كلها صحيحة، وفي كتاب «التفسير» يحتوى على خمسمائة وثمانية وأربعين حديثًا (٥٤٨) كلها صحيحة.

– صحيح مسلم، فيه كتاب التفسير اشتمل على ثمانية عشر حديثًا، وهي كلها صحيحة.

– سنن أبي داود، فيه كتاب الحروف والقراءات، فيه واحد وستون حديثًا[١].

فيها حكم أبي داود الذي سبق توضيحه، وحكم شارح سنن أبي داود، كما يمكن مراجعة «جامع الأصول» لابن الأثير، كما سبق في الكلام على السنن.

– سنن الترمذي، فيه ثلاثة كتب لأحاديث القرآن الكريم، كتاب فضائل القرآن الكريم[٢] يشتمل على ستين حديثًا (٦٠)، وكتاب القراءات[٣] فيه سبعة وثلاثون حديثًا، وكتاب التفسير[٤] فيه أربعمائة وستة وخمسون حديثًا، وهي

(١) ج١١ ص٣ إلى ص٤٤ عون المعبود.
(٢) ج٨ ص١٧٨ - ٢٤٥، تحفة الأحوذي.
(٣) ج٨ ص٢٣٦ - ٢٧٦ تحفة الأحوذي.
(٤) ج٨ ص٢٧٧ إلى ص٣٠٨ من الجزء التاسع من تحفة الأحوذي.

كلها مخرّجة بأسانيدها ، ومحكوم عليها بالصحة أو الضعف ، من الترمذي ، ومن شراحه .

- مستدرك الحاكم ، فيه كثير من أحاديث التفسير[1] بلغت في إحدى الطبعات المرقمة ألف حديث ، حكم عليها الحاكم ، وشاركه الذهبي ، وابن الملقن ، وغيرهم .

وهناك كتب فيها أحاديث كثيرة من أحاديث القرآن الكريم ، ولكن ليس فيها حكم على الأحاديث ، من ذلك :

- تفسير الطبري ، وأحاديثه وآثاره مسندة ، وله عدة طبعات وأحدث طبعاته التي بتحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر ، وهذه الطبعة قُوِّم فيها النص ، وفيها شيء من عزو الأحاديث ، وأقل منه الحكم على الأحاديث ، وإني أعجب من الدكتور/ التركي لماذا لم يكن العمل على منوال مسند أحمد !! .

- تفسير ابن أبي حاتم الرازي ، طبع معظمه ، وأحاديثه وآثاره مسندة .

- تفسير مجاهد ، وآثاره مسندة .

- تفسير عبد الرزاق ، أحاديثه وأثاره مسندة ، وفيها عزو لكن دون حكم .

- تفسير الثوري ، وأحاديثه وآثاره مسندة ، وفي طبعته الحالية عزو الأحاديث والآثار لمن أخرجها ، أما الحكم فنادر .

- الدر المنثور للسيوطي ، أحاديثه وآثاره معزوة لمن أخرجها ، والحكم نادر فيها ، وطبعته التي حققها الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث ، فيها تدقيق في تقويم النص ، وشيء من العزو ، أما الحكم فلا ، ولست أدري لماذا هذا مع أن هذا المنهج قد ترك ، وأصبح التحقيق : تقويم

---

(١) ج٢ ص٢٢٠ - ٥٤٢ من طبعة الهند .

النص، وعزو الأحاديث، والحكم عليها.

وهذه المجموعة إنما ذكرتها لأنها مسندة، وفيها بعض أحكام، أما قدرها العالي فسنعرفه عند الكلام على الطريقة الثانيه للحكم على الحديث إن شاء الله تبارك وتعالى. حينما تستفيد بالإسناد في معرفة الحكم على الحديث، وبخاصة أن معظمها نسخ في التفسير، دراية إسناد واحد هو دراسة لأحاديث وآثار كثيرة، قد تصل لألف وخمسمائة حديث وأثر في الكتاب الواحد، وقد ذكر قدرًا من ذلك ابن أبي حاتم الرازي في أول تفسيره[1].



(١) ج١ ص١٤، ١٥.

الحكم على أحاديث السنة النبوية

« مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة » .

« السنة » لمحمد بن نصر المروزي .

« جامع العلم » لابن عبد البر .

« الفقيه والمتفقه » للخطيب .

« العواصم والقواصم » .

« المدخل إلى السنن الكبرى » .

- الحكم على أحاديث السنة النبوية :

كثير من أحاديث رسول الله ﷺ تُعَرِّف بقدر السنة النبوية وحجيتها ، وبدهي فإننا نحتاج لمعرفة أحوال هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف ، وفي المكتبة كتب تفيدنا في ذلك ، منها :

مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة : للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ .

رد فيه على من أنكروا حجية السنة النبوية ، فبيّن أصل هذه الدعوى ، وأنها من أعظم المهالك ، وفنّدها ، وأقام الدليل على بطلانها ، وصحّح الرأي والعقيدة في ذلك .

والسيوطي يذكر الأحاديث والآثار ، ويعزوها لمن أخرجها ، ولربما حكم عليها بالصحة أو الضعف ، نقلًا عن غيره ، أو من درايته .

وجاء دور المحقق فاجتهد في عزو الأحاديث والآثار ، فزاد في المصادر ، وحدد مكان الحديث والأثر بدقة في مصدره ، وقارن بين الألفاظ والأسانيد ، وجمع المتابعات والشواهد ، وبذل جهده في الحكم بالصحة أو الضعف .

ووضع للكتاب فهرسًا للآيات ، وفهرسًا للأحاديث .

والكتاب مشتمل على ٣٩٦ حديثًا وأثرًا .

حققه بدر بن عبد الله البدر ، وطبعته مؤسسة الريان بيروت ، ودار النفائس بالكويت .

❁ ❁ ❁

- السنة ، لمحمد بن نصر المروزي ، المتوفى ٢٩٤هـ :

عرّف فيه بمقام السنة النبوية ومكانتها ، وذلك من خلال أنها وحي الله تعالى إلى نبيه ﷺ ، وهي تبين القرآن الكريم ، وقد أمرنا ربنا بالتمسك بها .

والمروزي يسوق الآيات التي تبين قدر السنة ، وكذلك الأحاديث التي تأمر بالتمسك بالسنة والعناية بها .

ويذكر الآثار عن الصحابة والتابعين التي تبين تمسكهم بالسنة ، وأخذهم بيد الآخرين للتمسك بها .

والمروزي يسوق الأحاديث بأسانيدها ، وأحاديث الكتاب ٤٣٩ حديثًا وأثرًا .

وجاء دور المحقق فاجتهد في عزو الأحاديث ، والحكم عليها ، واجتهد في ذكر المتابعات والشواهد ، ليخلص إلى صحة المتن أو حسنه .

ووضع فهرسًا للآيات ، وفهرسًا للأحاديث ، وفهرسًا للآثار .

والكتب مطبوع بتحقيق الدكتور/ عبد الله بن محمد البصيري . طبعته دار العاصمة بالرياض بالمملكة العربية السعودية .

❁ ❁ ❁

– جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر ، المتوفى ٤٦٣هـ :

جمع فيه كثيرًا من الآيات والأحاديث الواردة في العلم : من فضله ، وآداب العالم والمتعلم . وجمع فيه أيضًا كثيرًا من الآيات والأحاديث الواردة في السنة النبوية ، من لزوم العمل بها ، وفساد التقليد ، وذم الإكثار من الحديث دون التفهم والتفقه ، وذم القول في دين الله بالرأي ، وبيان موضوع السنة من الكتاب ، وبيانها للكتاب ، وفضل السنة ، والتحذير من الأهواء والبدع ، وفضل الكتابة ، والحفظ ، إلى غير ذلك .

ولقد اشتمل الكتاب على كثير من الأحاديث والآثار ، ساقها ابن عبد البر بإسناده ، ويعلق تعليقات مفيدة .

وجاء محقق الكتاب أبو الأشبال الزهيري فخرج الأحاديث والآثار ، فعزاها لمن أخرجها ، وحكم عليها بالصحة أو الضعف ، ونشرت الكتاب دار ابن الجوزي[1]

(١) بالسعودية .

ويقع في مجلدين كبيرين، وبه فهرس للآيات، وفهرس للأحاديث، وفهرس للآثار، وفهرس إجمالي للموضوعات، وفهرس تفصيلي للموضوعات.

❁ ❁ ❁

– **الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي**، المتوفى ٤٦٢هـ:

وهو كتاب في أصول الفقه، والأصل الثاني هو الاستدلال بالسنة النبوية، ساق الخطيب الأحاديث والآثار التي في ذلك بأسانيدها[1] فتناول فيه حجية السنة، وأنها تستقل بالتشريع، وأنها لا تفارق القرآن، وأنه يجب العمل بخبر الواحد، وتناول قضية فهم نصوص السنة من الحقيقة والمجاز، والعام والخاص، والمجمل والمبين، وما يجوز التخصيص به وما لا يجوز، وأسباب الورود، وآداب الفقيه والمتفقه.

وجاء دور المحقق عادل بن يوسف العزازي، فخرج الأحاديث، يعزوها ويترجم لكثير من الرواة، ويحكم عليها، ويجتهد في جمع المتابعات والشواهد، ويعزوها أيضًا ويحكم عليها.

والكتاب طبعته دار ابن الجوزي بالسعودية في مجلدين.

❁ ❁ ❁

– **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، للعلامة محمد إبراهيم الوزير اليماني**، المتوفى ٨٤٠هـ.

يركز على أن القرآن والحديث هما الطريق لمعرفة الحق من بين أقوال المختلفين، ويجتهد في الدفاع عن السنة النبوية ونصرتها.

وأحيانًا يعزو الأحاديث لمن أخرجها، وقد يحكم عليها، ويناقش من سبقه بالحكم على الحديث، ويترجم للرواة.

---

(١) ج١ ص٢٥٧ – ٣٩٦.

وجاء دور المحقق فبذل جهده في تخريج الأحاديث ، يعزوها ويحكم عليها . والكتاب مطبوع في تسعة أجزاء طبعته مؤسسة الرسالة ، بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط .

- المدخل إلى السنن الكبرى ، للبيهقي ، المتوفى ٤٥٨هـ .

فيه كثير من الموضوعات المتعلقة بالسنة ، كالاعتماد على النصوص من الكتاب والسنة ، دون الاعتماد على الرأي أو القياس أو التقليد .

وفيه تعريف بمنهج السلف في تعلم العلم ، والتمسك بالكتاب والسنة ، والمحافظة على نصوص السنة بالحفظ والكتابة ، والتثبت في فهمها ، والفتوى بناء على التحري ، والحذر من الزلل .

وفيه التعريف بفضل العلم ، وآداب العالم والمتعلم ، وإكرام أهل العلم .

أخرج البيهقي الأحاديث بأسانيدها ، ويتكلم في قضية التصحيح أو التضعيف أحيانًا .

وجاء المحقق د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، فكثيرًا ما يعزو الأحاديث ، وأحيانًا يحكم عليها بالصحة أو الضعف .

والكتاب طبعته دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت .



الحكم على أحاديث العقيدة

« تخريج أحاديث شرح العقائد » .

« الإيمان » لابن منده .

« السنة » لابن أبي عاصم .

« الشريعة » للآجري .

« السنة » للخلال .

« التوحيد » لابن خزيمة .

كتب أخري في الحكم على أحاديث العقيدة .

ثانيًا : الحكم على أحاديث العقيدة .

أهتم المحدثون بأحاديث العقيدة ، فمنهم من جمع أحاديث كتاب العقيدة وخرج أحاديثه ، ومنهم من قام على تحقيق كتاب في العقيدة ، يخرج أحاديثه ويعتنى بها . أذكر من ذلك .

١- تخريج أحاديث شرح العقائد :

ألف الشيخ نجم الدين أبو حفص - عمر بن محمد - النسفي المتوفى ٥٣٧هـ[١] كتاب « العقائد » وجاء العلامة مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني المتوفى ٧٩١هـ[٢] فشرح كتاب النسفي وسماه « شرح العقائد » .

ولقد اشتمل هذا الشرح على جملة أحاديث ، فجاء الحافظ السيوطي فجمع هذه الأحاديث ، وخرجها في كتابه « تخريج أحاديث شرح العقائد » .

بيّن السيوطي منهجه في أول الكتاب ، وأنه سلك فيه مسلك الاختصار ، يعزو الحديث لمن أخرجه من الأئمة ، ويحكم عليه في الكثير الغالب .

وجاء محقق الكتاب السيد صبحى السامرائي فبذل جهده في تحقيق الكتاب ، وزاد في التخريج ؛ أي : في عزو الأحاديث ، والحكم عليها .

وعليه فالكتاب مفيد في التخريج بفرعيه ، عزو الأحاديث ، والحكم عليها .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[٣] .

❁ ❁ ❁

- كتاب الإيمان لابن منده :

أفرد بعض المحدثين كتابًا أو أكثر من كتبه في العقيدة ، وبعضهم جعل للعقيدة

---

(١) ترجمته في لسان الميزان ٣٢٧/٤ رقم ٩٢٥.

(٢) ترجمته في الدرر الكامنة ١١٢/٦ رقم ٢٣٠٠، وراجع ترجمة رقم ٢٢٥٠.

(٣) طبعته دار الرشد بالسعودية .

قسمًا أو أقسامًا من كتابه .

ومن أفرد كتابًا للعقيدة الحافظ محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده المتوفى ٣٩٥ هـ[1] سماه « كتاب الإيمان » .

أكثر فيه من أبواب العقيدة ، حتى إنه وصل بأبوابه إلى تسعة أبواب ومائة (١٠٩ فصل) ، وتحت كل فصل ذكر ما يدل من الأحاديث عليه ، ويذكر ما يدل لأهل السنة ويوضح عقيدتهم ، وأيضًا ما يدحض رأي مخالفيهم .

ولقد اهتم بقضية صحة الأحاديث ، فجمع الأحاديث الثابتة ، ومعظم أحاديثه في « صحيحي البخاري ومسلم » ، يلتقي مع الواحد منهما في شيخه أو ما بعد ذلك .

وابن منده يهتم بحال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، لكن بطريقة دقيقة ، ويتمثل ذلك فيما يلي :

١- اعتمد على الأحاديث الصحيحة في أصل الباب ، ونزل إلى الأحاديث الحسنة ، سواء الحسن لذاته أو لغيره ، ولم ينزل عن ذلك ، فلم يذكر شيئًا من شديد الضعف أو الموضوع .

٢- يجمع طرق الحديث الواحد ، وهو مكثر في هذا ، يريد بذلك زيادة قوة الحديث الناتجة عن المتابعات .

٣- يكثر من جمع أحاديث الباب ، والتي هي شواهد الحديث الأصل ، قاصدًا بذلك مزيدًا من القوة للحديث التي تنتج عن جمع الشواهد .

٤- يجمع كثيرًا من الشيوخ في الإسناد الواحد[2] ، وبخاصة في الطبقات التي نزلها عن البخاري ومسلم .

---

(١) ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/ ٢٨، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣١.

(٢) راجع حديث رقم ٤٢٧، ٤٥١.

وواضح أنه يقصد بذلك التعضيد . ولقد أكثر من (ح) التحويل بسبب هذا .

٥- يذكر بعض الفوائد المفيدة في معرفة حال الحديث ، كأن يبين أن الحديث رفعه فلان وفلان ، ووقفه فلان وفلان[1] ، وهذا الحديث مشهور عن فلان[2] .

إنك تلاحظ في عمل هذا الإمام أنه يتابع الإسناد خطوة خطوة ، فأيما خلل عالجه ؛ كأن يكون في الإسناد راو ضعيف فيذكر طريقًا آخر فيه مُتابع لهذا الضعيف فيقويه ، وإذا كان عنده سبب يزيد في القوة فإنه يذكره ، كأن يكون الراوي ثقة ، فيذكر له متابعًا يزيد به الحديث قوة ، إن الإمام يعلم أنه يكتب في العقيدة ، وهي تؤخذ من الأحاديث الثابتة الصحيحة ؛ فحرص على ذلك .

وجاء دور المحقق في بيان حال الحديث ، فحكم على الحديث بكل وضوح « صحيح » « حسن » ، وشارك المؤلف في الحكم على الحديث ، ورسم خريطة الإسناد ، وحدد موضوع الحديث في الكتب التي خرج منها ، وكان أيضًا منتبها أنه يعمل في باب العقيدة فاجتهد في بيان حال الحديث ، وإنا لنرجو المزيد .

وإني أركز على جهد المؤلف والمحقق في بيان حال الحديث ؛ لأني أكتب في ذلك ، لكنه واضح أمامي جهد الرجلين في موضوع الكتاب ، فكم للمؤلف من تدقيقات في ألفاظ الحديث ، وكم له من فوائد هي غاية في الأهمية في معنى الحديث والذي هو في موضوع العقيدة .

وفي نهاية كل فصل يعقد المحقق دراسة عن فقه النصوص يوضح بها هذه المسألة من مسائل العقيدة ، ومدرسة الإسلام في حاجة لهذا النوع من الدراسة ، أعنى دراسة العقيدة من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية .

هذا والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[3] ، وقد جمع أكثر من ألف حديث

---

(١) راجع رقم ٤٤١، ٤٤٢.

(٢) راجع رقم ٤٤٣.

(٣) طبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(١٠٨٩) في العقيدة، محكومًا عليها بالصحة أو الحسن.

❁ ❁ ❁

- السنة[1] لابن أبي عاصم:

ألف الحافظ الكبير الإمام أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني المعروف بـ«ابن أبي عاصم» المتوفى ٢٨٧هـ كتابه «السنة» عرف بموضوعه[2]، وأنه في العقيدة الإسلامية المأخوذة من الكتاب والسنة.

قسَّم الكتاب على أبواب العقيدة، وذكر تحت كل باب مجموعة عن الأحاديث تدل عليه.

يخرِّج الحديث ربما من أكثر من طريق، وعنده الصحيح والحسن والضعيف، وشديد الضعف والموضوع.

جعل همته حسن التبويب، وجمع الأحاديث، ومقارنة الأسانيد، وبيان الفارق بينها، سالكًا مسلك «من أسند فقد أحالك»، فحسبه أنه أبان لك الأسانيد بترتيب موضوعى دقيق.

ثم جاء محقق الكتاب فخرج أحاديث الكتاب وآثاره، يعزوها لمصادرها، ويبين حالها من حيث الصحة أو الضعف.

والمحقق للنسخة التي معي هو أد/ باسم بن فيصل الجوابرة الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض - السعودية، ولقد اجتهد في الحكم على

---

(١) من مؤلفات المحدثين «السنة»، وهذه المؤلفات نوعان:

١- «السنة»، وهو كتاب يعني فيه بالتعريف بمكانة السنة ووجوب العمل بها. ومن هذا النوع «السنة» لمحمد بن نصر المروزي.

٢- «السنة» بمعنى ما كان عليه رسول الله ﷺ وخلفاؤه من العقيدة، ومن هذا النوع ما سأتكلم عنه هنا إن شاء الله تعالى.

(٢) وذلك في آخر الكتاب ٢/ ١٠٢٧.

الأحاديث ، وصرح أنه استفاد من الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، فلقد خرّج الألباني أحاديث الكتاب قبل الدكتور الجوابرة ، وجاء الجوابرة فحقق نص الكتاب ، وخرج الأحاديث بالعزو والحكم ، وكانت ظروفه مع الكتاب أحسن من ظروف الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى .

فاستفد بمجهود العالِمَيْن وابذل جهدك من حيث انتهوا ، فكم ترك المتقدم للمتأخر .

مجمل القول : أنه كتاب اشتمل على حديثين وستمائة وألف حديث (١٦٠٢) في العقيدة ، مخرجة ومحكوم عليها بعد تبويبها .

❁ ❁ ❁

الشريعة للآجُرّي :

مِن كتب العقيدة التي تعتمد على نصوص الكتاب والسنة ، كتاب « الشريعة » للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري المتوفى ٣٦٠هـ .

وهذا الكتاب « الشريعة » هو كتاب في العقيدة الإسلامية ، قال تعالى : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1] .

وبعض العلماء يسمى كتابه في العقيدة « الشريعة » .

ومن العلماء من يسمى كتاب الآجري هذا « السنة » ، شأن بعض من ألف في العقيدة ويسمى كتابه « السنة » .

إن الآجري يتناول مباحث عقيدة السلف من خلال الكتاب والسنة ، يثبت ما يجب اعتقاده من التمسك بالسنة ، والإيمان بالقدر ، والإيمان بعذاب القبر ، ومعرفة قدر رسول الله ﷺ وأصحابه ، ويحذر مما ليس من الدين ! كالتفرق والاختلاف ،

(١) سورة الجاثية ، آية : ١٨.

والرد على الخوارج والجهمية ، وكل الفرق المبتعدة عن عقيدة الكتاب والسنة .

إنه يناقش المسائل من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، يتكلم عن المسألة مستدلًا بآيات القرآن الكريم ، ثم يسوق الأحاديث والآثار المبينة لها .

وهو مكثر من الأحاديث والآثار .

ويتمثل دوره في التعريف بحال الحديث في : أنه يسوق الأحاديث والآثار بأسانيدها .

يهتم بقضية المتابع والشاهد ، فيجمع للحديث أكثر من طريق ، ويجمع له الأحاديث الأخرى التي في موضوعه .

ويجمع المحقق جهده مع جهد الإمام ، فيعزو الأحاديث لمصادرها ، يهتم بهذا ويكثر ، ويترجم للرواة ، ويجمع أحكام الأئمة ، ويجتهد في الحكم بنفسه على الحديث .

وبجهد المؤلف والمحقق صار الكتاب مصدرًا للحكم على أحاديث العقيدة ، والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[1] .

❁ ❁ ❁

– السنة للخلال :

ألف الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال المتوفى ٣٣١هـ[2] كتابًا في عقيدة أهل السنة التي كان عليها رسول الله ﷺ وأصحابه .

رتبه على الموضوعات ، يذكر الباب وما تحته من أحاديث وآثار ، يذكرها بأسانيدها .

يخرج فيه عن الإمام أحمد بن حنبل كثيرًا .

واهتمام الخلال في كتابه هذا كان منصبًا على التبويب ، وجمع الأحاديث والآثار .

أما قضية الحكم على الحديث فجهده فيها سوق الأحاديث والآثار

---

(١) طبعة مؤسسة قرطبة القاهرة ، مصر ، بتحقيق الوليد بن محمد بن نبيه سيف النصر .

(٢) ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٧، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٧٨٥.

بأسانيدها ، وجمع الأسانيد والطرق كنوع من الاعتناء بحال الحديث .

لقد جمع في كتابه الصحيح والحسن ، والضعيف والموضوع .

وجاء محقق الكتاب فبذل جهدًا مزدوجًا :

أحدهما : في عزو الأحاديث إلى مصادرها ، والترجمة للكثير من رواتها .

ثانيها : الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، يعتمد في ذلك على النقل ، ويكثر النقل من أحكام الشيخ الألباني في تخريجه لأحاديث كتاب السنة لابن أبي عاصم .

❁ ❁ ❁

- كتاب التوحيد لابن خزيمة :

أهم الكتب المصنفة في العقيدة « كتاب التوحيد » للإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الذي عاش في الفترة من ٢٢٣ - ٣١١هـ[١] .

والكتاب مرتب على الأبواب ؛ يذكر تحت كل عنوان الأحاديث والآثار التي توضحه ، ويتناول الموضوع بالدراسة العميقة .

يروي الأحاديث بالإسناد المتصل إلى النبي ﷺ .

وابن خزيمة متقدم ، فلقد عاصر كثيرًا من شيوخ البخاري ومسلم ، وعاصر البخاري ومسلمًا ، وسمع منهما ، وسمعا منه ، فإسناده سهل الدراسة .

وجهد ابن خزيمة في معرفة حال الحديث يتمثل فيما يلي :

- خرّج الأحاديث بالأسانيد .

- اشترط أن لا يخرّج إلا الصحيح ، وقد التزم بذلك كثيرًا ، فلم يخرج في الأصول إلا الصحيح ، أما غير الصحيح فربما ساقه في المتابعات والشواهد .

- يورد للحديث أكثر من طريق ، وفي هذا تقوية له .

---

(١) راجع ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٥.

- يتناول الحديث بالدراسة أحيانًا ؛ فيبين أن هذا مسند ، وهذا مرسل ، وهذا فيه فلان مدلس وقد عنعن ، وهذا فيه علل ثلاث ، ويذكرها[١] .

- وابن خزيمة من جهابذة المحدثين ، خبير بالعلل ، بصير بالأحاديث ، يصوب أخطاء الكبار ، كيحيى بن سعيد القطان[٢] . ويقعّد للرواية عن الأعلام ، كرواية إبراهيم النخعي عن أكثر من واحد من أصحاب ابن مسعود ، عن ابن مسعود[٣] .

وقام محقق الكتاب بتخريج أحاديث الكتاب ، ومحاولة الحكم عليها ، ولازلنا نرجو مزيدًا من العناية بالكتاب ، لأهمية موضوعة ، ولدقة مؤلفه .

وخلاصة القول : فالكتاب مفيد في تخريج أحاديث العقيدة ، سواء بالعزو له ، أو بما عزا المحقق إليه ، أو بجهد ابن خزيمة في الحكم على الحديث ، أو بما بذله المحقق من جمع أحكام الأئمة .

❁ ❁ ❁

كتب أخرى في الحكم على أحاديث العقيدة :

- **كتاب الإيمان** لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤هـ تحقيق الشيخ الألباني ط المكتب الإسلامي .

- **كتاب الإيمان** لابن أبي شيبة المتوفى ٢٣٥هـ تحقيق الشيخ الألباني ط المكتب الإسلامي .

- **كتاب معارج القبول لشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (في التوحيد)** للشيخ حافظ بن أحمد الحكمي ، خرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر ، طُبع في دار ابن القيم - الدمام - السعودية .

---

(١) راجع ج١ ص٨٧ حديث رقم ٨٠ - (٤٢) .

(٢) راجع ج١ ص ١٨٢، ١٨٣ رقم • (...) هكذا وضع الرقم في النسخة .

(٣) ١/ ١٨٣.

الحكم على أحاديث السيرة النبوية

«صحيح السيرة النبوية».

«السيرة النبوية كما جاءت في الأحاديث الصحيحة».

«زاد المعاد في هدي خير العباد».

«أخلاق النبي ﷺ وآدابه».

«الروض الباسم في شمائل أبي القاسم» .

«تهذيب الخصائص النبوية الكبرى» .

«غاية السول في خصائص الرسول» .

«بداية السول في تفضيل الرسول» .

«مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا» .

«دلائل النبوة» لأبي نعيم.

«دلائل النبوة لقوام السنة» .

«عمل اليوم والليلة» للنسائي .

«عمل اليوم والليلة» لابن السنى .

«جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام» .

«مرويات غزوة بدر» .

«السيرة في كتب السنة» .

«السيرة في مسند أحمد» .

«السيرة في البخاري، والترمذي، والحاكم» .

- الحكم على أحاديث السيرة النبوية :

السيرة النبوية لها كتبها ، ولها رجالها : عروة بن الزبير بن العوام ، وأبان بن عثمان بن عفان ، وموسى بن عقبة ، ومحمد بن إسحاق .

وهؤلاء إنما جمعوا حقائق السيرة ، مما لم يرد في القرآن الكريم ، ولا في الأحاديث النبوية ، معتمدين على حفظ الناس لهذين الأصلين .

ولما تأخر الزمان وقلّ من يحفظ القرآن ، وندر من يحفظ السنة ، بدأت الحاجة تظهر لجمع السيرة من هذين المصدرين بالإضافة إلى مصادر السيرة .

وبدأ العلماء منهم من يجمع حقائق السيرة التي في القرآن الكريم .

ومنهم من يجمع حقائق السيرة التي في السنة النبوية .

ومنهم من يجمع حقائق السيرة من القرآن والسنة والسيرة .

وكثر جمع أحاديث السيرة :

ويعنيني هنا الكتب التي تحكم على أحاديث السيرة بالصحة أو الضعف . من ذلك .

❁ ❁ ❁

- صحيح السيرة النبوية :

ألف الشيخ/ إبراهيم العلى الأردني الشامي من علماء زماننا ، تلميذ الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور/ همام عبد الرحيم سعيد .

وطريقة المؤلف تتلخص في :

- جمَع عددًا كبيرًا من أحاديث السيرة النبوية ، وانتقى منها المقبول ، والذي يشمل الصحيح ، والحسن ، وما يعتبر به ، وقد زاد على التسعمائة حديث (٩٢٧) حسب ترقيمه .

- بوب هذه الأحاديث ، وتحت كل عنوان ذكر الأحاديث التي تبينه ، ولم

يكتب شيئًا من كلامه قبل الأحاديث ، ولا شيئًا بعدها ، وإنما الكتاب : عناوين ، وأحاديث ، وآثار .

– حينما يضيق به الحال ، فيجد موضوعًا بلا أحاديث ؛ فإنه يستعين بأقوال التابعين ، وعلماء السير .

– بذل جهده في تخرج الأحاديث والآثار ، فعزا الأحاديث لمن خرَّجها ، واجتهد في الحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف .

فإن كان الحديث في البخاري ومسلم اكتفى بالتخريج منهما ، والعزو إليهما مُعْلِم بالصحة ، لكنه إذا كان عنده تخريج أكثر فإنه يذكره ، وعلى الرغم من أن الحديث يكون قد صح برواية الصحيحين ، إلا أنه يجتهد في الحكم عليه من رواية غيرهما أيضًا ، أما إذا لم يكن الحديث في الصحيحين فإنه يخرجه من مصادر السنة الأخرى ، ويجتهد في الحكم عليه بالصحة أو الضعف ، فيجمع أحكام الأئمة السابقين ، فإذا لم يجد بذل جهده – وفق قواعد علوم الدراية – في الحكم على الحديث .

وكذلك يجتهد في توثيق الآثار التي يجمعها من أقوال الصحابة أو التابعين ، فيحرص على دراسة الأسانيد إلى قائل الأثر ، ليحكم عليه بالصحة أو الضعف .

– إذا اقتضى الأمر دراسة حديثية ، فإنه يقتبس من كلام الأئمة شراح الحديث .

– ومجمل القول : أن الكتاب دراسة حديثية لأحاديث السيرة النبوية ، اجتهد فيه المؤلف في جمع الأحاديث والحكم عليها .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[1] .

❁ ❁ ❁

السيرة النبوية كما جاءت في الأحاديث الصحيحة :

هذا كتاب ظريف ، بمثابة قصة حياة رسول الله ﷺ ، لم يقصد مؤلفه الأخ

---

(١) طبعته دار النفائس بالأردن .

الفاضل/ محمد الصوباني - دراسة السيرة كأحداث ومواقف ، وأزمنة وأمكنة ، وإنما نهج القصة ، واعتمد على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وعلى معرفته بسيرة رسول الله ﷺ ، وأعمل أسلوبه الأدبي .

وفي سوقه للأحاديث يعتمد على الأحاديث الصحيحة والحسنة ، وابتعد عن شديد الضعف والموضوع .

ويذكر الحديث في أصل الكتاب ، ويذكر في الهامش تخريجه ، فيعزوه لمن أخرجه من الأئمة ، ويحكم عليه بالصحة أو الحسن من كلام الأئمة أو العلماء ، أو من دراسته التي يذكرها .

وأحاديث الكتاب غير مرقمة ، لكن حسب نظرتي اشتمل على قرابة أربعمائة حديث في سيرة رسول الله ﷺ مَعْزُوّة لمن أخرجها ، محكومًا عليها بالصحة أو الحسن .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[1] .

❁ ❁ ❁

زاد المعاد في هَدْي خير العباد :

ألف الإمام ابن القيم كتابه « زاد المعاد في هَدْي خير العباد » ﷺ ، بيّن فيه المنهج الذي سلكه رسول الله ﷺ في كل نواحي حياته .

إنه قصة حياة رسول الله ﷺ ، دراسة موضوعية ، لم يجعله على ترتيب الأحداث والأزمنة ، وإنما جعله على الأبواب .

وابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي الذي عاش من ٦٩١ إلى ٧٥١هـ إمام محدث ، ومفسر وفقيه ، بلغ في الحديث درجة الحافظ ، وهو إمام موسوعي ، إذا كتب في موضوع كتب فيه كتابة المتخصص ، وبخاصة في

(١) طبعته مؤسسة الريان ، بيروت ، لبنان .

التفسير والحديث والفقه، تجمل في الموضوع كتابته، ويدقق ويحقق، ومن هنا فكتابه هذا في السيرة موسوعة نبوية، جمع فيه وأجاد، حتى إن أحاديثه تقارب الخمسة آلاف حديث (٥٠٠٠ حديث).

لقد أكثر ابن القيم في كتابه هذا من أحاديث السيرة النبوية، وهو متمكن في علوم الدراية والرواية، فيدرس ثبوت الحديث، وما قد يكون فيه من ثبوت وقوة، أو ضعف وعلة[1]، ودراسته دقيقة وعميقة، يعتمد على القواعد بكل استيعاب، ويجمع الطرق على سبيل الاستقصاء.

إنه يذكر الأحاديث بنصها أحيانًا، ويشير إلى معناها في الأعم الأغلب، وكثيرًا ما يحكم على الحديث، وهو في هذا بارع، يستفيد بأحكام الأئمة السابقين، ويضيف جهده ليخلص برأي غاية في التمحيص.

ثم يأتي دور مُحَقِّقَى الكتاب، فاجتهدا في عزو الأحاديث التي ذكر نصها أو أشار إليها، وكذا اجتهدا في الحكم عليها، أما معاني الأحاديث التي نثرها فهذه لم يولوها عزوًا ولا حكمًا. والكتاب بحمد الله مطبوع[2] بتحقيق العالمين الفاضلين الشيخ/ شعيب الأرنؤوط. والشيخ عبد القادر الأرنؤوط.

❁ ❁ ❁

أخلاق النبي ﷺ وآدابه:

تأليف أبي الشيخ الحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان الأصبهاني المتوفى ٣٦٩هـ، جمع فيه كثيرًا من الأحاديث التي في أخلاق رسول الله ﷺ (٨٩٩ حديث) أخرجها بإسناده، وقد يذكر للحديث أكثر من إسناد.

يضع العنوان ويسوق تحته أحاديث، ولا يتناول قضية التصحيح والتضعيف،

---

(١) راجع ج١ ص٢٢٤ حديث: كان رسول الله ﷺ يسجد على كور عمامته.

(٢) طبعته مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، في ستة أجزاء، السادس خاص بالفهارس.

وإنما هو على قاعدة : « من أسند فقد أحالك » . فها هو قد ذكر الإسناد فليدرس مَنْ بعده ويتبين الحكم على الحديث .

وأسانيد أبي الشيخ فيها الكثير من الضعيف ، ولكن المتون قد صحت من طرق أخري أو حُسّنت ، وجاء محقق الكتاب ، فخرّج الأحاديث ، فعزاها لمن أخرجها ، وحاول الحكم عليها بطريق الترجمة للرواة ، وذكر متابعات وشواهد الموضوع ، لكنه لم يجمع أحكام الأئمة .

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[1] بتحقيق الدكتور/ صالح بن محمد الونيان .

❁ ❁ ❁

الروض الباسم في شمائل المصطفى أبي القاسم ﷺ :

ألفه الإمام زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن نور مخلوف الحدادي المناوي القاهري المتوفى ١٠٣١هـ .

أخذ الإمام المناوي كتاب « الشمائل المحمدية » للإمام الترمذي ، وأضاف إليها أكثر من المثل .

وطريقته أنه يكتب عنوان الباب ، وتحته ما عند الترمذي من أحاديث ، يحذف الإسناد ويذكر الراوي الأعلى والمتن ، ولا يعزو الحديث لأحد فهو من كتاب الترمذي ، ولا يحكم عليه ، فإذا انتهى من أحاديث الترمذي ذكر كلمة « قلت » يميز بها ما أخذه من كتاب الترمذي ، وما جمعه هو ، ثم يذكر الأحاديث التي جمعها ، ويعزوها لمن أخرجها ، وربما حكم عليها ، وينهيها بقوله « الله أعلم » .

ويلاحظ أنه أحيانًا تسقط كلمة « قلت » ، لكن يعرف القارئ مكانها من

---

(١) طبعته دار المسلم ، الرياض ، السعودية .

اختلاف حال الأحاديث، فما كان من أحاديث الترمذي لا عزو بعده ولا حكم، أما ما كان من جمع المناوي فبعده العزو والحكم.

ولقد زاد أبوابًا كثيرة على الترمذي، كما زاد أحاديث كثيرة، فأحاديثه ١٠٩٤ حديثًا.

وقام بتحقيق الكتاب الدكتور/ محمد عادل عزيزة الكيالي، فخرّج كل الأحاديث، ما كان من كتاب الترمذي، وما كان من جمع المناوي، يعزو الأحاديث لمن أخرجها، ويجمع أحكام الأئمة عليها، لا يخالف ذلك - حكم الأئمة عليها - إلا في القليل النادر.

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[1].

❁ ❁ ❁

- **مختصر الشمائل المحمدية للترمذي:**

اختصر الشمائل «الشيخ الألباني» - رحمه الله تعالى - فحذف الأسانيد، وحذف المكرر، بلغت الأحاديث بعد الاختصار ٣٥٢ حديثًا.

حكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف، يضع الحكم على الحديث في الهامش الجانبي، فإذا كان الحكم على الإسناد وضعه مقابل اسم الصحابي راوي الحديث، وإذا كان على المتن وضعه مقابل مطلع المتن.

❁ ❁ ❁

- **تهذيب الخصائص النبوية الكبرى:**

ألف الحافظ السيوطي كتابه «الخصائص الكبرى» أو «مغنى اللبيب في خصائص الحبيب»، جمع فيه كثيرًا من أحاديث السيرة النبوية، وبوّب هذه الأحاديث، وعزا كل حديث لمن أخرجه من الأئمة، ونادرا ما يحكم على الحديث.

---

(١) طبعته دار البشائر بدمشق، سوريا.

وجاء العالم الفاضل الشيخ/ عبد الله التليدي المغربي من علماء زماننا[١]، فاختصر كتاب السيوطي هذا على النحو التالي:

- حذف الأحاديث الضعيفة واقتصر على الصحيح والحسن.
- حذف الأحاديث المكررة، وأحيانًا يشير لذلك بقوله: وفي الباب عن فلان. وهذا في الهامش الأول.
- زاد بعض أحاديث اقتضاها المقام، وهي نادرة.

* يذكر الحديث براويه الأعلى.

* يخرّج الحديث؛ فيعزوه لمن أخرجه من الأئمة، يحدد مكانه فيه بكل دقة، ويحكم عليه بالصحة أو الـحُسن، معتمدًا على أحكام الأئمة على جهده.

* وهذا الشيخ كريم في عمله، فإنه حينما يورد في الهامش الأحاديث التي في الباب، يخرجها ويحكم عليها غالبًا!! وهذا في غاية الكرم في العمل.

ولقد اشتمل الكتاب في أصوله على (٦٩٤) حديث؛ أي: سبعمائة تقريبًا، أما الشواهد فإنه لم يرقمها. وقد يصل العدد بها إلى ألف حديث.

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[٢].

❁ ❁ ❁

- غاية السول في خصائص الرسول ﷺ:

ألفه الإمام الحافظ أبو حفص عمر بن على بن أحمد المعروف بابن الملقن المتوفى ٨٠٤هـ.

جمع فيه خصائص الرسول ﷺ في صورة مسائل، يستدل بالأحاديث كثيرًا، وهو ذو خبرة بالرجال والأسانيد والمتون.

---

(١) ترجمته في آخر الكتاب ص ٤٦٠.

(٢) طبعته دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

- فإذا كان الحديث في الصحيحين عزاه لهما واكتفى بذلك

- أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإنه كثيرًا ما يعزوه لمن أخرجه، ويجمع أقوال الأئمة في الحكم على الحديث، ويناقش مناقشة دقيقة، وبخاصة إذا كانت المسألة من الخصائص فيها كلام.

- عنده بعض أحاديث لم يخرجها.

- وجاء المحقق فاجتهد في عزو الأحاديث لمن أخرجها، وحدد أماكنها في مصادرها بكل دقة؛ فإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما عزا واكتفى بذلك، وإذا كان في غير الصحيحين اجتهد في العزو والحكم، وما لم يخرجه المؤلف خرجه المحقق، وقد يعزو المؤلف ويحكم، فيزيد المحقق على ما ذكره المؤلف في العزو والحكم.

- وقد يشير المؤلف إلى حديث فيذكره - المحقق ويخرجه.

والكتاب بحمد الله مطبوع[1] حققه الشيخ عبد الله بحر الدين عبد الله لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

❁ ❁ ❁

- بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ، للعز بن عبد السلام:

ذكر فيه إحدى وأربعين فضيلة فضّل الله بها نبيه محمدًا ﷺ على العالمين، من الجن والإنس والملائكة، ومستدلًا بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

والعز بن عبد السلام والملقب بسلطان العلماء إمام محقق، فساق الأحاديث بمنهج المحقق، لا بمنهج الجامع، يقتصر على الأحاديث الثابتة التي هي في درجة القبول، مبتعدًا عن التساهل الذي يأخذ به البعض في الفضائل.

وقام الشيخ الألباني بتحقيق الكتاب، فعزا الأحاديث لمن أخرجها، وحكم

---

(١) طبعته دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

عليها بالصحة أو الضعف . والكتاب طبعه المكتب الإسلامي بدمشق وبيروت .

❁ ❁ ❁

مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا :

- ألف القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المتوفى ٥٤٤هـ كتابه « الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ » . وهو كتاب في باب من أبواب السيرة النبوية يُعَرِّف بقدر رسول الله ﷺ ، وأن الله سبحانه وتعالى أعلى قدره ﷺ وأوجب سبحانه وتعالى على الأنام حقوقًا لرسوله ﷺ .

- ولقد صاغ عياض كتابه من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وكلام الأئمة على معاني هذه الآيات والأحاديث .

- يسوق القاضي عياض بعض الأحاديث بإسناده منه إلى رسول الله ﷺ أو إلى الصحابي ، وهذا قليل جدًّا .

أما السمة الغالبة فيذكر الأحاديث بلا إسناد ، يذكر الراوي الأعلى أحيانًا ، أما تخريج الحديث بمعنى عزوه والحكم عليه ؛ فلم يعرج عياض على ذلك .

وإنما ساق الأحاديث مساق من يكتب للقراءة ، لا للتمحيص والدراية ، حتى إنه يختصر الأحاديث أحيانًا ، ويجمع أكثر من حديث ويدمجهم في بعضهم حرصًا على الاختصار .

- وجاء الحافظ السيوطي - جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد صاحب المؤلفات الشائعة الكثيرة ، المتوفى ٩١١هـ - فألف كتابه « مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا » عزا فيه أحاديث الشفا لمن أخرجها ، وأحيانًا يحكم عليها بالصحة أو الضعف .

- وجاء محقق « مناهل الصفا » فحدد مواضع كثير من الأحاديث في مصادرها ، وأحيانًا يذكر الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، ينقل ذلك عن الأئمة .

وكتاب « الشفا » مطبوع[1] وفي إحدى طبعاته التقط المحقق الأستاذ/ على محمد البجاوي تخريج الأحاديث من « مناهل الصفا » .

وأيضًا كتاب « مناهل الصفا » مطبوع [2] بتحقيق الشيخ/ سمير القاضى .

❁ ❁ ❁

دلائل النبوة :

معجزات الرسول ﷺ من الأمور العقدية التي اهتم المحدثون بها ، جمعوا أحاديثها وبوَّبوها ، ومعظمهم على تسميتها بـ« دلائل النبوة » ، وإني أذكر هنا منها ما فيه حكم على الحديث بالصحة أو الضعف . فمن ذلك :

دلائل النبوة لأبي نعيم :

* ألف الحافظ أبو نعيم الأصبهاني - أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق المتوفى ٣٤٠هـ - كتاب دلائل النبوة ثم اختصره في « المنتخب من دلائل النبوة » والجزء الأول من الدلائل موجود[3] ، والمطبوع المتداول هو المنتخب .

- وأبو نعيم قسّم كتابه إلى فصول ، وتحت كل فصل ما يشهد له من القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وهو يفسر الآيات ، ويشرح الأحاديث .

- يذكر الأحاديث بأسانيدها ، ويجتهد في جمع زيادات الروايات .

- مهمته في الدلائل جمع الأحاديث والطرق ، ومهمته في المنتخب الاختصار مع الإحصاء في الفائدة .

- منهجه « من أسند فقد أحالك » ؛ ولذا لم يحكم على الأحاديث ولا على الآثار .

* وجاء دور المحقق فاجتهد في عزو الأحاديث والآثار إلى من أخرجها ،

---

(١) بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة .

(٢) طبعته مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، لبنان .

(٣) مخطوط في دار الكتب المصرية رقم ٦١٣ حديث ، ويحوي ٢٠٣ ورقة وتراجع المخطوطة رقم ١٠٢ حديث ، ورقم ٧٠٣ حديث .

وبذل جهدًا في الحكم على الأحاديث والآثار، ويذكر من أقوال الأئمة، ويدرس بنفسه، ومشى على أن الواقدي متروك، وليس الأمر كذلك، وبخاصة هنا .

وبالجملة فالكتاب يحتوي على ٥٦٦ حديثًا وأثرًا أخرجها بإسناده، وحاول المحقق تخريجها، بعزوها والحكم عليها .

والكتاب مطبوع[١] بتحقيق د/ محمد رواس قلعة جي، وعبد البر عباس .

❁ ❁ ❁

دلائل النبوة لـ « قِوام السنة » :

ومن هذه الكتب « دلائل النبوة » لـ« قوام السنة » إسماعيل بن محمد بن الفضل أبي القاسم الأصبهاني المتوفى ٥٣٥هـ .

- و« قوام السنة » يذكر الأحاديث والآثار مسندة، بل وكثيرًا ما يذكر الحديث أو الأثر من أكثر من طريق .

- ونادرًا ما يتكلم على الحديث أو الآثار من حيث الصحة أو الضعف .

- وجاء دور المحقق فخرَّج الأحاديث والآثار، يكثر من عزوها لمصادرها .

- ويصدِّر الكلام بالحكم على الحديث أو الأثر، فيقول : صحيح، أو حسن، ثم يبرر هذا الحكم، فيجمع الطرق ويكثر من ذلك، ويترجم للرواة، ويراجع الكثير من المراجع يستبين تحديد الحديث، والرواة، والعلل .

- وحكمه على الحديث من خلال دراسته، ونادرًا ما يستفيد بأحكام الأئمة .

- وهو وإن كان لم يجمع كلام الأئمة في الحكم على الأحاديث، إلا أنه جمع كثيرًا من كلام الأئمة في تراجم الرواة، ودراسة الأسانيد، والعلل .

والكتاب بحمد الله مطبوع[٢] ،حقق القسم الأول منه الباحث/ مساعد بن

---

(١) طبعته دار النفائس، بيروت، لبنان .

(٢) طبعته دار العاصمة، الرياض، السعودية .

سليمان الراشد الحميد لنيل درجة الماجستير في العقيدة، من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية .

❁ ❁ ❁

عمل اليوم والليلة :

هذا نوع من التأليف في سيرة رسول الله ﷺ من خلال الأحاديث .

يذكر المؤلف فيه ما كان من رسول الله ﷺ في أذكاره، ودعائه، وكل أنشطة حياته ﷺ .

وإني بمشيئة الله تعالى أذكر بعض هذه المؤلفات، مما فيه الحكم على الحديث . فمن ذلك :

عمل اليوم والليلة للنسائي :

- اجتهد الإمام النسائي[1] في هذا الموضوع، ويعتبر أولَ من ألَّف في هذا العلم، والذي هو هَدْى رسول الله ﷺ من خلال الأحاديث .

- جمع فيه ألف حديث ومائة حديث وواحدًا وأربعين (١١٤١)، منها ما هو مرفوع وما هو موقوف .

- يسوق الحديث بإسناد، وأحيانًا يذكر للحديث أكثر من طريق .

- والنسائي إمام جهبذ خبير بالأسانيد والمتون والعلل، ومن هنا حينما يذكر الحديث بإسناد، يبين ما فيه من ضعف، وقد يورد طريقًا آخر له سلِمَ من الضعف .

- إنه يتكلم على الرجل الذي بسببه ضُعِّفَ الحديث، وربما يتكلم عن رجلين .

- وأيضًا فإنه أحيانًا يقوي الحديث من طريق على طريق آخر .

- والعناوين عنده تكون مفيدة في معرفة حال الأسانيد .

---

(١) هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أحد أئمة الإسلام، جهبذ في الحديث، صاحب كتاب السنن الذي هو أحد الكتب الستة، توفي ٣٠٣هـ.

وجاء محقق الكتاب أد/ فاروق حمادة، فحقق الكتاب لنيل درجة الدكتوراة من دار الحديث الحسنية بالرباط - وخرج الأحاديث:

- فعزا الحديث لعدد ممن أخرجه من أئمة الحديث، يحدد مكان الحديث في مصدره بدقة.

- ويقوم بدراسة عن الحديث عميقة.

- يجمع أقوال الأئمة، ويجتهد في دراستها في ضوء بعضها، ويراجع الكثير من مصادر الحكم ككتب العلل، والتخريج.

- يتجاوب مع كلام المؤلف - الإمام النسائي - فإذا ذكر النسائي شيئًا من دراسة الحديث، فإن المحقق - على الرغم من أنها كانت التجربة الأولى الدكتوراة - ينهض لبلورة الموضوع ليخلص بالحكم على الحديث من خلال أحكام الأئمة.

- إنه يترجم للرواة، ويدرس الأسانيد، ويجمع أقوال علماء الرجال، ليخلص برأيه في الحكم على الحديث.

والكتاب بحمد الله مطبوع شائع[١].

❁ ❁ ❁

عمل اليوم والليلة لابن السني[٢]:

- جمع فيه ٧٣٣ حديثًا في هدي رسول الله ﷺ.

- رتب هذه الأحاديث على الأبواب.

---

(١) الطبعة التي عندي هي طبعة الرئاسة العامة للإفتاء بالسعودية سنة ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

(٢) الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدينوري، تلميذ الإمام النسائي، وراوية كتبه، الإمام الحافظ المصنف المتوفى ٣٦٤هـ، ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٤٠، وشذرات الذهب ٣/ ٤٧.

- يذكر تحت كل باب ما يبينه من أحاديث .

- يجتهد في جمع الأحاديث ، حتى إنه يورد في الباب أكبر عدد من الأحاديث فيه .

- يذكر الأحاديث مسندة ، وربما ذكر للحديث أكثر من طريق .

* وجاء دور المحقق فاجتهد في تخريج الأحاديث :

- يصدر تعليقه بالحكم على الحديث .

- يعزو الحديث لعدد ممن أخرجه .

- يستعين بأحكام الأئمة والعلماء على الحديث .

- يبين سبب الحكم .

- يجتهد في إيراد المتابعات والشواهد .

والكتاب له أكثر من طبعة ، انتقيت واحدة منها[1] ، بتحقيق أبي محمد سالم ابن أحمد السلفي .

❁ ❁ ❁

موضوعات من السيرة :

هناك أبواب من السيرة أفردها مؤلفون ، وهذه خُرِّجت أحاديثها ، وسُجِّل الحكم عليها ، ولذا فهي من موضوعنا « المؤلفات التي فيها حكم على الحديث بالصحة أو الضعف » ، من هذه المؤلفات :

❁ ❁ ❁

جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام :

ألفه ابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١هـ .

---

(١) طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان .

- وموضوع الكتاب واضح من العنوان ، فهو في فضل الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ .

- بوّب المؤلف الكتاب ، وأورد فيه كثيرًا من الأحاديث والآثار .

- وابن القيم إمام موسوعي ، فهو يعزو الحديث أو الأثر لمن أخرجه من الأئمة ، وكثيرًا ما يسوق الإسناد من المؤلف إلى رسول الله ﷺ ، أو إلى الصحابي ، وإذا كان في الحديث سبب ضعف - كراوٍ ضعيف ، أو انقطاع في الإسناد - فإنه يتكلم على ذلك ويجلّي حال الحديث .

ويناقش قضايا الدراية ؛ كالرفع والوقف ، والإرسال والاتصال ، وأيضًا قضايا الرواية ؛ فلفظة كذا من رواية فلان ، ولفظة كذا ليست في الرواية الصحيحة ، ولفظة كذا صحيحة .

وجاء المحقق الفاضل/ مشهور بن حسن آل سلمان ، فعزا الأحاديث إلى من أخرجها ، وحدد أماكنها في مصادرها ، واجتهد في الحكم على الحديث ، ينقل عن الأئمة والعلماء ، وأحيانًا يحكم من دراسته ، يترجم للرواة ، ويدرس الأسانيد .

والكتاب مطبوع[1] ، ومن عجيب طبعته أنه حيثما يقول ابن القيم : قال الطبراني في المعجم الكبير ، يضيف المحقق بعد ذلك في الأصل رقم الجزء ورقم الحديث !! فيذكر (٨ /رقم ٧٦١١)[2] والقياس أن محمل ذلك إنما هو الهامش ، وأيضًا إن أرقام الأحاديث وضعت في أول المتن ، والقياس أن توضع في أول السند .



مرويات غزوة بدر :

جمع أحاديثها وآثارها وأخبارها الباحث/ أحمد محمد العليمي باوزير ونال

---

(١) طبعته دار ابن الجوزي ، الرياض ، جدة ، السعودية .

(٢) راجع ص ١٨٤.

بذلك درجة التخصص - الماجستير - من شعبة السنة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

يجمع الأحاديث والآثار من كتب السنة النبوية ، ويعزوها لمن أخرجها من الأئمة ، محددًا موضعها بالجزء والصفحة ، دون الكتاب والباب !! وأحاديث مسند أحمد أخذها من الفتح الرباني !!- مجتهدًا في الحكم على الحديث أو الأثر ، فينقل أحكام الأئمة والعلماء ، وأحيانًا يحكم على الحديث أو الأثر بدراسته هو ، فيترجم للرواة ، ويدرس الأسانيد والمتن .

وقدَّم المؤلف بعدة مقدمات ؛ ليؤسس بها لدراسة موضوعات السيرة عمومًا ، وهي مقدمات مفيدة لعلم السيرة .

والكتاب مطبوع متداول[1] ، وقد اشتمل على أكثر من (٢٥٠) حديثًا .

❁ ❁ ❁

السيرة النبوية في كتب السنة :

أخذت السيرة حيزًا من كثير من كتب السنة ، فعلى الرغم من أن أكثر من علماء السنة أفردوا مؤلفات للسيرة ، فإن الكثير منهم قد جعل لها قدرًا من كتاب في السنة ، ويعنينى هنا الكتب التي حُكم على أحاديثها بالصحة أو الضعف .

❁ ❁ ❁

السيرة النبوية في مسند أحمد بن حنبل :

رتب المرحوم الشيخ/ أحمد عبد الرحمن البنا مسند أحمد بن حنبل على الأبواب ، إلا أنه اختصره ، فحذف الحديث المكرر ، وحذف الأسانيد ، وسمى ذلك « **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** » .

ثم إنه شرحه في « **بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني** » ، فذكر سند

---

(١) عندي أول طبعة ، قام بها مكتبة طيبة ، المدينة المنورة ، السعودية .

الحديث ، وشرح غريبه ، وخرجه فعزاه لمن أخرجه وحكم عليه ، وعلق على الحديث . وطُبع هذا الكتاب مع الأول .

ولقد أخذتْ أحاديث السيرة النبوية من منتصف الجزء العشرين ، إلى أخر الجزء الثالث والعشرين ، أي : ثلاثة أجزاء ونصف :

« السيرة النبوية » من جـ٢٠ ص ١٧٥ إلى ج٢٢ ص١٦٧، وفيها ١٠١٧ حديث ، مذكورة بنصها تامًّا ، وإسنادها وعزوها لمن أخرجها ، ومحكوم عليها بالصحة أو الضعف ، و« مناقب الصحابة وقلة من التابعين » من ج٢٢ ص١٦٨ إلى ص٤٥١ وفيه ٤٦٣ حديث .

و« مناقب الخلفاء » ج٢٣ ص٤ إلى ص١٩٦ .

و« الفضائل » :

فضل الأمة ٢٣ / ١٩٧.

فضل العرب ٢٣ / ٢٢٣.

فضائل الأمكنة ٢٣ / ٢٤١ - ٢٨٥.

فضل مكة ٢٣ / ٢٤١.

فضل المدنية ٢٣ / ٢٤٩.

مسجد النبي ﷺ ٢٣ / ٢٧٠ - ٢٨٥.

فضائل أشياء أخري ٢٣ / ٢٨٥ - إلى أخر الجزء ص ٣٠٩، وكل ذلك فيه ٧٠١ حديث .

وعليه فعدد أحاديث السيرة فيه: ١٠١٧، و٤٦٣، و٧٠١ = ٢١٨١ حديث .

مع أن الشيخ البنا يشير إلى روايات أخري بها زيادات ، لكن لم يعطها رقما قد تكون في حدود الربع ، فيصبح عدد أحاديث السيرة ، وملحقاتها ٢٧٣١ حديث مبوبة ، ومسندة ، ومخرجة ، ومشروحة .

وطريقة الشيخ البنا في الحكم : أنه ينقل الأحكام عن الأئمة ، فإذا كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بذلك ، وإذا كان عند غيرهما ووجد حكمًا عليه نقله ، وإذا لم يجد حكما حكم بنفسه .

والكتاب بحمد الله مطبوع ، ونسأل الله أن يوفق من يرتب مسند أحمد على الأبواب ، مع التخريج والشرح .

❁ ❁ ❁

السيرة النبوية في كتب السنة الأخرى :

كثير من كتب السنة اختصت السيرة بقدر منها ، مع الحكم علي كل حديث . من ذلك :

- **صحيح البخاري** : اشتمل صحيح البخاري على عدد من الكتب في السيرة منها :

* كتب المناقب من حديث ٣٤٨٩ إلى حديث ٣٦٤٨ من ج٦ ص٥٢٥ إلى صـ٦٣٦ من طبعة السلفية .

* وكتاب فضائل الصحابة من حديث ٣٦٤٩ إلى حديث ٣٧٧٥ من ج٧ صـ٣ إلى صـ ١٠٩.

* وكتاب مناقب الأنصار من حديث ٣٧٧٦ إلى حديث ٣٩٤٨ من جـ٧ صـ١١٠ إلى صـ ٢٧٨.

* وكتاب المغازي من حديث ٣٩٤٩ إلى حديث ٤٤٧٣ من جـ٧ صـ٢٧٩ إلى آخر الجزء صـ٥٢١ ومن جـ٨ إلى صـ ١٥٤.

* ومجموع الأحاديث حوالي ألف حديث ، نصفها في السير ، ونصفها في المغازي ، على أني لم أذكر فيها كتب الجهاد ، ولا كتاب الأنبياء ، ولا فضل الصلاة في مكة والمدينة ، ولا فضائل المدينة ، فهي قرابة ألف حديث في

سيرته ﷺ وملحقاتها ، كلها أحاديث صحيحة بل من أصح الصحيح .

– **مستدرك الحاكم** : وفيه أحاديث كثيرة في سيرته ﷺ ، المجلد الثالث كله ، وقدر من بداية المجلد الرابع ، وهي أحاديث حكم عليها الحاكم ، وشاركه الذهبي وابن الملقن وغيرهما .

– **صحيح ابن حبان** : وفيه أحاديث كثيرة في سيرته ﷺ ، ففى الجزء العاشر ص ٣٣١ إلى صـ٢٤٨ من الجزء الحادي عشر كتاب السير ، ومعظم الأجزاء الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، وهذه الأحاديث صححها ابن حبان ، وراح محقق النسخ فبذل جهده في عزو الأحاديث والحكم عليها .

وهكذا توجد أحاديث السيرة في كثير من كتب السنة ، المحكوم على أحاديثها كما في : صحيح مسلم ، وموطأ مالك ، وعبد الرزاق ، وسنن الترمذي ، والدارمي ، والبيهقي ، وأيضًا في مجمع الزوائد ، والمطالب العالية .



الحكم على أحاديث الدعوة

«الترغيب والترهيب» .

«الزواجر عن اقتراف الكبائر» .

«رياض الصالحين» .

«إحياء علوم الدين» .

«لطائف المعارف» لابن رجب .

«مدارج السالكين» .

«كتب الأذكار» .

«كتب الزهد» .

«الطب النبوي» .

الحكم على أحاديث الدعوة:

الدعوة إلى الله تعالى علم يشمل الإسلام كله، فالداعية يحتاج لكتب أحاديث الأحكام، والعقائد، والسيرة، والتفسير، إنه يحتاج لكتب السنة النبوية، سواء كتب المتون أو كتب التخريج، شأنه في ذلك شأنه مع بقية كتب الإسلام.

ولكن هناك كتب هي بالدعوة ألصق، فعلاقتها بخطبة الجمعة أقوى، وهي مصدر المواعظ وتهذيب النفوس.

وهذه الكتب، منها: ما اشتمل على كثير من الأحاديث النبوية، والتي يمكن تقسيمها إلى:

١- كتب الترغيب والترهيب.

٢- كتب الأذكار والدعوات.

٣- كتب الزهد والرقائق.

وهذه في كل منها كتب كثيرة، والذي يعنيني هنا الكتب التي فيها حكم على الأحاديث بالصحة أو بالضعف.

أولًا: كتب الترغيب والترهيب، وهي الكتب التي ترغِّب في الطاعات، وترهِّب من السيئات، وهي كثيرة، أذكر منها:

الترغيب والترهيب للمنذري:

جمع فيه كثيرًا من أحاديث الترغيب والترهيب، ورتبها على الكتب والأبواب.

وطريقته أن يذكر نص الحديث كاملًا، والصحابي الذي رواه عن رسول الله ﷺ، ويعزوه لمن أخرجه من الأئمة، ويُعرِّف بحال الحديث من حيث الصحة أو الضعف.

وطريقته في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف كما يلي :

أ- إذا كان الحديث صحيحًا أو حسنًا أو قريبًا من ذلك كالجيد والقوى صدَّره بـ «عن» ، ولم يناقش قضية التصحيح أو التحسين أو ما قاربهما ، وهذا غالبًا ما يكون في كتب من اشترط الصحة كالبخاري ، ومسلم ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والضياء المقدسي ، في المختارة ، وابن الجارود في المنتقي ، وابن السكن في الصحاح ، وأبي عوانة في مسنده ، وكذا بقية الستة ، ومن جمع وانتقى من المحدثين .

ب- إذا كان الحديث فيه مغمز كإرسال ، أو انقطاع ، أو إعضال ، أو راو مبهم ، أو ضعيف وُثِّق ، أو ثقة ضُعِّف ، أو رُوِي مرفوعًا والصحيح وقفه ، أو متصلًا والصحيح إرساله ، أو كان إسناده ضعيفًا لكن صحَّحه أو حسَّنه بعض من أخرجه ، فإنه يصدره أيضًا بلفظ «عن» ويناقش هذا المغمز ، ويحكم عليه من خلال هذه المناقشة التي تبين حال الإسناد والمتن ، وأيضًا من خلال الشواهد .

ولقد احتاج هذا النوع إلى ترجمة للرواة الذين يُغمز الحديث بسببهم ، فأفرد في آخر الكتاب «باب ذكر الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في هذا الكتاب» رتبهم على حروف المعجم في الأسماء ثم الكنى ، وترجم لكل منهم ترجمة موجزة ، ركز فيها على بيان حاله من حيث الجرح أو التعديل[1] .

والغالب على هذا النوع أنه حسن أو جيد أو قوى .

جـ- إذا كان الحديث بعيدًا عن التحسين ، كأن يكون في إسناده من قيل فيه «كذاب» أو و«وضاع» أو «متهم» أو «مجمع على تركه» أو «مجمع على ضعفه» أو «ذاهب الحديث» أو «هالك» أو «ساقط» أو «ليس بشيء» أو «ضعيف جدًّا» أو «ضعيف» أو فيه «من لم ير فيه توثيقًا» .

---

(١) في الطبعة التي معي ج٤ ص١٤٠٨ - ١٠٧٢.

وهذا النوع يصدره بلفظة « رُوي » ولا يتكلم عليه من حيث بيان حاله .

وهذا النوع عند تخريجه ودراسته ، وجمع الشواهد والمتابعات يظهر منه أحاديث مقبولة ، يبدو أن المنذري لم يكن عنده الوقت لدراستها ، وعليه فما ذكره بهذه الطريقة ليس معلمًا بشدة ضعفه في حقيقة الأمر وواقع الحال .

وهذا القسم قليل بالنسبة لأحاديث الكتاب .

وهكذا فالكتاب مفيد في الحكم على كثير من أحاديث الترغيب والترهيب ، والمنذري إمام حافظ ، اعتمد على أحكام سابقيه من أئمة الحديث ، وبذل جهده ، وحكمه على الحديث دقيق وتلقاه العلماء بالتقدير .

والكتاب مطبوع عدة طبعات .

وله مختصرات منها « مختصر ابن حجر » ، ومختصر الدكتور/ يوسف القرضاوي .

وتناول الشيخ الألباني أحاديث كتاب الترغيب والترهيب للمنذري وجعلها قسمين :

١- صحيح الترغيب والترهيب

٢- ضعيف الترغيب والترهيب .

وجعل لكل قسم كتابًا خاصًا به .

أما الصحيح فجمع فيه : الصحيح لذاته ، والصحيح لغيره ، والحسن لذاته ، والحسن لغيره .

يذكر الحديث كما في الترغيب ، ويذكر مقابله في الهامش الحكم عليه ، وإذا اختلف حال الإسناد عن حال المتن ، كتب الحكم على الإسناد مقابل اسم الصحابي ، وحكم المتن مقابل بداية المتن .

وجعل صلب الكتاب لكلام المنذري ، أما الحكم ففي الهامش الجانبي ، وأما

التعليق على كلام المنذري ففي الهامش الذي في أسفل الصفحة .

ويبين الموقوف ، وأنه حسن موقوف كما رقم ٥٧٤، أو أنه صحيح موقوف كما في رقم ٥٧٥، أما المرفوع فيقتصر على : صحيح أو صحيح لغيره ، ويختصر « صحيح » إلى ص فيكتبها ص لغيره أو حسن ، أو حسن لغيره ، ويختصر حسن حـ فيكتبها حـ لغيره .

أما الضعيف فجمع فيه : ضعيف جدًّا ، موضوع ، منكر ، شاذ .

ووضع الحكم على الحديث في هامش الصفحة الجانبي مقابل رقمه وبدايته ، لكنه لا يبين سبب هذا الحكم إلا نادرا ، وبخاصة إذا اختلف مع المنذري .

والألباني قد يستدرك على المنذري في التخريج .

والكتابان طبعتهما مكتبة المعارف بالرياض – السعودية .

❁ ❁ ❁

الزواجر عن اقتراف الكبائر ، لابن حجر الهيتمي ، المتوفى ٩٤٧هـ .

جمع فيه عددًا كبيرًا من الكبائر ، وحذر منها بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والقصص ، يحقق في كون هذا الذنب كبيرة .

يعزو الحديث لمن أخرجه ، وقد يكون ذلك معلمًا بحاله ، كأن يكون الحديث في الصحيحين ، أو في أحدهما ، أو عند الترمذي وحكم عليه ، فينقل الهيتمى حكم الترمذي ، أو عند الحاكم فينقل حكمه عليه .

وقام أحد المحققين وهو الدكتور/ محمد محمد تامر فاجتهد في تخريج الأحاديث ، أما الآثار فلم يعرج عليها ، يعزو الحديث لمن أخرجه ، ويجتهد في جمع أحكام الأئمة والعلماء عليه بالصحة أو الضعف ، وقد أكثر من الاعتماد على عمل الشيخ الألباني رحمه الله تعالى .

والكتاب مطبوع في جزءين طبع في الزهراء للإعلام العربي بمصر .

رياض الصالحين:

جمع فيه الإمام النووي قرابة ألفي حديث في الأخلاق والآداب، كلها في دائرة القبول.

يذكر متن الحديث وراويه الأعلى، ويذكر من أخرجه من الأئمة، وجُلُّ اعتماده على الكتب الستة، فإن كان في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بالعزو إليهما إذا ذاك معلم بالصحة، وإن كان في غيرهما، وحكم المؤلف على الحديث نقل حكمه؛ كحكم الترمذي والحاكم، واعتمد على حكم الترمذي وسكوت أبي داود.

وقام محققو الكتاب بدراسة الأحاديث، ومن ذلك طبعة مؤسسة الرسالة ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م والتي حققها الشيخ شعيب الأرنؤوط، اجتهد في مشاركة المؤلف في عزو الأحاديث والحكم عليها.

❁ ❁ ❁

– **إحياء علوم الدين، للإمام أبي حامد الغزالي**، المتوفى ٥٠٥هـ:

ألف الغزالي هذا الكتاب بقصد النصيحة للمسلمين، كي يهتموا بعلوم الدين، ويعودوا إلى الحق والصراط المستقيم.

ذكر فيه كثيرًا من موضوعات الإسلام من العبادات والمهلكات والمنجيات، يستدل بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ويعرج على القصص والأحوال.

لكنه لم يلتزم في الأحاديث بالمقبول، ولم يلتزم في القصص بالمعقول.

والمحدثون جهودهم قوية، يتناولون أي كتاب اشتمل على أحاديث بدراسة أحاديثه والحكم عليها، ومن هنا خرّجوا أحاديث كتاب «الإحياء» وميزوا مقبولها من مردودها، فممن خرّج أحاديثه الحافظ العراقي في تخريج صغير وكبير، والحافظ ابن حجر، والقاسم ابن قطلوبغا الحنفي، وابن السبكي.

- شرح الإحياء :

وجاء العلامة مرتضى الزَّبيدي محمد بن محمد الحسيني المتوفى ١٢٠٥ فشرح الإحياء شرحًا ركز فيه على الناحية الحديثية ، فخرج الأحاديث بأن عزاها لمن أخرجها ، وحكم عليها بالصحة أو الضعف ، وكثيرًا ما يزيد أحاديث يخرجها أيضًا ويحكم عليها ، لقد زاد في مادة الكتاب العلمية ، وكان معتدلًا في حكمه على ما أورده الغزالي من نصوص وقضايا ، وذكر له مقدمة في غاية الأهمية ، وسمى هذا الشرح « إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين » وهذا الشرح مطبوع شائع .

واختصر ابن الجوزي ٥٩٧هـ الإحياء وسمى مختصره « منهاج القاصدين » .

واختصر ابن قدامة ت٦٨٩هـ « منهاج القاصدين » وسماه « مختصر منهاج القاصدين » ، وإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفى بعزوه إليهما ، وهو معلم بمن أخرج الحديث ، ومعلم بالصحة ، أما في غير الصحيحين فإنه يذكر الصحابي والمتن ، وجاء دور المحقق ، وبين يدى طبعتان : طبعة مكتبة الصفا بالقاهرة ، وطبعة مكتبة الإيمان بالمنصورة اجتهد محقق كل طبعة في تخريج أحاديث الكتاب ، وفي كل طبعة من التخريج ما ليس في الأخرى .

❁ ❁ ❁

لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف :

مؤلفه الحافظ ابن رجب الحنبلي المحدث الفقيه الواعظ المتوفى ٧٩٥هـ .

مزج فيه ابن رجب بين الدعوة للخيرات ، والمواعظ الرقيقات .

تكلم فيه عن المناسبات التي لله فيها نفحات ، فنصح ودعا إلى اغتنامهما ليصل المسلم إلى رحمة الله وفضله .

وهو كتاب عظيم في بابه ، جمع فيه مؤلفه بين الآيات القرآنية ، والأحاديث

النبوية، يفسر الآيات، ويشرح الأحاديث بأسلوب رائق، ويذكر من أقوال السلف، ومن قصص الأنبياء والصالحين ما يعظ ويذكر بالله تعالى.

وابن رجب محدث يأتي بالأحاديث على وجهها، ويعزوها لمن أخرجها أحيانًا.

وجاء محقق الكتاب فخرَّج الأحاديث، واجتهد في الحكم عليها ما أمكنه.

وهذه طبعة دار ابن كثير بدمشق وبيروت بتحقيق الشيخ الفاضل/ ياسين محمد السوَّاس.

❁ ❁ ❁

- مدارج السالكين:

كتاب شرح فيه الإمام ابن القيم كتاب الهروي «منازل السائرين» أبانا فيه عن المنهج السوى الذي يرسمه القرآن والسنة، والذي يجب على المسلم أن يتبعه، من السير السوى على المنهج الإسلامي، عارفًا لكل مسألة دليلها، غير عابئ بما عليه مَن لا دليل لهم من الكتاب والسنة.

تناول ابن القيم هذا المنهج موضحًا الدليل من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية، يعزو الأحاديث لمن أخرجها غالبًا، ويحكم عليها أحيانًا.

وجاء المحققون بعد ذلك فاجتهدوا في دراسة الأحاديث، والنسخة التي بين يديّ والتي هي من منشورات المكتبة العصرية ببيروت والتي هي بتحقيق الداني ابن منير آل زَهْوي ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، اجتهد فيها المحقق في عزو الأحاديث والحكم عليها سواء من أحكام السابقين أو المعاصرين؛ كالشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني رحمهما الله تعالى. ولربما استدرك على المؤلف كما في حديث: «يصبح على كل سُلاَمَى»[1]، فلقد قال المؤلف: متفق عليه، فبين المحقق أنه في البخاري وليس في مسلم.

---

(١) ٢/ ٢٣٨.

وكما في حديث : « إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا » ، صححه المؤلف ، فبين المحقق أنه ليس في الصحيح ، ونقل عن الألباني أنه ضعيف[1] .

*** ومن كتب الدعوة أيضًا ذات الموضوع الواحد :**

– **القول المبين في أخطاء المصلين** ، تأليف الشيخ الفاضل/ مشهور حسن سلمان ، تناول هذه الموضوع باستفاضة ، واجتهد في تخريج الأحاديث ، يعزوها ويحكم عليها ، بل يعزو الأقوال لقائليها ، يذكر بعض ذلك في الأصل ، وبعضه الآخر في الهامش .

والكتاب من مطبوعات دار ابن القيم بالسعودية .

– **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة** لابن القيم المتوفى ٧٥١هـ .

ذكر فيه كثيرًا من الأحاديث في هذا الموضوع ، يعزوها وقد يحكم عليها .

وجاء المحقق/ على بن حسن بن على بن عبد الحميد الحلبي الأثري فخرَّج أحاديث الكتاب ، يعزوها ويحكم عليها بالصحة أو الضعف .

والكتاب طبعته دار ابن عفان بالسعودية .

– **الهجر في الكتاب والسنة ، أو إضاءة الشموع في بيان الهجر الممنوع والمشروع » .**

ألفه العالم الفاضل/ مشهور حسن محمود سليمان . جمع فيه أحاديث هذا الموضوع ، ودرسها دراسة واسعة في تخريج الأحاديث ، يعزوها وينقل كلام الأئمة عليها ، ويجتهد في تراجم الرواة ، ودراسة الأسانيد ، ويخلص للحكم النهائي على الحديث ، ووضع للكتاب فهرسًا للآيات القرآنية ، وفهرسًا للأحاديث ، وفهرسًا للآثار .

---

(١) ٣/ ٢٦ .

والكتاب طبعته دار ابن القيم بالسعودية ، ودار ابن عفان بمصر .

*** ومن الكتب في هذا الباب : الدعوة .**

* مجموعة من كتب الأستاذ الدكتور فضل إلهى ، تكلم في كل كتاب منها عن موضوع من موضوعات الدعوة ، وخرّج الأحاديث ، فعزاها وحكم عليها ، منها :

- السلوك وأثره في الدعوة إلى الله تعالى .
- التدابير الواقية من الزنا في الفقه الإسلامي .
- التدابير الواقية من الربا في الإسلام .
- حب النبي ﷺ وعلاماته .
- الحسبة : تعريفها ومشروعيتها وجوبها .
- الحسبة في العصر النبوة وعصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم .
- شبهات حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
- الحرص على هداية الناس في ضوء النصوص وسير الصالحين .
- من صفات الداعية : اللين والرفق .
- مسئولية النساء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ضوء النصوص وسير الصالحين .
- مفاتيح الرزق في ضوء الكتاب والسنة .
- فضل آية الكرسى وتفسيرها .
- من صفات الداعية : مراعاة أحوال المخاطبين في ضوء الكتاب والسنة .
- أهمية صلاة الجماعة في ضوء النصوص وسير الصالحين .
- حكم الإنكار في مسائل الخلاف .
- قصة بعث أبي بكر جيش أسامة رضي الله عنهما : « دراسة دعوية » .

- الاحتساب على الوالدين : مشروعيته ، ودرجاته ، وآدابه .

- الاحتساب على الأطفال .

وغير ذلك من المؤلفات كثير ، منها الذي طُبع عدة طبعات ، وبعضها طبع باللغة الأردية . ومن منهج المؤلف تخريج الأحاديث ، بعزوها والحكم عليها ، بنقل الحكم عن الأئمة والعلماء .

❁ ❁ ❁

- **كُتب الأذكار**[١] :

نظرًا لما للذكر من فضائل ، وما يتعلق به من مسائل ، فلقد أفرد فيه علماء المسلمين مؤلفات ، ذكر منها محقق الأذكار للنووي ما يزيد على الخمسين كتابًا[٢] ، ويعنيني هنا ما اشتمل على حكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، من ذلك :

* **الأذكار للنووي** : يذكر الحديث وراويه الأعلى ، ويعزوه لمن خرجه ، ويحكم عليه وحكم النووي على الحديث له قيمته العالية ، فهو إما نقل عن أئمة أعلام كالبخاري ومسلم والترمذي ، وإما باجتهاد منه وهو في هذا جهبذ ، والكتاب مطبوع ، وله طبعات فيها إضافة في باب عزو الأحاديث والحكم عليها ، من أجودها فيما اطلعت عليه طبعة مؤسسة الرسالة ودار المؤيد - السعودية .

ولقد قام الحافظ ابن حجر « صاحب فتح الباري بشرح صحيح البخاري » بإملاء تخريج لأحاديث كتاب الأذكار هذا ، أجاد فيه في العزو والحكم ، وأضاف جهده لجهد النووي فازداد الكتاب تحقيقًا وتدقيقًا . وكتاب ابن حجر هذا اسمه ، « نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار » وهو مطبوع شائع ،

---

(١) أعني به ما يشمل الدعاء أيضًا .

(٢) ص١٠ في المقدمة .

والنسخة التي بين يديّ طبعة دار الكتب العلمية ببيروت ، وتحقيق محمد علي سمك ، وتقع في مجلدين وللأستاذ/ حمدي عبد المجيد السلفي تكملة لكتاب ابن حجر هذا .

❁ ❁ ❁

* **عدة الحصن الحصين** ، لابن الجزري (ت ٨٣٣) : ذكر فيه الكثير من الأذكار والدعاء يعزو الحديث لمن أخرجه ويحكم عليه بالصحة أو الضعف .

ولقد شرحه الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) « تحفة الذاكرين » فأضاف الكثير في باب عزو الحديث والحكم عليه ، والكتابان مطبوعان عدة طبعات ، وبعض الطبعات فيها إضافات في هذا الباب .

❁ ❁ ❁

* **الكلم الطيب** ، لابن تيمية المتوفى ٧٢٨هـ : ذكر فيه كثيرًا من أحاديث الأذكار مرتبة على الأبواب ، يذكر الحديث براويه الأعلى ، ويعزوه ، ويحكم عليه .

ولقد شرحه الإمام العيني في « العلم الهيب في شرح الكلم الطيب » فزاد في هذا الباب ؛ أي : تخريج الحديث زيادات مفيدة .

وحقق « العلم الهيب » أبو المنذر - خالد بن إبراهيم المصري - وأخذ على ابن تيمية أثرين رقم ٢٣١، ٢٣٢ واشتدّ على ابن تيمية ، ولا أوافقه في ذلك .

❁ ❁ ❁

* **عمل اليوم والليلة** ، للنسائي صاحب السنن الذي هو أحد الكتب الستة والمتوفى ٣٠٣هـ ، رتبه على الموضوعات ، يذكر الحديث بإسناده ومتنه ، وقد يذكر ما فيه من سبب لضعف[1] ، والنسائي إمام جهبذ ، وكلامه في هذا مفيد للغاية .

وجاء دور المحقق - وهو الدكتور/ فاروق حمادة - فخرّج الأحاديث ،

---

(١) راجع حديث رقم ٢٩٧ باب ما يقول : إذا أفطر عند أهل بيت : « أفطر عندكم الصائمون » .

وعزاها وحكم عليها .

* **عمل اليوم والليلة** ، لابن السني ، المتوفى ٤٦٣هـ ، تلميذ النسائي ، رتب فيه أحاديث الأذكار على الموضوعات ، يسوق الحديث بإسناده ومتنه ، وتناول المحققون الكتاب بالدراسة ، والطبعة التي بين يدي خرَّج أحاديثها أبو محمد سالم بن أحمد السلفى ، يعزو الأحاديث ، ويحكم عليها نقلًا عن الأئمة السابقين والمعاصرين ، ويكثر عن د/ فاروق حمادة محقق كتاب النسائي ، كما يكثر عن تخريج الشيخ الألباني ، وهو طبع في مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .

❁ ❁ ❁

– الوابل الصَّيِّب من الكلم الطيب لابن القيم :

قدم بعدة موضوعات ، ثم بدأ بشرح حديث يحيى بن زكريا : « إن الله تبارك وتعالى أمرني بخمس كلمات ... » الحديث[1] وأطال النفس في موضوع « الأذكار » حتى شملت بقية الكتاب[2] .

وابن القيم أحيانًا يعزو الحديث ، وأحيانًا يحكم عليه .

وجاء المحقق الفاضل/ مصطفى بن العدوي ، فبذل جهده في عزو الأحاديث والحكم عليها .

والكتاب طبعته دار الصحابة بطنطا ، بمصر .

❁ ❁ ❁

– كتاب الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة : للأخ الفاضل/ مصطفى ابن العدوي .

ذكر فيه (٦٩٣) حديثًا بأسانيدها ومتونها ، والمؤلف من أهل زماننا ، لكنه

---

(١) ص ٢٩.

(٢) من ص٥٨ إلى آخر الكتاب ص ٢٦٠.

يسوق الإسناد من مؤلفي الكتب المسندة ، فيقول : قال البخاري : حدثنا فلان ، وأخبرنا فلان ، إلى رسول الله ﷺ ويسوق المتن .

وكذلك عن مسلم ، وعن أحمد ، وعن ابن السنى ، وغيرهم .

ويخرج الحديث فيعزوه لغير من أسنده عنه ، ويحكم عليه بالصحة أو الضعف ، ويستفيد بأحكام سابقيه ، وكثيرًا ما يبذل جهده .

والكتاب مطبوع طبعته دار ابن عفان بالخبر - السعودية .

❁ ❁ ❁

- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان :

ألفه الإمام ابن القيم المتوفى ٧٥١هـ أراد أن يبين فيه حيل الشيطان ووسائله في إيقاع الإنسان في المعاصي في كل أنواعها .

وابن القيم متمكن في الحديث ، من هنا يورد الأحاديث من حفظ دقيق ، ودراية بالصحة أو غيرها .

وكثيرًا ما يعزو الأحاديث لمن أخرجها ، وكثيرًا ما يحكم عليها بالصحة أو الضعف .

وجاء دور التحقيق فتناول المحققون الأحاديث بالعزو والحكم .

والنسخة التي بين يدي محققة ، وأحاديثها مخرجة ، وهي من منشورات المكتب الثقافي بالقاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م بتحقيق/ رضوان جامع رضوان .

❁ ❁ ❁

- خُطَبُ العام من الكتاب والسنة :

تأليف الأخ الفاضل الشيخ أبي عبد الله مصطفى بن العدوي ، من علماء عصرنا ومصرنًا .

بَيّنَ منهجه في أول الكتاب ، وهو أنه تناول الموضوعات بالدراسة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، واشترط في الأحاديث والآثار أن تكون في دائرة

القبول ، أما المردود من الأحاديث والآثار فلم ينزل إليه .

يُخَرِّج الحديث فيعزوه ويحكم عليه ، يسوق ذلك بإيجاز حتى لا يُثْقِل كاهل الكتاب بالهوامش . والنسخة التي عندي من طبع مكتبة مكة ، بطنطا ، مصر عام ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م ، والمجلد فيه أربعة وعشرون موضوعًا ، تصلح خُطَبًا ودروسا ومحاضرات ، وتفهم الإنسان الكثير من أمور الإسلام ، وهو مفيد للخطباء والدعاة وطلاب العلم والباحثين .

❁ ❁ ❁

- السلسلة الذهبية .

كتاب يحتوي على مجموعة دروس أو مجالس ألقاها الأخ الداعية الشيخ/ محمود المصري أبو عمار .

وهذه الموضوعات - كما هو واضح من عنوانها « السلسلة » - مرتبة ترتيبًا موضوعيًا ، ومفيدة للدعاة والدارسين وطلاب العلم والباحثين .

ويستدل بالآية القرآنية فيذكر سورتها ، ورقمها .

ويستدل بالحديث النبوي ، فيعزوه لمن أخرجه ، ويذكر الحكم عليه بالصحة أو غيرها ، ينقل الحكم عن المتقدمين والمعاصرين ، وبخاصة عن الشيخ الألباني ، وربما بذل جهده في دراسة الحكم على الحديث[١] .

والكتاب من طبع دار التقوى - مصر ، وهو عدة أجزاء .

❁ ❁ ❁

- قضايا اللهو والترفيه :

ألفه مادون رشيد ، ونشرته دار طيبة بالرياض بالسعودية - حرص مؤلفه على تخريج الأحاديث ، يعزوها لمن أخرجها ، ويحكم عليها بالصحة أو الضعف ، ينقل

---

(١) راجع ج٢ ص٣٨٢ هامش .

ذلك عن الأئمة السابقين أو المعاصرين ، وربما بذل جهده وحكم على الحديث .

أما الآثار فإن أوردها في محل الاستدلال والاحتجاج فإنه يحكم عليها ، أما إن أوردها في معرض الاستئناس والمتابعة فإنه يعزوها إلى أحد مصادرها دون بيان درجتها ، والإحالات عنده واضحة ، وعنده فهرس للأحاديث .

وهذا الكتاب بمثابة التكملة لكتاب « **الشريعة الإسلامية والفنون** » تأليف/ أحمد مصطفى على القضاة ، طبع في دار الجبل بيروت ، ودار عمار بعمان الأردن ، إلا أن كتاب الشريعة هذا لم يجتهد مؤلفه في الحكم على الحديث .

وفي موضوعه أيضًا : كتاب « **بغية المشتاق في حكم اللهو واللعب والسباق** » تأليف د/ حمدى شلبي طبع في دار ابن سينا بالقاهرة .

وأيضًا كتاب « **اللهو المباح في العصر الحديث** » طبع في مكتبة الصحابة بطنطا مصر . وسبق ذلك ابن حجر الهيتمى في كتابه « **كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع** » ، فخرّج أحاديثه وفق منهجه ومعاصريه .

وكذلك الحافظ ابن رجب في كتابه « **تنزيه الأسماع عن محرمات السماع** » خرّج الأحاديث ، واجتهد محققه في الحكم عليها .



– كُتب الزهد :

من الكتب المهمة في الدعوة كتب الزهد ، وفي المكتبة الإسلامية الآن ما يقارب ثمانين كتابًا[1] في الزهد ، معظمها أحاديث معزوة ومحكوم عليها بالصحة أو الضعف .

---

(١) راجع مقدمة محقق الزهد لابن المبارك ص١٤ – ١٦ ذكر فيها سبعة عشر كتابًا ، ومقدمة محقق الزهد لوكيع ، ذكر فيها اثنين وستين كتابًا ، وزاد في مقدمة الزهد لهناد أربعة عشر كتابًا ليصل إلى ستة وسبعين كتابًا .

ولقد جمع أحد المشتغلين بالعلم، وهو محمد شريف أحاديث عدد من هذه الكتب في فهرس واحد سماه «موسوعة فهارس كتب الزهد»(١).

جمع فيه أحاديث وآثار عشرة كتب، ويعنيني هنا الكتب التي فيها حكم على أحاديثها بالصحة أو الضعف، ومنها:

* **الزهد**، للإمام هنّاد بن السّري الكوفي، المتوفى ٢٤٣، والكتاب مرتب على الأبواب يورد المؤلف الحديث أو الأثر بالإسناد والمتن، وقام المحقق بتخريج الأحاديث والآثار؛ فعزاها لمن أخرجها، وحكم عليها بالصحة أو الضعف، مستفيدًا بجهود الأئمة السابقين، وباذلًا جهده. والكتاب مطبوع شائع، طبعته دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت.

❁ ❁ ❁

– **الزهد والرقائق**، لعبد الله بن المبارك المتوفى ١٨١هـ.

مرتب على الموضوعات، يسوق الأحاديث والآثار بأسانيدها، وفي آخر الكتاب زوائد رواية نعيم بن حماد، تبدأ من صفحة رقم (١) والأحاديث والآثار أيضًا تبدأ من رقم (١).

وقام الفاضل الشيخ/ أحمد فريد بتخريج الأحاديث والآثار التي في الكتاب، يعزوها، ويترجم للرواة ويحكم عليها. طبعته الدار السلفية بالإسكندرية بمصر.

❁ ❁ ❁

– **الزهد، للإمام وكيع بن الجراح**، المتوفى ١٧٩هـ.

مرتب على الأبواب، يسوق الأحاديث والآثار بأسانيدها، وإسناده عال، ولم يتعرض لبيان حال الأحاديث والآثار.

وجاء المحقق الشيخ/ عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي فحقق الكتاب ونال به

---

(١) طبعته دار ابن الجوزي بالسعودية.

درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

أطال النفس في دراسة الأسانيد ، والترجمة للرواة ، والحكم على الأحاديث والآثار بالصحة أو الضعف ، وجمع المتابعات والشواهد ، وخرّجها وحكم عليها كما صنع له مقدمة زادت عن مائتي صفحة ، ووضع له فهارس متنوعة : فهرسًا للآيات ، وفهرسًا للأحاديث ، وفهرسًا للآثار ، ... إلخ .

* **الزهد** ، للإمام أحمد بن حنبل ، المتوفى ٢٤١هـ ، وطبعة ابن رجب فيها خدمة للكتاب ، وتقوم مجموعة من الباحثين بإعداده رسائل ماجستير .

❁ ❁ ❁

الزهد ، للإمام أسد بن موسى الملقب « أسد السنة » ، المتوفى ٢١٢هـ ، والكتاب مرتب على الأبواب ، يورد المؤلف الأحاديث والآثار بأسانيدها . وجاء المحقق فعزا الأحاديث والآثار ، وحكم عليها بالصحة أو الضعف ، يعتمد على أقوال الأئمة ، ويبذل جهده .

والكتاب مطبوع بتحقيق الأخ الفاضل/ أبي إسحاق الحويني الأثري . نشرته مكتبة التوعية الإسلامية ومكتبة الوعي الإسلامي كلتاهما بمصر .

* **الزهد** ، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل المتوفى ٢٨٧هـ .

مرتب على الأبواب ، يورد المؤلف الحديث أو الأثر بالإسناد ، والمحقق يعزو الحديث أو الأثر ، ويحكم عليهما بالصحة أو الضعف .

والكتاب مطبوع بتحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد ، نشرته الدار السلفية بالهند .

* **الزهد** ، لأبي داود السجستاني صاحب « السنة » الذي هو أحد الكتب الستة .

وهو مرتب على الشخصيات ، يذكر الحديث - وهي فيه نادرة جدًّا - أو الأثر بإسناده . ويأتي المحقق فيعزو الحديث أو الأثر ويحكم عليه بالصحة أو

الضعف ، ولقد صنع فهرسًا جيدًا في آخر الكتاب ييسر الوصول للمراد .

والكتاب طبعته الدار السلفية بالهند بتحقيق ضياء الحسن السلفي ، وفيه خمسمائة وخمسة عشر أثرًا (٥١٥) .

❁ ❁ ❁

- كتاب الدعاء للطبراني :

جمع فيه الأدعية المأثورة عن رسول الله ﷺ ، ورتبها على الأبواب ، يذكر الحديث بإسناده ومتنه .

وجاء دور المحقق ، فخرَّج الأحاديث والآثار ، يعزوها لمن أخرجها غير الطبراني ، ويحكم عليها بالصحة أو الضعف .

والكتب مطبوع طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت بتحقيق الأخ الفاضل الدكتور/ محمد سعيد بخارى .

- كتاب الترغيب في الدعاء والحث عليه ، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسى المتوفى ٦٠٠هـ :

جمع فيه مؤلفه (١٣٦) حديثًا وأثرًا في موضوعه - الترغيب في الدعاء والحث عليه - وطريقته : أن يسوق الأحاديث والآثار بإسناده ، وربما عزا إلى الكتب السبعة : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأحمد .

وجاء دور المحقق الأخ الأستاذ الدكتور/ فالح بن محمد فالح الصغير ، فخرَّج أحاديث الكتاب ، عزاها وحكم عليها .

والكتاب طبعته دار العاصمة بالرياض السعودية .

❁ ❁ ❁

الحكم على أحاديث الطب النبوي :

المحافظة على صحة الإنسان هدف إسلامي ، من هنا جاءت آيات قرآنية

وأحاديث نبوية كثيرة في ذلك .

وموضوع هذا الكتاب يقتضى الاهتمام بالكتب التي فيها الحكم بالصحة أو الضعف على الأحاديث التي في الطب النبوي ، من هذه الكتب :

- الطب النبوي لابن القيم :

وهو جزء من كتابه « زاد المعاد في هدى خير العباد » ففيه مجلد خاص بالطب النبوي ، أورد فيه أحاديث كثيرة .

وابن القيم إمام موسوعي يورد الأحاديث بكثرة ، ويعزوها - في الكثير الغالب - لمن أخرجها ، وربما حكم عليها بالصحة أو الضعف ، وجاء محققا الكتاب فأتموا العمل ، يعزون الأحاديث لمن أخرجها ، ويحكمون عليها بالصحة أو الضعف ، ويشاركون المؤلف في إيراد الأحاديث ، ويذكرون طرق الحديث ، ويبحثون عن صححيها .

والنسخة التي بين يديّ طبعتها مؤسسة الرسالة ، بتحقيق الشيخ/ شعيب الأرناؤوط والشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، وتقع في ستة أجزاء ، الجزء الرابع منها كله في الطب النبوي وفيه فهرس للموضوعات .

أما الجزء السادس (الأخير) فهو خاص بالفهارس ، وفيه فهرس للأحاديث والآثار من صـ٣١ إلى صـ١٧٩ لكتاب الطب النبوي وغيره من كتب سيرة رسول الله ﷺ ، ولقد اشتمل هذه الفهرس على قرابة أربعة آلاف وخمسمائة حديث ، وبه تصل للحديث في الطب النبوي سريعًا .

وبالمكتبة طبعة ثانية لكتاب الطب النبوي لابن القيم بتحقيق الدكتور/ محمد محمد تامر ، ومحمد السعيد ، طبعتها دار الفجر للتراث بمصر ، خرّجا فيها الأحاديث ، فعَزَوْها لمن أخرجها ، وحكما عليها بالصحة أو الضعف .



- **الطب النبوي «المنهج السوى والمنهل الروي في الطب النبوي»**، للحافظ السيوطي .

مرتب على الموضوعات ، يذكر السيوطي الأحاديث ، ويعزوها لمن أخرجها ، وقد يحكم عليها بالصحة أو الضعف ، والسيوطي إمام حافظ يورد الأحاديث بكثرة ، ذكر فيه (٦٦٧حديث) . وقام المحقق بإضافة جهده في عزو الأحاديث والحكم عليها ، سواء نقل الحكم عن سابقين أو اجتهد هو فيه .

نال به محققه درجة الماجستير ، ووضع له عدة فهارس ، منها فهرس الأحاديث والآثار ، وطبعته مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت .

❁ ❁ ❁

- **الطب النبوي والعلم الحديث** : تأليف د/ محمود ناظم النسمي .

درس الشريعة والطب ، واجتهد في جمع أحاديث الطب ، سواء من كتب الطب التي هي أجزاء من كتب السنة ، والتي اهتمت بالطب العلاجي ، أم من الأبواب الفقيهة التي اهتمت بالطب الوقائي .

اعتمد على الأحاديث المقبولة عند المحدثين ، أما الأحاديث الموضوعة وشديدة الضعف فإنه ابتعد عنها .

لم يستشهد بحديث ضعيف الإسناد إلا لفائدة مع بيان درجته .

- جمع أحاديث الطب العلاجي ، والطب الوقائي .
- ساعده في الجانب الحديثي فضيلة الشيخ محمد عوامة .
- حرص على أحكام المتخصصين في الحديث سواء الأئمة الأعلام ، أم المحدثون المعاصرون .

والكتاب مطبوع في ثلاثة أجزاء ، له فهرس موضوعات في كل جزء ، والعجيب أنه ليس له فهرس أحاديث . والكتاب طبعته مؤسسة الرسالة .

الحكم على الأحاديث بكتب الشروح

«فتح الباري» .

«عمدة القارى» .

«التمهيد» .

«شرح السنة» للبغوي .

شروح أخرى .

– الحكم على الأحاديث بكتب الشروح :

من مصادر الحكم على الحديث كتب شروح الحديث ، ففي الكثير الغالب يكون الشراح من الحفاظ أهل الدراية بالحكم على الحديث صحة أو ضعفًا ، وفي الكثير يحكمون على الأحاديث ، والباحث يسعى وراء الحقيقة ، ومن هنا فيمكنه الحصول على الحكم على الحديث ، من خلال شرح الأئمة ، وذلك بإحدى طريقتين .

١- أن يكون حديثه الذي يريد معرفة حاله هو الحديث الذي يشرحه المؤلف ، فإنه كثيرًا ما يتناول بيان حاله من حيث الصحة أو الضعف .

٢- أن يكون حديثه الذي يريد معرفة حاله له علاقة بحديث من أصل الكتاب المشروح ، فيبحث في شرح الكتاب المشروح فغالبًا ما يجد حديثه أثناء الشرح ، وقد يجد الحكم عليه .

ومن الشروح التي أكثرت من الحكم على الحديث ، الكتب الآتية :

– **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ .

يشرح الأحاديث ، ويورد أثناء الشرح أحاديث أخرى ، فإن كانت من صحيح البخاري ، أو صحيح مسلم بيّن ذلك وسكت ، أما إن كان الحديث ليس من أحاديث الصحيحين فإنه يذكر من أخرجه ، ويبين حاله من حيث الصحة أو الضعف .

فإذا أردت معرفة حال حديث بجهد ابن حجر ، فانظر أقرب الأبواب من صحيح البخاري لهذا الحديث ، واقرأ الباب فإنك تجد حديثك والحكم عليه .

مثال :

لو أردت معرفة حال حديث علي بن طالب قال : قال رسول الله ﷺ : « بول الغلام يُنضح عليه ، وبول الجارية يغسل » ، والذي أخرجه أحمد ٧٦/١

وأبو داود رقم ٣٧٧ وابن أبي شيبة ١ / ١٢١ وعبد الرزاق ١٤٨٨.

لو أردت معرفة حال هذا الحديث فراجع أقرب أبواب كتاب الوضوء إليه، وحينما تنظر الفهرس فستجد باب هذا الحديث وهو باب بول الصبي ١ / ٣٢٥ رقم ٢٢٢، وستجد في الشرح أن هذا الحديث ذكره الحافظ وعزاه لأحمد وأصحاب السنن إلا النسائي. ثم قال الحافظ: وإسناده صحيح. ثم قال: رواه سعيد عن قتادة فوقفه وليس ذلك بعلة قادحة.

لقد حكم الحافظ على الحديث بأنه: إسناده صحيح، وبيَّن أنه رُوي موقوفًا أيضًا، وروده مرفوعًا وموقوفًا لا يمثل علة قادحة. وراجع مسند أحمد طبعة الرسالة ٢ / ٧ رقم ٥٦٣.

مثال آخر:

لو كان عندك حديث عن عمر رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يَسْمُرُ عند أبي بكر الليلة كذاك في الأمر من أمر المسلمين وأنا معه» والذي أخرجه أحمد ١ / ٢٦، ٣٤، والترمذي رقم ١٦٩، والنسائي رقم ٨٢٥٦، إنك إذا أردت معرفة حال هذا الحديث فانظر أقرب الأبواب إليه في صحيح البخاري، وستجد باب السمر في العلم ١ / ٢١١ رقم ١١٦، ١١٧، فاقرأ شرح الحديثين فستجده وفيه يقول الحافظ: أخرجه الترمذي والنسائي ورجاله ثقات، وهو صريح في المقصود إلا أن في إسناده اختلافًا على علقمة، فلذلك لم يصح على شرطه - البخاري - اهـ.

وراجع مسند أحمد ١ / ٣٥٤ رقم ٢٢٨.

❁ ❁ ❁

المعلقات وبيان حالها:

ولقد ذكر البخاري بعض المعلقات، فخرَّجها الحافظ ابن حجر، بمعنى عزاها

لمن أخرجها مسندة ، وحكم عليها بالصحة أو الضعف ، وذلك في كتابه « تغليق التعليق » ، ونشرها في فتح الباري ، فأيما حديث أو أثر علقه البخاري فإنك تجد تخريجه في الفتح وفي « تغليق التعليق » .

مثال :

ذكر البخاري أثرًا عن عمر رضي الله عنه قال : « تَفقَّهوا قبل أن تُسَوَّدوا » وذلك في ترجمة باب الاغتباط في العلم والحكمة من كتاب العلم ١ / ١٦٥.

ذكره معلقًا ، فعزاه الحافظ ابن حجر إلى ابن أبي شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس ، ثم قال الحافظ : وإسناده صحيح .

❁ ❁ ❁

– **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، للعلامة بدر الدين العينى المتوفى ٨٥٥هـ .

وهو شرح مرتب جامع لكثير من الأحاديث والآثار ، يعزوها لمن خرَّجها ويحكم عليها .

راجع فيه : كتاب الإيمان باب « خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر » ١ / ٢٧٤، تجده أفرد كل أثر علقه البخاري ، فخرَّجه وأتقن دراسته ، فمثلًا « ويذكر عن الحسن : ما خافه إلا مؤمن ولا أمنه إلا منافق » ١٧ /٢٧٦ يسوقه من كثير من الطرق ، ويحكم بالصحة ، ويناقش قضية تعليق البخاري ، وسر سوقه بصيغة التمريض ، وراجع شرحه هذا الباب كله ، فمثلًا ذكر حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا « ويل للمصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون » ١ / ٢٧٧ تجده عزاه لأحمد في مسنده ، وقال : بإسناد حسن .

وكذلك حديث أبي بكر الصديق مرفوعًا « ما أصر من استغفر ، وإن عاد في اليوم سبعين مرة » ، وعزاه للترمذي . وقال : بإسناد حسن .

وأنا أخرّج الحديث والأثر منه بالموضوع ، ولو صُنع له فهرس لأراحنا كثيرًا ، ولعل الله يوفق من يصنع ذلك .

❁ ❁ ❁

– **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، لابن عبد البر المتوفى ٤٦٣هـ .

وهو شرح لموطأ الإمام مالك ، شرح حديثي فقهي .

وابن عبد البر يسوق الكثير من الأحاديث أثناء الشرح ، يسوق الأحاديث بأسانيدها غالبًا ، ويتناول قضية التصحيح والتضعيف أحيانًا .

ولقد غيّر ابن عبد البر ترتيب الموطأ ، فجعل الأحاديث على شيوخ الإمام مالك ، كأنه معجم ، وطُبع الكتاب على هذا الترتيب ، ثم عمدت دار الفاروق بمصر لإخراج التمهيد على الأبواب الفقهية كما هو في الموطأ ، قام بذلك المحقق الفاضل/ أسامة إبراهيم محمد آل يونس .

واجتهد المحقق في تخريج أحاديث الموطأ وأحاديث الشرح ، يعزو الحديث إلى أشهر كتب السنة التي أخرجته ، ويحكم عليه بالصحة أو الضعف ، ينقل أحكام الأئمة ، أو يجتهد هو ويحكم .

فإذا أردت معرفة حال حديث من حيث الصحة أو الضعف فأمامك طريقان :

الأول : النظر في فهارس الكتاب ، فإنها ستدلك على مواضع الحديث من التمهيد ، فتراجع ذلك فتجد التخريج كله من عزو الحديث لمصادره ، والحكم عليه .

ولقد وضع المحقق عدة فهارس للكتاب ، يمكنك الاستعانة بأحدها أو أكثر ، ففيه فهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث ، وفهرس الآثار ، وفهرس الرواة

ممن ترجم لهم ابن عبد البر من شيوخ مالك وغيرهم، وتكلم فيهم جرحًا وتعديلًا، نقلًا عن الأئمة، أو اجتهادًا منه في الحكم.

الثاني: التخريج بموضوع الحديث، فانظر أقرب أبواب الموطأ لحديثك، وراجعه فإنه يوصلك لحديثك، وستجد عزوه والحكم عليه.

❁ ❁ ❁

- **شرح السنة**، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، صاحب «معالم التنزيل» في التفسير، و«مصابيح السنة» في الحديث، المتوفى ٥١٦هـ.

رام في كتابه هذا جمع الأحاديث والآثار التي يُحتجُّ بها في كثير من كتب السنة: في العقائد والعبادات وكل أبواب الإسلام.

رتبه على الأبواب، ويذكر الأحاديث بأسانيدها، ويذكر حالها من حيث الصحة أو الضعف.

وينقل ذلك عن الأئمة السابقين كالبخاري ومسلم والترمذي، وأحيانًا يجتهد هو فيذكر حال الحديث من واقع دراسته.

وهو في أصل الباب يذكر الأحاديث الصحاح، أما في المتابعات والشواهد فربما ذكر حديثًا ضعيفًا دون بيان حاله.

ولقد بذل المحقق جهده في بيان عزو الأحاديث، وبيان أماكنها بالتحديد في كتب السنة، كما اجتهد في بيان حال الأحاديث، وبخاصة ما لم يحكم المؤلف عليه.

والكتاب مطبوع شائع، طبع في المكتب الإسلامي ببيروت، بتحقيق محمد زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط.

❁ ❁ ❁

كُتب شروح أخري:

وهناك كتب شروح أخري تفيد في معرفة أحوال الأحاديث من حيث الصحة

أو الضعف ، من ذلك :

- شرح الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) على موطأ مالك .

- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، للحافظ السيوطي المتوفى ٩١١هـ .

- عون المعبود شرح سنن أبي داود[1] للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفى ١٣٢٩هـ ، ومعه حاشية لابن القيم ، فيها كثير من عمل الحافظ المنذري على سنن أبي داود .

وهذه الكتب الثلاثة مطبوعة في كتاب واحد ، ومنها فوائد في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف .

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للإمام محمد عبد الرحمن المباركفوي المتوفى ١٣٥٣هـ .



(١) هكذا على النسخة المطبوعة بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، ويسمى أيضًا «عون المعبود على سنن أبي داود» ، وأيضًا : «سنن أبي داود مع حاشيته عون المعبود» .

الحكم على الحديث بكتب الزوائد

«مجمع الزوائد» .

«إتحاف الخيرة المهرة» .

«مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» .

«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» .

الحكم على الحديث بكتب الزوائد :

كتب الزوائد من المصادر المفيدة في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، يعمد الإمام إلى كتاب أو أكثر فيجمع الأحاديث التي زادها على الصحيحين ، أو الستة أو السبعة ، وبطريقة أو أكثر يخدم هذه الأحاديث ، يدرس أسانيدها ، ويترجم لبعض رجالها ، ويحكم على الإسناد أو الحديث .

ومن أشهر الزوائد المفيدة في الحكم على الحديث :

- **مجمع الزوائد ، لنور الدين الهيثمى** ، المتوفى ٨٠٧هـ :

جمع فيه زوائد مسند أحمد ، ومسند البزار ، ومسند أبي يعلى ، ومعاجم الطبراني الثلاثة ، جمع فيه زوائد هذه الكتب على الكتب الستة : البخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .

جمع الزوائد ، وحذف أسانيدها ، وحكم على الأحاديث أو الأسانيد ، ورتب الأحاديث على الأبواب ، ويحيل في بعض المواضع على سابق أو لاحق .

وعنده منهج في الاختصار ، فإذا كان الحديث عن صحابي بألفاظ متقاربة فإنه يحكم عليه عقب اللفظ الأول . إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول .

وإذا روي الحديث الإمام أحمد وغيره ؛ فإنه يحكم علي رجال أحمد ، إلا أن يكون إسناد غيره أصح .

وإذا كان للحديث سند صحيح وسند أو أسانيد أخرى ضعيفة ؛ فإنه يحكم بالصحة بناء على السند الأول .

أحيانًا يكتفى بالقول : **فيه من لم أعرفه . أو فيه من لم أعرفهم .**

❁ ❁ ❁

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، للإمام البوصيري المحدث ، المتوفى ٨٤٠هـ ، وهو غير البوصيري صاحب بردة المديح .

والمسانيد العشرة التي جمع زوائدها علي الكتب الستة هي :

مسند أبي داود الطيالسي ، ومسند مسدَّد ، ومسند الحميدي ، ومسند ابن أبي عمر ، ومسند إسحاق بن راهويه ، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسند أحمد بن منيع ، ومسند عبد بن حميد ، ومسند الحارث بن أبي أسامة ، والمسند الكبير لأبي يعلى الموصلى .

وأضاف شيئًا من مسند أحمد ، والبزار ، وصحيح ابن حبان ، وغيرها .

ورتب الأحاديث الزائدة على الكتب ، وجعلها مائة كتاب .

وترجم لأصحاب المسانيد العشرة .

واجتهد في بيان حال الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، يحكم هو أو ينقل الحكم عن غيره .

ويجمع طرق الحديث والمتابعات والشواهد ما استطاع .

يحكم على الحديث بالضعف ، وإن كان شديد الضعف أو منكرًا ، أو موضوعًا !! وجاء محققا الكتاب فشاركا المصنف في الحكم على الحديث بنقله عن أئمة آخرين .

ومجمل القول : فالبوصيري أفاد في الحكم على الحديث ودراسته ، شأن الأئمة الحفاظ .

وساق الزوائد بأسانيدها ، وعنده زيادات كتب لم تطبع بعد فاستفدنا زوائدها من كتابه الذي طبع ولله الحمد .

❁ ❁ ❁

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : أيضًا للبوصيري :

جمع فيه زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة والتي هي البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، ومنهجه فيه كمنهجه في إتحاف

الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة . والكتاب مطبوع شائع في طبعة مستقلة . وفي طبعة سنن ابن ماجه بتحقيق المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، التقط الشيخ حكم البوصيري على الأحاديث وأثبتها عقب الأحاديث بخط رفيع فتنبه ، فإن بعض الطلاب يظنون هذه الأحكام من كلام ابن ماجه ، وليس الأمر كذلك .

وربما التقط الشيخ عبد الباقي أشياء من غير البوصيري في الحكم على الحديث وأثبتها ، ووددت أن تعليقاته هذه وضعت في الهامش .

❁ ❁ ❁

– **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** : لابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ .

جمع فيه زوائد مسند أبي داود الطيالسى ، والحميدي ، وابن أبي عمر ، ومسدد ، وأحمد بن منيع ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، والحارث بن أبي أسامة .

وأضاف إلى هذه الثمانية زوائد مسند أبي يعلى النسخة الكبيرة ، وقطعة من مسند إسحاق بن راهويه – قدر النصف – وهكذا يكون ما جمع زوائده عشرة كتب .

جمع زوائد هذه على الكتب السبعة !! والتي هي الستة ومسند أحمد .

ورتب هذه الزوائد على الأبواب الفقهية .

يذكر كل حديث ورد عن صحابي لم يخرجه أصحاب الأصول السبعة من حديثه ، يذكره مسندًا ويتكلم بكل علوم الدراية ، فيترجم للراوي الذي يلمز الحديث بسببه ، ويتكلم عن اتصال الإسناد أو انقطاعه ، ويبرز ما في الحديث من علل ، لكنه مقل في الأحاديث التي انتقدها ، مما جعل البوصيري أكثر في الحكم على الأحاديث . ولقد طُبع المطالب ، والتقط محققاه كثيرًا من كتاب البوصيري ، ولقد طبع كتاب البوصيري وليت المطالب يطبع وحده .

الحكم على الحديث بموسوعات الأئمة

«موسوعة النووي».

«موسوعة ابن حجر».

«موسوعات الألباني».

الأول : المجموع .

والثاني : خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام .

وبيّن موضع الحكم من الكتابين بالجزء والصفحة .

ولما كان النووي قد حكم على الأثر فإن المؤلف ساق حكم النووي ، وساق أيضًا ما نقله النووي عن البيهقي .

والكتاب مطبوع شائع[١] .

❁ ❁ ❁

- الحكم على الحديث بموسوعات الأئمة :

ومن الكتب التي يحكم بها على الحديث كتب جمع الواحد منها أحاديث ، وحكم عليها إمام من الأئمة في مؤلفاته بالصحة أو الضعف ، من أشهر ذلك : كتاب « **الأحاديث والآثار التي حكم عليها الإمام النووي في كتبه** » ، جمعها ورتبها الدكتور/ ناصر بن سعود بن عبد الله السلامة .

- ترجم للإمام النووي في المقدمة .

- ذكر مؤلفات النووي كلها فبلغت ستة وأربعين كتابًا ، ثم ذكر الكتب التي بها حُكْم له على أحاديث وآثار فبلغت أربعة عشر كتابًا .

- تتبع هذه الأربعة عشر كتابًا فجمع ما فيها من أحاديث وآثار حكم عليها النووي .

- رتب الأحاديث والآثار على حروف المعجم .

- يذكر عقب الحديث أو الأثر ، حكم النووي عليه بالصحة أو الضعف ، ويذكر الكتاب الذي حكم فيه النووي على هذا الحديث ، فإذا كان الحكم ورد في أكثر من كتاب واتحد الحكم ذكر الحكم وعزاه للكتب الوارد فيها الحكم ، أما

---

(١) طبعته دار أطلس ، الرياض ، السعودية .

إذا اختلف الحكم فإنه يذكره من كل كتاب على حدة، ويعزوه لهذا الكتاب، مبينا موضعه في الكتاب بالجزء والصفحة، وقد ذكر الأربعة عشر كتابًا وذكر الطبعة التي اعتمد عليها.

– عدد الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب (١٩٥٠) حديثًا.

– وضع في آخر الكتاب فهرسًا للأحاديث، ومقابل كل حديث رقمه المسلسل في الكتاب.

– لم يتدخل مؤلف الكتاب في الحكم على الحديث، ولا التعليق، وإنما جرد الكتاب لكلام النووي، حتى إنه لو وجد حكمًا ساقه النووي عن غيره، فإنه لا يذكر هذا الكلام، أما لو حكم النووي ثم ساق فرائد عن غيره فإنه يذكر كلام النووي وما ساقه عن غيره.

مثال:

٩٨٦– عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: القنوت في الصبح بدعة.

قال في المجموع ٢ / ٥٥: ضعيف جدًّا، رواه البيهقي من رواية أبي ليلى الكوفي، وقال: (هذا لا يصح وأبو ليلى متروك).

وقال في الخلاصة ١/ ٤٥٣: «ضعيف جدًّا، ضعفه البيهقي وغيره»[1]. اهـ كلام المؤلف.

أقول – عبد المهدي –: إن رقم هذا النص في الكتاب (٩٨٦)، ولقد نقل المؤلف الحكم من كتابين للنووي:.

– موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية:

عمل مجموعة من الباحثين، جمعوا الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر في كتبه وحكم عليها بالصحة أو الضعف، فيها:

(١) ص ٣٢٤.

- ترجمة لابن حجر في أولها .

- استقصاء كتب ابن حجر ورسائله .

- ذكروا فيها أسماء مؤلفاته التي استوعبتها هذه الموسوعة وطبعاتها ، فبلغت (٦٦) كتابًا ، ١١٠ مجلد .

- وجمعوا ما عند السخاوي في كتابه « المقاصد الحسنة » عن ابن حجر ، وما عند ابن علان في كتابه « الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية » عن ابن حجر .

- أفادوا أنه بقى أكثر من عشرين كتابًا ورسالة في دائرة المخطوطات ، لم يستطيعوا الوصول إليها ، وهي تمثل ٥٪ أو أقل من مؤلفات ابن حجر .

- جمعوا ما ذكر فيه نتيجة واضحة من تصحيح أو تحسين أو تضعيف للسند أو للمتن ، أما ما لم يصرح به واكتفى بالعزو فيه مما عزاه للصحيحين أو لأحدهما ، فلم يذكروه إلا إذا كان حديثًا معللًا من قِبل أهل العلم .

- ما ذكره الحافظ ابن حجر من طريقه مسندا وحكم عليه ذكروه ، وما لم يحكم عليه تركوه .

- رتبوا الأحاديث على الأبواب الفقهية ، ووضعوا فهرسًا للأحاديث والآثار مرتبا على حروف المعجم ، مميزين الأثر بكلمة « أثر » في نهاية مطلعه .

- جمعوا أقوال الحافظ بنصها فبلغت كمًّا هائلًا ، إذ بلغت ١١٠٠٠ صفحة ، بالفهارس تصل ١٢٠٠٠ صفحة ، تقسم على مجلدات كل منها ٧٠٠ صفحة ، فتصل ١٧ مجلدًا ، فرأوا أن ذلك كثير ، فاختصروا كلام الحافظ مع المحافظة على الحقيقة العلمية .

- جعلوا هذه الموسوعة للأحاديث والآثار التي حكم عليها ابن حجر بالصحة أو الضعف فقط ، أما كلامه على الرجال وحكمه عليهم جرحًا وتعديلًا فلم يجمعوا ذلك ، وكذلك دفاعه عن السنة النبوية ، أو دفاعه عن بعض الأحاديث

فلم يجمعوه ، كل ذلك كي تخرج الموسوعة في حجم محتمل ، فبلغت ستة مجلدات ، في موضوع محدد هو الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، سواء كان الحكم باجتهاد الحافظ أو نقله عن غيره ، أو ناقش في الحكم عليه ، أو بيّن أنه مرسل أو معضل ، أو قال فيه : لم أجده . إلى غير ذلك مما له تعلق بالحكم على الحديث .

– خصصوا هذه الموسوعة للحكم على الحديث ، ويقترحون موسوعة أخرى تجمع كلام الحافظ في علم الرجال ، وأخرى في علوم الحديث والفوائد والقواعد الحديثية المبثوثة في مؤلفاته ، والقواعد الأصولية والتفسيرية واللغوية وغيرها .

– رقموا أحاديث كل كتاب من كتب الموسوعة على حدة ، ولم يجعلوا ترقيمًا عامًّا لكل أحاديث وآثار الموسوعة ، ولقد حسبت أحاديثها فبلغت ١٩,٥٣٦ حديثًا ، تسعة عشر ألف حديث ونصف الألف تقريبًا .

❁ ❁ ❁

– موسوعات الألباني :

الشيخ محمد ناصر الدين الألباني أكثر علماء زماننا تأليفا في السنة النبوية ، حتى إنه ليكاد يكون قد خرَّج الجم الغفير من الأحاديث ، وتلامذته من بعده على الدرب في خدمة السنة النبوية .

ولقد قام الفاضل أبو الحسن محمد حسن عبد الحميد الشيخ بتأليف موسوعة للأحاديث التي خرَّجها الشيخ الألباني رحمه الله تعالى سماها « **التقريب لعلوم الألباني** » .

هذه الموسوعة مرتبة على الموضوعات ، فإذا أردت تخريج حديث فاعلم موضوعه وابحث عن أقرب موضوع له في فهرس هذه الموسوعة ، فإنك تجده ، فترجع إليه في هذه الموسوعة ، فتجد إحالة المؤلف إلى كتاب أو أكثر من كتب

الألباني ، يحدد الجزء والصفحة في كل كتاب فتراجع ذلك ، فتقف على تخريج الشيخ لحديثك ، وحكمه عليه بالصحة أو الضعف ، ولقد صنع المؤلف فهرسًا للموسوعة في آخرها .

وهذا النوع من الفهرسة يمتاز بجمع أحاديث الموضوع ، ويمتاز أيضًا بأنه مقتضب ، فلقد جمع أحاديث وآثار مائة كتاب ، وكثيرًا من البحوث في مجلد واحد ، طبعته : دار العواصم بمصر ، ودار المؤيد بالسعودية ، وفي مقدمته أسماء الكتب التي جمع أحاديثها وطبعة كل كتاب التي اعتمد عليها .

مثال :

لو أردت تخريج حديث : « النيل والفرات من الجنة » ، فإنك تبحث في كتاب التوحيد وفيه باب ما جاء في الجنة والنار صـ ٦٠ ، فتراجع صـ٦٠ فتجد « النيل والفرات من الجنة » معنى ذلك ، وبعده يقول : (الصحيحة جـ١ القسم الأول صـ٢٢٩) فتراجع هذا الموضع من السلسلة الصحيحة ، فإن اعتمدت على طبعة « المعارف بالرياض » فستجد حديثك في الموضع الذي ذكره ، وأما إذا اعتمدت على طبعة أخرى ، فراع الفهرس فإنه يوصلك إلى حديثك فتراجعه ، فتجد التخريج والحكم على الحديث .

فالطبعة التي معي هي طبعة المكتب الإسلامي والحديث فيها جـ١ صـ١٧٦ - ١٧٨ ، وفيه ذكر مصادر الحديث والحكم عليه .

وقام أيضًا الفاضل / أحمد محمد حسين آل عبد اللطيف بجمع موسوعة سماها « جامع الأحاديث والآثار التي حكم عليها الشيخ الألباني مرتبة على الحروف الهجائية والأبواب الفقهية » ، وهي أكثر نفعًا وأكبر حجمًا ، وطبعتها المكتبة الإسلامية ، عمان ، الأردن .



الحكم على الحديث بكتب الرجال

«الضعفاء الكبير» للعقيلي.

«المجروحين» لابن حبان .

«الكامل في الضعفاء» لابن عدي .

كتب رجال أخرى .

– الحكم على الحديث بكُتب الرجال :

كثير من كتب الرجال تفيد في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، فإذا ترجم إمام لراوي أورد في ترجمته حديثًا بإسناد فيه هذا الراوي ، فهذا الحديث يحكم عليه بما حكم به على هذا الراوي ، فإذا كان الراوي متهمًا بالكذب فالحديث شديد الضعف ، وإن كان ضعيفًا فالحديث ضعيف يعتبر به ، وهكذا .

وأذكر من ذلك ما يأتي :

– الضعفاء الكبير ، للعقيلي ، المتوفى ٣٢٢هـ .

ترجم فيه لكثير ممن يراهم مجروحين من الرواة ، يحكم على الراوي بحكم ينقله عن سابقيه أو يجتهد هو فيحكم عليه .

ويسوق في ترجمة الراوي أحاديث ضُعّف بسببها ، وضُعّفت بسببه .

فإذا خرّجت حديثًا فوجدت أنه في الضعفاء للعقيلي ، فاذكر أن العقيلى أخرجه في جزء كذا ، صفحة كذا ، في ترجمة فلان ، وأن هذه الراوي قد بيّن العقيلى حاله وأنه ضعيف مثلًا وبالتالى فالحديث ضعيف ، أو هذا الراوي منكر الحديث ، وبالتالي فالحديث منكر وهكذا ، وهكذا تكون عرفت حال الحديث من معرفة حال أحد رجال إسناده .

والعقيلى عنده رواة لم يضعفهم ، وذكر في ترجمتهم حديثًا انتُقِد عليهم :

ففى ترجمة محمد بن المعلى الرازي[1] روي عن عبد الرحمن بن الحكم أنه قال عنه : لم يكن صاحب حديث وكان رجلًا .

ثم قال العقيلي : ومن حديثه ما حدثناه جعفر بن محمد الزعفراني ، حدثنا محمد بن مهران ، حدثنا محمد بن المعلى ، عن محمد بن إسحاق ، عن ابن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ قال : « إذا شرب الخمر فاجلدوه ،

---

(١) ج٤ ص١٤٤ ترجمة رقم ١٧٠٨.

فإن شرب فاجلدوه ، فإن شرب فاجلدوه ، فإن شرب فاقتلوه » .

وقال : محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن النبي ﷺ بهذا ، وهذا أولى .

إنه لم يضعف ابن المعلى ، وإنما بيّن أن هذا الحديث قد رُوي عنه عن محمد بن إسحاق من طريقين ، الثاني منهما أولى ، وذلك أن قلبا حدث في الإسناد[1] فهو من رواية ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن قبيصة ، فانقلب وأصبح عن ابن إسحاق ، عن ابن المنكدر عن جابر .

وعند العقيلي رواة ضَعّفَهم ، وضعّف الحديث من طريقهم ، وبيّن أنه رُوي من طريق آخر ، وليس فيه هذا الراوي الضعيف ، وإنما هو أعلى من ذلك .

مثال ذلك :

* محمد بن الحارث بن وقدان العتكي[2] : قال العقيلي : يروي - أي محمد بن الحارث - عن شعبة بن الحجاج ولا يتابع عليه .

حدثناه أحمد بن محمد بن عاصم ، حدثنا إبراهيم بن المستمر ، حدثنا محمد بن الحارث بن وقدان العتكي ، قال : حدثنا شعبة عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله قال : « قال رسول الله ﷺ : اللهم اغفر للمحلقين ، قال : يا رسول الله ، والمقصرين ؟ قال : اللهم اغفر للمحلقين ، قال : يا رسول الله ، والمقصرين ؟ قال : والمقصرين » .

* هذا يروى بغير هذا الإسناد ، من غير هذا بأسانيد جياد[3] .

---

(١) راجع التاريخ الكبير للبخاري ١/ ٢٤٤، رقم ٧٧٤، وتهذيب الكمال ٤٨٣/٢٦ رقم ٥٦٢٠، وتهذيب التهذيب ٩/ ٤٦٦، ترجمة رقم ٧٥٢، وميزان الاعتدال ٤/ ٤٥.

(٢) ج٤ ص٤٧ ترجمة ١٥٩٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب الحلق والتقصير عند الإحلال ٣/ ٥٦١، رقم ١٧٥٧، ومسلم رقم ٣١٦- ٣٢١، ٩٤٧/٢ كتاب الحج ، لكن من مسند عبد الله بن عمر وأبي هريرة ، وأخرجه أيضًا أبو داود والترمذي .

إن مثل هذا الحديث عليك أن تخرجه من كتاب العقيلي ، وتبين أن الحديث من هذا الطريق ضعيف ؛ بسبب ضعف محمد بن الحارث ، وأيضًا عليك أن تبين أن هذا المتن قد صح من طرق أخرى ، فقد أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .

مثال ثان :

يترجم لمحمد بن مصفى الحمصي ، وينقل عن الإمام أحمد عندما سئل عن حديث يرويه الحمصي هذا عن الوليد بن مسلم ، وأن الإمام أحمد أنكر هذا الحديث جدًّا ، وقال : ليس يُروى إلا عن الحسن .

وساق العقيلي المتن من طريقين ؛ أحدهما من مسند ابن عباس ، والثاني من مسند ابن عمر ؛ كلاهما عن محمد بن مصفى الحمصي ، عن الوليد .

ثم قال : وهذا يروى من غير هذا الوجه بإسناد جيد .

قُلْت - عبد المهدي - : نعم ، الحديث روى من غير طريق الحمصي ، وإسناده رجاله ثقات ، وهو حديث صحيح . أخرجه ابن حبان في صحيحه[1] ، وصححه محققه . وأخرجه الحاكم في المستدرك[2] ، وصححه على شرط الشيخين ، وأقره الذهبي ، وذكره الحافظ ابن حجر في الفتح[3] وناقش أسانيده ، وحكم أنه صحيح .

وعنده رواة ضعَّفهم ، وضعَّف الحديث الذي روي من طريقهم ، وبيّن أنه لم يُرْوَ من غير طريقهم .

ومثال ذلك : قال العقيلي في ترجمة إسماعيل بن شبيب الطائفي ، عن ابن

---

(١) ٢٠٢/١٦ رقم ٧٢١٩.

(٢) ١٩٨/٢.

(٣) ٥/ ١٦٠، ١٦١، الباب السادس من كتاب العتق حديث رقم ٢٥٢٨، ومرة أخرى ٣٩٠/٩ في شرح عنوان الباب الحادي عشر من كتاب الطلاق قبل حديث رقم ٢٦٩.

جريج أحاديثه مناكير، ليس منها شيء محفوظ. وذكر بعد ذلك خمسة أحاديث. ثم قال: كل هذه الأحاديث غير محفوظة من حديث ابن جريج ولا من حديث غيره، إلا من حديث من كان مثله في الضعف أو نحوه، فأما من حديث ثقة فلا[1].

وهكذا يمكننا معرفة الحكم على الحديث بواسطة هذا الكتاب - الضعفاء الكبير للعقيلي - فإنه يعرِّف بحال الراوي، ثم يذكر حديثًا أو أكثر، حالها تبع حال هذا الراوي، وواضح مما سبق أن حال هذا الحديث إنما هو من طريق هذا الراوي، أما إن جاء من طريق آخر فحال الحديث تبع لحال رجال إسناده، قد يكون صحيحًا وقد يكون ضعيفًا.

❁ ❁ ❁

المجروحين لابن حبان، المتوفى ٣٥٤هـ:

ترجم فيه لكثير من المجروحين من الرواة، سواء جرَّحهم سابقوه كابن معين وابن مهدي وأحمد، أو جرَّحهم هو بلقائه لهم ودراسته أحوالهم، أو ممن درس رواياتهم وسبر أحاديثهم فظهر له ضعفهم.

وقد رتب هؤلاء الرواة على حروف المعجم.

وابن حبان يذكر في ترجمة كثير من الرواة أحاديث بأسانيدها، يستدل بها على ضعف الراوي في حديثه هذا، وبالتالي ضعف الحديث.

والحديث يكون ضعيفًا من طريق هذا الراوي الضعيف، أما من غير طريقه فقد يكون صحيحًا.

مثال ذلك:

ترجم ابن حبان لـ «داود بن المحبر»، وقال: وكان يضع الحديث على

---

(١) الضعفاء الكبير ٨٣/١ ترجمة رقم ٩٣.

الثقات ، ويروي عن المجاهيل المقلوبات ، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول : هو كذاب[١] . انتهى كلام ابن حبان .

ثم ساق ابن حبان حديثًا بإسناد ، فيه داود بن المحبر هذا ، فقال[٢] : حدثنا الحسن بن سفيان ، قال : حدثنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم الأزدي ، قال : حدثنا داود بن المحبر ، قال : حدثنا همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « من كانت الدنيا هَمَّهُ وسَدَمَهُ ، لها يُشَخِّصُ ، ولها يَنْصِبُ ، شتت الله عز وجل صنيعته ، وجعل الفقر بين عينيه ، ولم يأته منها إلا ما كُتب له ، ومن كانت الآخرة هَمَّهُ وسَدَمَهُ ، لها يشخص ، ولها ينصب ، جعل الله الغني في قلبه ، وجمع له أمره ، وأتته الدنيا وهي صاغرة » .

إن هذا الحديث قد أخرجه ابن حبان هنا من مسند أنس ، ومن طريق داود بن المُحبر ، وهو راوٍ متروك فالحديث شديد الضعف من هذا الطريق ، لكنه جاء من طرق أخرى عن أنس ، وعن غير أنس .

فأخرجه الترمذي في أبواب القيامة[٣] عن أنس ولم يحكم عليه بصحة أو ضعف ، وليس في إسناده داود بن المحبر .

وأخرجه كذلك ابن أبي عاصم في الزهد عن أنس ، وليس في إسناده داود بن المحبر[٤] .

وفي إسناد الترمذي وابن أبي عاصم يزيد بن أبان الرقاشي ، ضعفه محقق

---

(١) المجروحين ٣٥٦/١ ترجمة رقم ٣٢٣.

(٢) لاحظ أنه يسوق الإسناد معلقًا من الراوي المترجم له إلى نهاية الحديث ، وأحيانًا يعلق هذا التعليق فيسوق الإسناد منه إلى الراوي المترجم له ، وربما زاد فذكر رواة كان قد ذكرهم في الإسناد والمعلق فيصبح ذكرهم تكرارًا ، وأحيانًا لا يغلق هذا التعليق .

(٣) ١٦٥/٧.

(٤) الزهد ص٧٩ رقم ١٦٤.

« الزهد » لابن أبي عاصم ، ومحقق مسند أحمد - في الموضع الآتي - ولست معهما ، وأرى أن الحديث حسن .

وقد جاء هذا المتن في مسند زيد بن ثابت ، وطرقه صحيحة ، فأخرجه ابن حبان في صحيحه[١] ، وصححه محققه .

وأخرجه أحمد[٢] ، وصححه محققه ، وأخرجه ابن أبي عاصم في الزهد[٣] ، وقال محققه : رجاله موثقون .

إنك بتخريج هذا الحديث من كتاب المجروحين[٤] أو من كتاب الزهد لابن أبي عاصم[٥] ، وفيه داود بن المحبر ، تعرف حاله وأنه : في إسناده راوٍ متروك ، فالحديث شديد الضعف ، لكن لا ينبغي أن تذكر هذا وتسكت ، وإنما تبين : أنه شديد الضعف من هذا الطريق ، وتُكْمل فتقول ، وقد رُوي من طرق أخرى عن أنس ، وهو منها حسن ، وروى من مسند زيد بن ثابت وهو فيه صحيح . وروى من مسانيد صحابة آخرين ، فخرِّجه من كلٍّ واحكم عليه حسب ما قال الأئمة ، أو بدراستك أنت .

❁ ❁ ❁

أحاديث المجروحين :

وأحاديث كتاب المجروحين جمعها الإمام محمد بن طاهر المقدسي المتوفى ٥٠٧هـ في كتابه « تذكرة الحفاظ » أو « تذكرة الموضوعات » رتبها على حروف المعجم ، ونقل كلام ابن حبان على كل حديث .

---

(١) ٢/٤٥٤ رقم ٦٨٠.

(٢) ٣٥/٤٦٧ رقم ٢١٥٩٠.

(٣) ص٧٨ رقم ١٦٣.

(٤) ١/٣٥٦.

(٥) ص٨٠ رقم ١٦٥.

ومشكلة الطلاب أنه إذا تكلم على حديث بالتضعيف أو الوضع ظنوا أن هذا هو حال هذا الحديث مطلقًا ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هذا حال هذا الحديث من طريق هذا الراوي الذي بيّن ابن حبان جرحه ، أما من الطرق الأخرى فليس الأمر كذلك ، وإنما يحكم عليه بأصح طرقه .

❁ ❁ ❁

– الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، المتوفى ٣٦٥هـ :

وهو كتاب مسند ، يذكر فيه مؤلفه أخبار الرواة بالأسانيد ، كما يذكر الأحاديث بالأسانيد :

يترجم للرجال المتكلَّم فيهم ، وكثيرًا ما يورد في ترجمة الراوي حديثًا أو أكثر مما ضُعّف بسببه ، وللكتاب فهرس للأحاديث تستطيع به أن تعرف مكان حديثك في الكتاب ، وستجد حديثك في ترجمة راوٍ قد بيّن ابن عدي حاله من حيث الجرح والتعديل ، سواء من كلام ابن عدي ، أو كلام أئمة آخرين ، ومن هنا ستعرف حال الحديث .

وأنبه هنا إلى أمر هو : إن حال الحديث هذا إنما هو له من هذا الطريق فقط ، أما بقية الطرق فحاله إنما هو حسب حال كل طريق ، فالحديث يحكم عليه بأصح طرقه ، والإسناد يحكم عليه بأضعف رواته .

مثال :

حديث : «لا نكاح إلا بولي» .

أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله بن عمرو الواقعي[1] بإسنادين : أحدهما من مسند البراء بن عازب ، والثاني من مسند عمران بن حصين . وقال : له – الواقعي – أحاديث كلها مقلوبات ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق .

---

(١) ٤/١٥٦٩.

وهكذا يفيد ابن عدي أن هذا الحديث والذي في إسناديه عبد الله بن عمرو الواقعي هو بهذين الإسنادين ضعيف .

وبجمع طرق الحديث نجده أنه قد أخرجه ابن حبان في صحيحه[١] من غير طريق الواقعي هذا ، أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، وصححه ابن حبان ، وابن مهدي ، وعلي بن المديني ، والبخاري .

وعليه فليس معنى ورود هذا الحديث من طريق الواقعي أنه ضعيف مطلقًا ، لا ، إنه ضعيف من هذا الطريق الذي عند ابن عدي عن الواقعي ، لكنه صح من طرق أخرى ، منها ما عند ابن حبان ، ومسند أحمد[٢] ، وغيرهما .

وأمر آخر أنبه عليه أيضًا وهو : ليس معنى أن كتاب الكامل في الضعفاء ، أن كل الأحاديث التي فيه ضعيفة ، لا ، وإنما قد يوجد فيه الصحيح والحسن ، وقد تتساءل : لماذا ؟

والجواب : إن ابن عدي يناقش قضية ضعف الراوي ، فأحيانًا يسوق الحديث من طريقه ثم يسوقه من طريق آخر صحيح ، ليبين خطأ الراوي ، أو وهمه ، أو نكارته .

وأحيانًا يسوق الحديث المستنكر على الراوي ، ويبين أنه ليس مستنكرًا ، وأن الراوي حاله البراءة من نكارة حديثه ، والسلامة من التهمة ، فالحديث المستنكر عليه ليس كما ادُّعى عليه ، وإنما حاله السلامة .

مثال :

ذكر ابن عدي في الكامل حديث : « إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط عنها

---

(١) ٩/٣٩٤ رقم ٤٠٨٣.

(٢) راجع مسند أحمد ٣٢/٢٨٠ رقم ١٩٥/٨ ط الرسالة ففيه تخريج مفيد جدًا.

الأذى ثم ليأكلها ولا يدعها للشيطان ... » الحديث[1] . أخرجه بإسناده عن جابر عن رسول الله ﷺ . أخرجه في ترجمته لأبي الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس ، وبيّن أن الأئمة المشاهير يروون عن أبي الزبير ، وضرب لذلك مثلًا بهذا الحديث ، فهو من رواية سفيان عن أبي الزبير عن جابر ، وبيّن أن أبا الزبير ثقة ، ولا يكون الحديث ضعيفًا بسببه ، وإنما يكون ضعيفًا بضعف مَنْ روى عنه .

والحديث في صحيح مسلم في كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأصابع[2] بالإسناد عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر .

❁ ❁ ❁

ذخيرة الحفاظ :

ولقد جمع محمد بن طاهر المقدسي المتوفى ٥٠٧هـ أحاديث الكامل لابن عدي في كتابه « ذخيرة الحفاظ » ورتبها على حروف المعجم ، ونقل أقوال ابن عدي عليها ، ومشكلة ابن طاهر : أنه لم يعمل عمل الحفاظ ، فلم يخرج الحديث تخريجًا عامًا ، بمعنى أن يخرجه عن الكامل ويبين ضعفه وسببه ، ثم يخرجه من بقية المصادر ، ويبين حاله من حيث الصحة أو الضعف .

❁ ❁ ❁

كتب رجال أخرى :

وهناك كتبٌ رجال أخرى تفيد في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ، من ذلك :

– **كتاب تاريخ بغداد** : للخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ ، وطريقته أنه يترجم للراوي ، وأحيانًا يذكر في الترجمة حديثًا أو أكثر ، ويتكلم على الراوي من حيث العدالة أو الجرح ، ويتكلم على الحديث من حيث الصحة أو الضعف ،

---

(١) الكامل ٦/٢١٣٧.

وكلامه مفيد، لكنه كلام على هذا الحديث من هذا الطريق.

راجع فيه ترجمة محمد بن غالب بن حرب، ومناقشته الإسناد والمتن لحديث: «من كفر بالله ادعاء نسب لا يعرف ...» وأيضًا حديث: «شيبتني هود ...»(١).

- **كتاب تاريخ دمشق الكبير**: لابن عساكر، المتوفى ٥٧١هـ، يسوق أخبار المُتَرْجَم له بالإسناد، ويسوق في الترجمة بعض أحاديث رويت من طريق المترجم له، يكثر من طرق الحديث، وقد يتكلم على حاله سواء من جهة المترجم له أو غيره، وسواء يتكلم على الحديث نقلًا عن الأئمة الآخرين أو من علمه هو.

والكتاب مصدر من مصادر الآثار والأخبار، يذكر الراوي، ويذكر كثيرًا من أخباره، وأيضًا من أقواله(٢).

- كتاب طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المتوفى ٣٦٩هـ يذكر الراوي ويترجم له. وكثيرًا ما يسوق شيئًا من أحاديثه مسندة، وقام محقق الكتاب بتخريج أحاديثه، يعزوها ويحكم عليها لا من طريق أبي الشيخ فقط، ولكن يحكم على المتن من أكثر من طريق.



(١) ٣/١٦٠٦ رقم ١٣٤/٢٠٣٣.
(٢) ٣/١٤٣ - ١٤٦.
(٣) راجع ترجمة الشعبي ١٤/ ٢٤٤.

الباب الثاني

الحكم على الحديث بدارسة الإسناد والمتن(١)

وإذا كانت الطريقة الأولى هي الحكم على الحديث بواسطة كلام الأئمة والعلماء، فإن الطريقة الثانية إنما هي بواسطة دراستك إسناد الحديث ومتنه، إنها الحكم على الحديث بجهدك ودراستك، وأصول البحث العلمي للحكم على الحديث قد أرسيت في علم الدراية، وأسباب الحكم قد دّونها المتقدمون، فتراجم الرجال مدونة، وقضايا الإسناد مكتوبة، وليس هناك أمر نحتاجه للحكم على الحديث إلا وقد أبقوه لنا، رضي الله عنهم وأرضاهم.

إنك تدرس الحديث للحكم عليه من خلال النقاط الآتية:

١- الترجمة لرواة إسناد الحديث - أو أسانيده - وذلك بتحديد كل راوٍ، ومعرفة حال كلٍّ من حيث العدالة أو الجرح، ومعرفة التفرد أو عدمه، ومعرفة المتابع والشاهد.

٢- معرفة حال الإسناد من حيث الاتصال أو عدمه، وحكم كل صورة من صور ذلك.

٣- معرفة حال الإسناد من حيث الشذوذ أو عدمه.

٤- معرفة حال المتن من حيث الشذوذ أو عدمه.

٥- معرفة حال الإسناد من حيث العلة، هل فيه علة أو لا؟ وهل هي قادحة أو لا.

٦- معرفة حال المتن من حيث العلة أو عدمها، وهل هي قادحة أو لا.

وهذا إجمال أوضحه فيما يلي:

---

(١) هذه الطريقة كتبتها بإيجاز لضيق الوقت، وبمشيئة الله تعالى سأعطيها حقها بعد ذلك.

أولًا : الترجمة[١] للراوي :

الترجمة للراوي هي التعريف به ؛ من ذكر اسمه ونسبه ، ولقبه وكنيته ، ونسبته ، وبلده ، وطبقته ، وعدد من شيوخه وتلاميذه ، وحاله من حيث العدالة أو الجرح ، وسنة وفاته ، ومصادر ترجمته .

وهذا يقتضي عدة أمور :

أ- معرفة كتب الرجال ، وهي كثيرة ، منها :

- ما هو مرتب على حروف المعجم مثل : تهذيب الكمال للمزي ، وتذهيب تهذيب الكمال للذهبي ، والكاشف له أيضًا ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ، وتقريب التهذيب له أيضًا ، وخلاصة تذهيب التهذيب للخزرجي . وهذه تسمى شجرة تراجم رجال الكتب الستة ، وميزان الاعتدال ، ولسان الميزان في الضعفاء عمومًا .

- وما هو مرتب على الطبقات ؛ كالطبقات الكبرى لابن سعد ، وطبقات خليفة بن خياط ، وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي .

- وما هو مرتب على سنة الوفاة كشذرات الذهب لابن العماد ، والبداية والنهاية لابن كثير .

- وما هو مرتب على البلدان كتاريخ بغداد للخطيب ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ، وأخبار أصبهان لأبي نعيم .

- وما هو مرتب على الثقات : كالثقات لابن شاهين ، والثقات لابن حبان ، والثقات للعجلي .

---

(١) الترجمة تطلق بمعنى ذكر أخبار الشخص كما هنا ، أو نقل الكلام من لغة إلى لغة ، أو عنوان الموضوع ، أو تبليغ الكلام إلى مَنْ بَعُد عن المتحدث .

- وما هو مرتب على الضعفاء: كالكامل في الضعفاء لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، والضعفاء للبخاري وللنسائي.

وغير هذا كثير وكثير.

وعلى الطالب قبل استعمال كتب الرجال أن يعرف:

١- اصطلاحات مؤلفيها في الرموز، وفي الترتيب، وفي الجرح والتعديل ... وغير ذلك.

٢- قراءة مقدمات هذه الكتب بعناية.

٣- معرفة منهج المؤلف في كتابه، فالمزي يذكر شيوخ وتلاميذ الراوي على سبيل الاستقصاء ويرتبهم على حروف المعجم، وابن حجر يذكر المشاهير فقط من الشيوخ والتلاميذ، وعليه فالمزي يفيد في اتصال الإسناد ولا كذلك ابن حجر.

تحديد الراوي:

وإذا كنت بالمبحث الماضي قد بينت سبيل الترجمة، والوقوف عليها في كتب التراجم، فإني أبين هنا أن الأمر يحتاج إلى تدقيق وطول نفس في البحث، وهذا ناشئ من عدة أمور، منها:

أ- أن الرواة كثيرًا ما يذكر الواحد منهم باسمه فقط، مثل «محمد»، و«يحيى»، و«خالد» والمسمون بهذه الأسماء كثيرون، فكيف تعرف المراد بهذا الاسم في الإسناد الذي تدرسه.

فمثلًا في حديث: «تنكح المرأة لأربع ...» عند البخاري، في إسناده «يحيى»، فمن هو؟ أهو يحيى بن سعيد الأنصاري أم يحيى بن سعيد القطان، وهما في طبقة واحدة، أم هو غيرهما، راجع لتعلم دقة الأمر.

ب- كثير من الرواة يتفقون في الاسم واسم الأب!

مثل محمد بن مقاتل، المسمى بهذا أربعة، وللعلماء جهود في التمييز بينهم[١]، ومنهم يتفقون في الاسم واسم الأب واسم الجد !!

مثل : سعيد بن عمرو بن سعيد، اثنان في التهذيب[٢].

ومنهم من يتفقون في الكنية !

مثل : أبو عياش، أربعة في التهذيب[٣].

و« أبو المنهال » الذي في حديث رقم (٢٠٦٠) في البخاري هو عبد الرحمن ابن مطعم، و« أبو المنهال » الذي في حديث المواقيت في البخاري أيضًا هو سيار بن سلامة. راجع فتح الباري (٤/٢٩٨) كتاب البيوع باب التجارة في البز وغيره.

ومنهم من نسب إلى غير أبيه، كأن ينسب مثلًا إلى جده، كأحمد بن يونس شيخ أبي داود تترجم له من التهذيب فلا تجده، وتبحث في التقريب والخلاصة فتجده أنه منسوب إلى جده، وأنه أحمد بن عبد الله بن يونس.

ولعلماء الرجال جهود في هذا الأمر، ففي كتب الرجال يميزون بين من تشابهت أسماؤهم أو كناهم[٤]، وكم هناك من ترجمات يدققون فيها، هل هذا راوٍ واحد أو اثنان، ولهم كتب أفردت في هذا الأمر ككتاب « موضح أوهام الجمع والتفريق » للخطيب البغدادي.

جـ- من الرواة من له أكثر من اسم !

مثال : عبد الله بن إسماعيل الهباري الكوفي، في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/٣ رقم ١٥.

---

(١) راجع التهذيب لابن حجر ٩/٤٦٨ - ٤٧١.

(٢) ٤/٦٧، ٦٨.

(٣) تهذيب التهذيب ١٢/١٩٣، ١٩٤.

(٤) راجع تهذيب التهذيب ٩/١٥٦، ١٥٧، ٢٤٠.

وعبيد بن إسماعيل الهباري في تهذيب التهذيب ٥٩/٧ رقم ١١٩.

وهما راوٍ واحد !!

د- من الرواة من لا يذكر باسمه ولا بكنيته، وإنما يُشار إليه فقط، كأن يُقال «عن رجل» أو «عمن حدثه»، وهذا يسمى المبهم.

تمييز المهمل وتعيين المبهم:

واضح مما سبق أن مشكلة تحديد الراوي إنما هي من ذكر الراوي في الإسناد مهملًا أو مبهمًا، فكيف السبيل لعلاج هذه المعضلة؟

هناك عدة سبل تفيدنا في هذا، منها:

١- جمع طرق الحديث، فتخرج الحديث على سبيل الاستقصاء، فتجد الراوي المهمل في طريق قد يميز في طرق آخر، فمثلًا تجد في إسناد «سفيان» فلا تدري أهو الثوري أو ابن عيينة، فتجد في طريق آخر قد ذكر بنسبته «الثوري» فيزول الإشكال.

أو يذكر باسمه فقط في طريق فتجده في طريق آخر قد ذكر باسمه واسم أبيه، مثل «محمد» في طريق، يأتي في طريق آخر «محمد بن سيرين».

إن جمع الطرق له فوائد كثيرة، منها تحديد الراوي، سواء كان مهملًا أو مبهمًا.

٢- دراسة الشيوخ والتلاميذ، فإذا ذكر الراوي مهملًا، فانظر مَنْ مِنْ هؤلاء المهملين شيخه شيخ الذي معك، وتلميذه تلميذ الذي معك، وأفضل كتاب يساعدك في هذا تهذيب الكمال للمزي، وبذا تستطيع تحديد الراوي الذي تريد الترجمة له.

٣- المؤلفات في المبهمات، فهناك قسم من بعض كتب الرجال خصصه مؤلفوها لتعيين المبهم في الأسانيد، ومثل هذا يساعدك في تحديد الراوي الذي

تريد الترجمة له . ففي تهذيب التهذيب[1] مثلًا بعد الكنى والألقاب عقد باب المبهمات رتبهم على حسب الراوي عنهم .

وهناك كتب أفردت في هذا ، منها :

« الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة » للخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ .

و« الغوامض والمبهمات » لابن بشكوال المتوفى ٥٧٨هـ ، وفي مقدمته سرد المحقق كثيرًا من المؤلفات في المبهمات .

و« المستفاد من مبهمات المتن والإسناد » لأبي زرعة العراقي المتوفى ٨١٦هـ ، وهو ابن الحافظ العراقي .

– **جهود السابقين :**

جهود الأئمة السابقين تفيدنا كثيرًا في تحديد الرواة ، من تمييز المهمل وتعيين المبهم ، وذلك من خلال الكتب الآتية :

أ- كتب الشروح مثل « فتح الباري » لابن حجر ، فإنه يحدد الراوي الذي في إسناد الحديث الذي يشرحه ، يميزه إذا كان مهملًا ، ويعينه إذا كان مبهمًا . وكذلك عمدة القاري ، وأمثالها .

ب- كتب الأطراف : فإن مؤلف الأطراف يذكر اسم الراوي تامًّا بما يحدده . وأشهر ذلك كتاب « تحفة الأشراف » للمزي ، فإنه يذكر اسم الراوي مميّزًا معيّنًا بما يحدده بكل دقة ، وكم له من تدقيقات .

جـ- كتب التخريج ، ففيها كثير من تمييز وتعيين المهمل والمبهم .

د- كتب العلل ، فيبين مؤلفوها ما يحتاج إلى تحديد من الرواة .

الحكم على الرواة بالعدالة أو الجرح :

من أهم عناصر الترجمة للراوي معرفة حاله من حيث العدالة أو الجرح ، وهذا

(١) ١٢/ ٣٦٢٠.

يستفاد من كتب الرجال[١] ، فحينما تترحم للراوي تجد أقوال الأئمة فيه جرحًا وتعديلًا ، والمؤلفات في ذلك نوعان :

أ- كتب تعطي الحكم النهائي على الراوي !! تأمل مؤلفوها أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي ، ثم خلصوا لرأي نهائي فيه ، ومثال ذلك : كتاب « تقريب التهذيب » لابن حجر ، و« الكاشف » للذهبي ، و« الخلاصة » للخزرجي .

ب- كتب يجمع مؤلفوها أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي ، نقرؤها فينقدح في أذهاننا الرأي النهائي وفق قواعد الدراية وبخاصة الجرح والتعديل ، ومن هذه الكتب : تهذيب الكمال للمزي ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ، وميزان الاعتدال للذهبي ، ولسان الميزان لابن حجر ، وغيرها كثير .

وأنت مع هذه الكتب تجمع أقوال المعدلين والمجرحين ، وتقارن بين الآراء ، وتحقق وفق ما درست في علم الجرح والتعديل من أصول الخروج بالرأي الفصل في هذه الحالة .

وهنا عدة أمور أوجزها :

١- كلما أكثرت من مصادر الترجمة كلما كان حكمك دقيقًا .

٢- كتب التراجم الموسعة أكثر فائدة .

٣- عليك بدراسة باب العدالة والجرح دراسة دقيقة .

٤- عليك بدراسة مناهج أئمة الجرح والتعديل ، فهذا له مصطلح خاص ، وهذا متشدد ، وهذا متساهل ، وهناك التحامل المشهور الذي يبطل الحكم ، كتحامل العقيلي على علي بن المديني[٢] ، وتحامل النسائي على أحمد بن صالح

---

(١) هذا حكم أغلبي ، فإنا قد نستفيد أحوال الرواة من الأسانيد كأن يقول أحد رجال الإسناد عن راوٍ فيه : « وهو ثقة » ، وقد نستفيد التوثيق من كتب التخريج أو كتب العلل وغير ذلك .

(٢) راجع الإرشاد للخليلي ٢/ ٥٩٩.

المصري[١] عليك بدراسة هذا الباب جيدًا حتى يكون الحكم صحيحًا ودقيقًا .

٥- حذار أن تجعل الحكم الخاص عامًا ، فإسناد فيه صاحب مناكير يصحح ابن حبان حديثه مبينًا أن ضعف حديثه خاص بما إذا روى عنه ابنه[٢] !!

وأحاديث زهير بن محمد التيمي ضعيفة ، إذا كانت من رواية أهل الشام !!

وراو ثقة في أحاديث شيخ معين ، كإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي في روايته عن جده .

وراو ثقة في أحاديث بلد معين ، كإسماعيل بن عياش في روايته عن الشاميين .

وابن أبي حاتم يقول : إبراهيم بن صالح بن نعيم النحام يروي عن ابن عمر ، مرسل[٣] .

بينما يقول ابن حجر : والمراد بكون حديثه عن ابن عمر مرسلًا أنه لم يدرك القصة التي رواها يزيد بن أبي حبيب عنه عن ابن عمر[٤] .

٦- أحكام الأئمة على الراوي قد تختلف ، بل قد يختلف حكم الإمام الواحد على الراوي ، حسب اجتهاد الإمام ، أو اطلاعه في الحكم الثاني على ما لم يطلع عليه في الحكم الأول . أو تغير حال الراوي كأن كان لا يضبط ثم ضبط ، أو كان ضابطًا ثم اختلط ، وأنت تراعي ملابسات أحكام الأئمة لتصل للقول الفصل .

٧- قد يكون الراوي ضعيفًا ويحكم على حديثه بالحسن ، وذلك لأنه اعتضد بالمتابعات والشواهد .

---

(١) راجع الإرشاد للخليلي ١/ ٤٢٤.

(٢) راجع سنن ابن ماجه ١/٣٠٤ حديث رقم ٩٤٦.

(٣) الجرح ٢/١٠٦.

(٤) تعجيل المنفعة ص ١٧.

٨- دقّق في درجة الراوي سواء كانت جرحًا أو تعديلًا ، فليست المراتب محصورة في «عدل» و«مجروح» وإنما الجرح منه ما الراوي فيه كذاب ، ومنه ما الراوي فيه شديد الضعف ، ومنه ما الراوي فيه ضعيف ، يقبل حديثه أن ينجبر !!

وكذلك العدالة ، فليس المعدَّلون في مرتبة واحدة ، وإنما منهم من حديثه صحيح ، ومنهم من حديثه حسن ، ومنهم من حديثه ضعيف يقبل أن ينجبر .

٩- كما يُحكم على الراوي من خلال كتب الرجال ، فكذلك يُحكم عليه من خلال الأحاديث المحكوم عليها ، فإذا وجدت راويًا في إسناد حكم أحد الأئمة عليه بالصحة أو «رجاله ثقات» ، فهذا الراوي ثقة ، وكذلك إذا حسَّن أحد الأئمة حديثًا في إسناده راوٍ لا تعرف حاله ، فحاله في درجة من يحسَّن حديثه «صدوق» ، أو «لا بأس به» ، وهكذا .

ثانيًا : حال الإسناد من حيث الاتصال أو عدمه :

من أصول الحكم على الحديث معرفة حال إسناد الحديث من الاتصال أو عدمه (من تعليق ، أو انقطاع ، أو إعضال ، أو إرسال) .

واتصال إسناد الحديث يكون برواية كل راو في إسناد الحديث عن شيخه ، ويعرف ذلك بما يلي :

١- معاصرة الراوي لشيخه .

٢- لقاء الراوي شيخه .

٣- سماع الراوي من شيخه .

٤- الأداء بما يفيد الاتصال ، مثل «سمعت» و«حدثني» ... إلخ .

٥- عَدّ الراوي ضمن تلاميذ الشيخ في كتب الرجال .

٦- عَدّ الشيخ ضمن شيوخ الراوي في كتب الرجال .

٧- عدم نص أحد من الأئمة على عدم اتصال هذا الإسناد .

٨- عدم نص أحد من الأئمة على أن رواية التلميذ الفلاني عن شيخه فلان مرسلة .

وهذه النقاط كلها في كتب تراجم الرجال ، وبخاصة الكتب الموسعة ، والنقطة الأخيرة - وهي الحكم على راوٍ بأن روايته عن شيخه فلان مرسلة - يفيدك فيها كتب الرجال ، وكتب مراسيل الرجال ، مثل كتاب « المراسيل »[1] لابن أبي حاتم ، فإنه ليس لذكر الأحاديث المرسلة ، وإنما لبيان أن رواية فلان عن فلان مرسلة .

وكذلك كتاب « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » للعلائي ، وكذلك كتاب « تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل » للحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى ٨٢٦هـ ، وهو ابن الحافظ العراقي ، وكتابه أوسع من سابقيه .

٩- معرفة المدلسين من الرواة ، ونوع تدليس كل منهم ، وحكم تدليسه ، ذلك أن الراوي المدلس إذا لم يصرح بصيغة أداء قوية ، مثل : « سمعت » و« حدثني » و« أخبرني » فإنه يجب التوقف للبحث في ذلك ، فنجمع طرق الحديث ، فإذا وجدناه قد ثبت أنه روى في أحدها بما يفيد الاتصال اطمأننا لاتصال الإسناد ، أما إذا لم نجد طريقًا روى فيه المدلس بما يفيد الاتصال فإننا نبحث : من أي طبقات المدلسين هذا الراوي ؟ فإن كان من الطبقة الأولى أو الثانية فهاتان احتمل الأئمة تدليسهم - لأنهم تتبعوا مروياتهم فوجدوهم لا يروون إلا عن ثقة - وحكموا بأن عنعنتهم لا تضر باتصال الإسناد ، أما إذا كان الراوي من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين فما بعدها[2] فإن عنعنته تضر الإسناد ،

(١) راجع مقدمته عن كتب المراسيل .

(٢) راجع : تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، و« التبيين لأسماء المدلسين » لسبط ابن العجمي وأسماء المدلسين للسيوطي .

وتجعله ليس متصلًا، وبالتالي فالحديث ضعيف. ومجمل القول: أن باب التدليس والإرسال من الأبواب ذات الشأن في اتصال الإسناد أو عدمه، والأحكام فيها دقيقة، والعام فيه مجازفة.

١٠- الاستفادة بعلوم السابقين لمعرفة ما في الإسناد من اتصال أو إرسال أو تدليس، أو غير ذلك من أحوال الإسناد مما هو في كتب التخريج والعلل وغيرها. فإن ذلك يفيدنا كثيرًا.

١١- جمع طرق الحديث، والمقارنة بينها، لمعرفة ما في الإسناد من علو أو انقطاع، أو نزول أو مزيد.

ثالثًا - سادسًا: دراسة حال الإسناد والمتن من حيث الشذوذ والعلة أو عدم ذلك:

من أصول دراسة حال الحديث والحكم عليه استبانة نواقض ثبوته، بمعنى: هل ثبت أن في الحديث أمرًا ينفي صحته، كتعارض بين حديث قوي وآخر أقوى، أو سبب يقدح في ثبوته من انقطاع غامض أو إرسال خفي.

فإذا لم يوجد تعارض ولا سبب قادح، واجتمع مع ذلك اتصال الإسناد وعدالة الرواة فالحديث صحيح.

أما إذا وجد التعارض فالقوي شاذ لا يعمل به، والأقوى محفوظ يعمل به.

وإذا وجد السبب القادح فهذا هو المعل، وعلى حسب درجة العلة يكون حال الحديث، فإذا كان القدح شديدًا كرواية كذاب كنى بكنية ثقة فالحديث في غاية الضعف.

ويعرف الشذوذ والعلة بدراستك من خلال النقاط الآتية:

١- جمع الطرق - الإسناد والمتن - ومقارنتها، فإذا وجدت حديثًا يعارض آية أو حديثًا أصح منه فهو شاذ لا يعمل به.

فمثلًا حديث: «عليكم بالعدس فإنه مبارك، يرقق القلب ويكثر الدمعة، قدس فيه سبعون نبيًا» تجده يتعارض مع الآية القرآنية: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ الْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[1]، فالعدس في الآية موصوف بالدون «أدنى» على من اختاره، قرين البصل الذي لا يقرب المسجد من أكله، وينفر الناس من رائحته.

وإذا وجدت مخرجًا للحديث يختلف عما عليه الثقات فهو شاذ، لا يعول عليه، ولا يعكر على الأقوى منه، وهذا كثير في كتب المحدثين، يروى الحديث متصلًا ومرسلًا، أو مرفوعًا وموقوفًا[2]، فيرجحون أحدهما، قائلين: والوصل أشبه أو المرسل أشبه، أو الموقوف أشبه وهكذا.

٢- تحديد الرواة ودراسة أحوالهم.

٣- دراسة الإسناد، ورواية كل تلميذ عن شيخه.

إن إتقان هذه النقاط الثلاث يعينك في معرفة سلامة الحديث من الشذوذ والعلة أو عدم سلامته، وصحته في الأول، وعدم صحته في الثاني.

ويعرف الشذوذ والعلة أو السلامة منهما من جهود السابقين، وذلك من خلال:

---

(١) سورة البقرة، آية: ٦١.

(٢) راجع حديث: «أتردين عليه حديقته» في البخاري ٩/٣٩٥ رقم ٥٢٧٣ فما بعده موصولًا ومرسلًا. وراجع السنن الكبرى للبيهقي كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي مرشد ٧/ ١٢٤، ففيه حديث: «لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد» من عدة طرق مرفوع وموقوف وقال: المشهور موقوف على ابن عباس. وراجع تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف في فتح المغيث للسخاوي ١/١٦٤ - ١٦٨.

١- كتب العلل، وأهمها «العلل» للدارقطني، و«علل الحديث» لابن أبي حاتم. و«العلل الصغير» للترمذي، وشرحه لابن رجب، و«العلل الكبير» للترمذي أيضًا.

٢- كتب التخريج، وقد سبق الكلام عليها تفصيلًا في الطريقة الأولى في الحكم على الحديث.

٣- كتب الموضوعات، وأهمها في ذلك «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عراق.



دراسة لتخريج حديث والحكم عليه واستخراج علته

حديث أنس عن رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث».

* هذا الحديث أخرجه ابن ماجه هكذا:

حدثنا هشام بن عمار، ثنا محمد بن شعيب بن شابور، ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد أنه حدثه عن أنس بن مالك قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ عليّ لعابها، فسمعته يقول: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث»[1].

وأخرجه ٢/٨٠٢ عن هشام بن عمار وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقيان قالا: ثنا محمد بن شعيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن سعيد بن أبي سعيد عن أنس.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات[2].

وقال محقق سنن ابن ماجه ومحقق مصباح الزجاجة نقلًا عن الزوائد: إسناده صحيح، ومحمد بن شعيب وثقه دحيم[3]، وأبو داود، وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري، ونقل في الزوائد في الموطن الأول: وسعيد هو ابن أبي سعيد المقبري.

* وأخرجه الطبراني هكذا:

حدثنا أحمد بن أنس بن مالك، ثنا هشام بن عمار، ثنا محمد بن شعيب،

---

(١) أخرجه في كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث ٢/٩٠٦ رقم ٢٧١٤، واختر وأخرج جملتين أخريين من الحديث في كتاب الصدقات باب العارية ٢/٨٠٢ رقم ٢٣٩٩ «العارية مؤداة ...».

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٢/٣٦٨.

(٣) في الكتابين رحيم والتصويب من تهذيب الكمال ٢٥/٣٤٧.

ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أنس بن مالك قال : إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ يسيل عليّ لعابها ، فسمعته يقول : «إن الله جعل لكل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث ، الولد للفراش وللعاهر الحَجَر ، ألا لا يتولنّ رجلٌ غير مواليه ، ولا يدعين إلى غير أبيه ، فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله متتابعة إلى يوم القيامة ، ألا لا تنفقن امرأة من بيتها إلا بإذن زوجها . فقال رجل : إلا الطعام يا رسول الله . فقال : وهل أفضل أموالنا إلا الطعام ، ألا إن العارية مؤداة ، والمنيحة مردودة ، والدَّيْن مقضيٌّ ، والزعيم غارم»[1] .

إن الحديث عند الطبراني فيه متابعة تامة للحديث عند ابن ماجه ، فلقد التقى الطريقان في شيخ ابن ماجه ، واستمرت المتابعة إلى الصحابي .

وأخرجه أبو داود قال : حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ، أخبرنا عمر بن عبد الواحد ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد ونحن ببيروت ، عن أنس بن مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من ادعى إلى غير أبيه ، أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله المتتابعة إلى يوم القيامة»[2] .

وإسناد أبي داود متابعة لإسناد ابن ماجه والطبراني ، وهو أقوى من إسنادهما ، فسليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الدمشقي ، إلى الثقة أقرب ، فهو أقوى من هشام بن عمار والذي هو صدوق ، وعمر بن عبد الواحد والذي هو ثقة أقوى من محمد بن شعيب بن شابور والذي هو صدوق .

* وأخرجه ابن عساكر بإسناديه ، فالتقى مع ابن ماجه والطبراني في هشام بن

---

(١) مسند الشاميين ١/ ٣٦٠، ٣٦١، رقم ٦٢١.

(٢) أخرجه في الأدب باب في الرجل ينتمي إلى غير مواليه ١٤/ ٢٠.

عمار، إلى آخر الإسناد[1]، وفي أحدهما: «عن سعيد بن أبي سعيد المقبري».

* وأخرجه الدارقطني بإسناده: نا داود بن رُشَيْد، نا عمر بن عبد الواحد، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، نا سعيد بن أبي سعيد، عن أنس بن مالك ... الحديث[2].

* وأخرجه البيهقي من طريق الدارقطني يلتقيان مع ابن ماجه والطبراني في عبد الرحمن بن يزيد[3].

* وأخرجه ابن عساكر - قبل ما تقدم - بإسناده: نا سليمان بن أحمد الواسطي، حدثني عمر بن عبد الواحد، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري، ونحن ببيروت عن أنس بن مالك ... الحديث[4].

ثم قال: فَرَّق أبو بكر الخطيب في المتفق والمفترق بين المقبري وبين سعيد بن أبي سعيد الذي حدث ببيروت، ووهم في ذلك.

* وأخرجه أحمد: حدثنا علي بن إسحاق، أخبرنا ابن المبارك، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد عمن سمع النبي ﷺ يقول: «ألا إن العارية مؤادة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم»[5].

وهذا جزء من الحديث الذي معنا، من رواياته الطويلة[6]. وإبهام اسم

---

(١) تاريخ دمشق ٢١/ ٢٧٩، ٢٨٠ رقم ٤٧٩١، ٤٧٩٢.

(٢) سنن الدارقطني، كتاب الفرائض ٤/ ٧٠ رقم ٨.

(٣) السنن الكبرى ٦/ ٢٦٤.

(٤) تاريخ دمشق ٢١/ ٢٧٨ رقم ٤٧٨٩.

(٥) المسند ٣٧/ ١٨٢ رقم ٢٢٥٠٧.

(٦) كما في مسند الشاميين والدارقطني والبيهقي وابن عساكر في الموطن الأخير ص٢٨٠ رقم ٤٧٩٢.

الصحابي تبينه الطرق الأخرى، وأنه أنس بن مالك، بقرينة اتحاد المخرج: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أنس.

* إن هذه الطرق قد وافق بعضها بعضًا، واتفقت على قدر من الإسناد، صححه البعض بناءً على أن سعيد بن أبي سعيد هو المقبري، صُرِّح بهذا في إسنادين من أسانيد ابن عساكر، وصاحب زوائد ابن ماجه صرح به أيضًا.

لكن ماذا، والخطيب البغدادي، يبين أن سعيدًا هذا ليس المقبري وإنما هو البيروتي[1]؟

ويعارضه في هذا ابن عساكر، ويحكم بأنه - أي الخطيب - وَهِمَ في هذا.

إنه كي يستبين الأمر، علينا:

١- أن نجمع بقية طرق الحديث، ونزداد في التخريج.

٢- ونجمع أقوال أئمة التخريج على الحديث.

٣- ونجمع أقوال الأئمة على رجال هذا الحديث.

حتى يتضح لنا من سعيد هذا؟ هل ستتواصل الطرق على أنه «المقبري» الثقة، أم أنه «الساحلي» المجهول، أو المنكر الحديث؟

أولًا: جمع بقية طرق الحديث؛ فنجد:

- الدارقطني قد أخرج الحديث عقب الرواية السابقة فقال:

* نا أبو بكر النيسابوري، نا عباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل قال: حدثني رجل من أهل المدينة قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ... الحديث كما في الرواية السابقة[2].

---

(١) المتفق والمفترق ٢/ ١٠٤٥، ١٠٤٦.

(٢) السنن، كتاب الفرائض ٤/ ٧٠ رقم ٩.

- ونجد البيهقي قد أخرج الحديث أيضًا بإسناده عن الدارقطني بهذا الإسناد[1] كما تقدم ، ثم علق رواية الدارقطني عن الوليد بن مزيد البيروتي ... إلخ ما عند الدارقطني .

لقد أخرج الدارقطني الحديث من طريقين ؛ أحدهما عن سعيد بن أبي سعيد ، والثاني عن سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل ، ليبين بالثاني أن سعيد بن أبي سعيد في هذا الحديث إنما هو الساحلي البيروتي ، وليس هو المقبري . وسار على درب الدارقطني (ت٣٨٥) البيهقي (ت٤٥٨) فساق الحديث بالإسناد الأول عند الدارقطني ، وذكر الإسناد الثاني مقتصرًا على موطن الإفادة .

إن متابعة الدارقطني الثانية لم تؤيد رواية ابن ماجه والطبراني ، وإنما أعلت الحديث ، بمعنى أنها أظهرت راويًا على خلاف ما احتملته الفهوم ، فبعد أن كان رجال الإسناد ثقات وسعيد بن أبي سعيد هو المقبري الثقة ، أظهرت أنه ليس كذلك ، وإنما هو شيخ بساحل بيروت ، روايته قليلة ، وحاله مجهول ، وبالتالي فالحديث ضعيف .

ثانيًا : ننتقل لكلام الأئمة على الحديث ، فنجد :

* تقدم أن الخطيب البغدادي (ت٤٦٣) نبه على أن « سعيد بن أبي سعيد » إنما هو « الساحلي » .

وأن ابن عساكر (ت٥٧١) ذهب إلى توهيم الخطيب ، وأخرج الحديث بإسناد فيه التصريح بوصف « المقبري » وأنه حدث بهذا الحديث « في بيروت » ، وشيء آخر : هو أنه أخرج الحديث تحت ترجمة « سعيد بن كيسان أبو سعد بن أبي سعيد المقبري » .

وبنى على هذا الكلام في ترجمة المقبري فقال : قدم الشام مرابطًا ، وحدث

---

(١) السنن الكبرى .

ببيروت من ساحل دمشق، وسمع منه هناك عبد الرحمن بن يزيد بن جابر[١].
ويروى بإسناده عن أبي زرعة قال - في تسمية من اسمه سعيد من رُوي عنه بالشام - سعيد بن أبي سعيد ببيروت، روى عنه ابن جابر[٢].

وهكذا يُصِرُّ ابن عساكر على أن «سعيد بن أبي سعيد» إنما هو المقبري، وعلى الرغم من اطلاعه على تنبيه الخطيب على أنه الساحلي إلا أنه يرفض قول الخطيب، ويحاول أن يثبت لأبي سعيد هذا رواية بالشام بساحل دمشق «بيروت»، ويتفق الحافظُ المزيُّ مع الحافظ ابن عساكر فيذكر الحديث من طريقيه عند ابن ماجه تحت ترجمة «سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو سعيد الليثي المدني عن أنس»[٣] على أنه مما ينبغي أن يراعى أنه وصف «المقبري» إنما هو من اجتهاد المزي، وليس في شيء من إسنادي ابن ماجه ذكر المقبري.

وعلينا أن نراعي أن إسنادي ابن عساكر اللذين فيهما وصف «سعيد بن أبي سعيد» بالمقبري، إنما هما إسنادان لا يصلحان للمتابعة !!

ذلك أن الأول منهما: عن سليمان بن أحمد الواسطي، حدثني عمر بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري ونحن ببيروت عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ألا إن الله قد جعل لكل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث».

وسليمان بن أحمد الواسطي هذا لا تصلح روايته للمتابعة، فهو مجروح وجرحه غائر؛ كذَّبه يحيى بن معين، وغيره[٤]، بينما يقابله في إسناد الدارقطني

(١) تاريخ دمشق ٢١/ ٢٧٨، ترجمة رقم ٢٥٤٩ سعيد المقبري.

(٢) السابق ص ٢٨٣.

(٣) تحفة الأشراف ١/٢٢٥ مسند أنس بن مالك رقم ٢٠ رواية المقبري عنه رقم ٦٠ حديث رقم ٨٦٢، ٨٦٣.

(٤) راجع ترجمته في لسان الميزان ٢/ ٧٢، رقم ٢٧٢، وميزان الاعتدال ٢/١٩٤ رقم ٣٤٢١.

داود بن رُشَيْد وهو ثقة[1]، ولم يصرح بـ «المقبري».

وأما الثاني فمن روايته عن هشام بن عمار، وحديثه ضعيف، ولا يقوى على معارضة ما عند الدارقطني، وهو «داود بن رشيد» والذي هو ثقةٌ، وحديثه صحيح.

ويذكر ابن الجوزي (ت٥٩٧) الحديث من مسند أبي أمامة ثم يقول: ورواه سعيد بن أبي سعيد الساحلي عن أنس عن رسول الله ﷺ، ثم يقول: والساحلي مجهول[2].

ويذكر الزيلعي في كتابه «نصب الراية»[3] حديث أنس ويخرج عن الطبراني في مسند الشاميين ويذكر إسناده كما سبق لكن بزيادة «المقبري» في اسم سعيد ابن أبي سعيد، ويعتمد عليه فيما يبدو لي صاحب «التعليق المغني على الدارقطني» المحدث أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ويقول: رواه الطبراني من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، ويتعقبه محقق مسند الشاميين فيقول: ليس في المخطوطة: «المقبري» لا في العنوان ولا في الحديثين.

ويعود الزيلعي ثانية فيذكر حديث أنس[4] ويخرجه من سنن ابن ماجه، وينقل عن ابن عبد الهادي: «شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي المتوفى ٧٤٤» من كتابه «التنقيح» قوله: حديث أنس هذا ذكره ابن عساكر وشيخنا المزي في «الأطراف في ترجمة سعيد المقبري» وهو خطأ، وإنما هو الساحلي، ولا يحتج به، هكذا رواه الوليد بن مزيد البيروتي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل، قال:

---

(١) ترجمته في تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٤، والتقريب ٣٠٥.

(٢) التحقيق ٧/ ٦٠، وأقره الذهبي في تنقيح العقيق بهامشه ص ٦١.

(٣) ٤/٥٨ رقم ٦٤٦٢.

(٤) ٤/٤٠٤ رقم ٨٠٦٩.

حدثني رجل من أهل المدينة، قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ فذكر الحديث، ذكره في الموطن الأول من نصب الراية بوصف المقبري، و«المقبري» ليس في المصدر الذي خرج منه كلام ابن عبد الهادي، ويُقرّه، وأن «سعيد بن أبي سعيد» ليس المقبري، وإنما هو «الساحلي».

وفي نسخة «تحفة الأشراف» يعلق ابن عبد الهادي على حديث أنس هذا بمعنى ما نقله الزيلعي عن التنقيح فيقول: سعيد بن أبي سعيد راوي هذه الأحاديث عن أنس، ليس هو المقبري أحد الثقات، وإنما هو الساحلي، وهو غير محتج به، كذلك جاء مصرحًا به عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، والظاهر أنه سعيد بن خالد - الذي روى عنه محمد بن شعيب - الذي قبله[1].

أما الحافظ ابن حجر فيعلق أيضًا على التحفة فيقول: «سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أنس»[2] هو سعيد بن أبي سعيد الساحلي شامي، وأما المقبري فهو مدني، وقد أوضحت ذلك في التهذيب[3].

ويأتي معاصرنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى - فيصححه في السلسلة الصحيحة[4] من رواية أحمد بالإسناد الذي تقدم على أن الصحابي مجهول، وسعيد بن أبي سعيد هو المقبري!! وكذلك في إرواء الغليل[5]، وصحيح ابن ماجه[6]، وصحيح الجامع[7]!!

---

(١) أي الذي قبله في التحفة ١/٢٢٥ رقم ٥٩، وكلام ابن عبد الهادي هذا في هامش التحفة.

(٢) ينقل العنوان من التحفة ليرد عليه.

(٣) أيضًا هامش التحفة ١/٢٢٥ النكت الظراف.

(٤) ج٢ ص١٦٧ رقم ٦١٠.

(٥) ٥/٢٤٦.

(٦) ٢/١١٢ رقم ٢١٩٤ و٢/٤٩ رقم ١٩٤٣.

(٧) ٢/١٢٥٦ رقم ٧٥٧٠.

ثم ينتبه في موضع آخر من الإرواء[١]، ويبين أن سعيد بن أبي سعيد ليس المقبري، ويعكر صفو بحثه أمور:

١- أنه لم يراجع مسند الشاميين، واعتمد فيه على ما في نصب الراية، وأنه نص فيه على أن سعيد بن أبي سعيد هو المقبري، وكما تقدم فليس في مسند الشاميين كلمة «المقبري» وإنما هي عند ابن عساكر.

٢- وحينما قال الحافظ ابن حجر: إن كلمة «المقبري» عند ابن عساكر من رواية سليمان بن أحمد الواسطي، اعترض الألباني، وقال: الواسطي ليس عند الطبراني، وما ذلك إلا لأنه ما زال يظن أن «المقبري» في مسند الشاميين للطبراني، وليس الأمر كذلك.

لكنه يخلص في هذا الموضع إلى أن الراوي عن أنس هو سعيد بن أبي سعيد الساحلي.

٣- أنه اعتمد في رواية الوليد بن مزيد على إخراج البيهقي، ولم ينتبه إلى أن البيهقي إنما أخرج الحديث من طريقيه عن الدارقطني، أخرج الدارقطني الطريقين تامّين، واختصر البيهقي ثانيهما.

ثالثًا: ننتقل لأقوال الأئمة على رجال الحديث:

١- الحافظ سعد الدين الحارثي، عراقي مصري، طلب الحديث، وارتحل، وكتب الكثير، وحصل الأصول، وتقدم في هذا الشأن، وتكلم على الحديث ورجاله وعلى التراجم فأحسن وشفي، شرح بعض سنن أبي داود، ودرس بأماكن، وولي القضاء فترة. روى عنه الحافظ المزي، وأبو محمد البِرْزالي، توفي سنة إحدى عشرة وسبعمائة[٢].

---

(١) ٨٩/٦ رقم ١٦٥٥/٤.

(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٥، والضوء اللامع ١٠٨/٦ - ١١٠.

ذكر الحارثي هذا أن ابن عساكر لم يصب في توهيم الخطيب .

فالحارثي يؤيد الخطيب فيما ذهب إليه ، ويعارض ابن عساكر ، ويؤكد على أن « سعيد بن أبي سعيد » الذي في هذا الحديث إنما هو الساحلي البيروتي ، وليس هو المقبري .

٢- الحافظ المزي صاحب « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » ، و« تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة[١] .

نقل المزي كلام ابن عساكر ، وأن المقبري قدم الشام ، وحدث ببيروت ، وسمع منه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وساق ما ساقه ابنُ عساكر من رواية الحديث من طريق سليمان بن أحمد الواسطي ... حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري ... ونقل توهيم ابن عساكر للخطيب ، وأقر ابن عساكر على هذا ، مما يفيد أنه يرى أن سعيد بن أبي سعيد إنما هو المقبري[٢] .

٣- الحافظ ابن حجر صاحب « فتح الباري » و« تهذيب التهذيب » والمؤلفات الكثيرة النافعة ، والمتوفى سنة ٨٥٢هـ[٣] .

ذكر في تهذيب التهذيب ما قاله الحافظ الحارثي ، ثم قال : وصدق الحارثي ، قد جاء في كثير من الروايات عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبي سعيد الساحلي ، عن أنس ، والرواية التي وقعت لابن عساكر ، وفيها : عن ابن جابر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، كأنها وهم من أحد الرواة وهو سليمان بن

---

(١) تراجع ترجمته في مقدمة كتابيه هذين .

(٢) تهذيب الكمال ١٠/ ٤٧١، وراجع التحفة ١/ ٢٢٥.

(٣) ترجم له تلميذه الحافظ السخاوي في كتاب سماه « الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر » ، وأيضًا في الضوء اللامع ٢/ ٣٦، وله ترجمة في البدر الطالع ١/ ٨٧، وفهرس الفهارس ١/ ٢٣٦.

أحمد الواسطي ، فإنه ضعيف جدًا ، وإن المقبري لم يقل أحد إنه يُدْعى الساحلي ، وهذا الساحلي غير معروف ، تفرد عنه ابن جابر . وقد روى ابن ماجه في الجهاد عن عيسى بن يونس الرملي ، عن محمد بن شعيب بن شابور ، عن سعيد بن خالد بن أبي طويل الصيداوي ويقال البيزوتي عن أنس حديثًا ، فيحتمل أن يكون سعيد بن أبي سعيد الساحلي هو سعيد بن خالد هذا ....[1] .

وهكذا يتناول علماء رجال الإسناد المسألة ، على طرفي نقيض :

الفريق الأول : الخطيب البغدادي ، وسعد الدين الحارثي ، وابن حجر يذهبون إلى أن سعيد بن أبي سعيد في هذا الحديث إنما هو الساحلي .

الفريق الثاني : الحافظ ابن عساكر ، ويتبعه الحافظ المزي ، يذهب ابن عساكر إلى أن المقبري هو الساحلي ، وهو المراد في هذا الحديث ، وينقل المزي كلامه ، دون تعليق أو تعقيب .

وعمدة ابن عساكر رواية وقعت له فيها وصف سعيد بالمقبري ، إلا أن هذه الرواية فيها راوٍ شديد الضعف ، ومن هنا لا يحتج بها .

أما عمدة الفريق الألو فرواية عند الدارقطني فيها وصف سعيد بالساحلي ، وهذه الرواية قوية ، ومن هنا فالرأي مع الفريق الأول ، وهو أن سعيد بن أبي سعيد إنما هو الساحلي وهو مجهول ، لا تقوم به حجة ، وعليه فالحديث ضعيف .

متابعات أخرى :

وبعد أن أطلت النفس في الكلام على حديث أنس من رواية سعيد بن أبي سعيد عنه فإني أضيف : أن حديث أنس هذا قد أخرجه أيضًا الأئمة من غير طريق سعيد بن أبي سعيد :

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٩/٤ ترجمة سعيد بن أبي سعيد المقبري في نهايتها .

* فأخرجه تمام في فوائده قال : أخبرنا الحسن بن حبيب ، نا أحمد بن كعب بن خُرَيْم المُرِّي بالراهب[١] ، قال : حدثني أبي أبو حارثة كعب بن خُرَيْم : نا سليمان بن سالم الحرّاني عن الزهري ، عن أنس بن مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث ، والولد للفراش ، وللعاهر الحجر »[٢] .

وفي إسناده : أحمد بن كعب المري مجهول الحال ، وفيه أيضًا سليمان بن سالم الحراني والذي يعرف بـ « بومة » ضعفه أبو حاتم ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : لا يحتج به[٣] .

وهكذا فالحديث ضعيف بهذا الإسناد .

* وأخرجه الحافظ أبو القاسم البجلي الدمشقي الرازي المتوفى ٤١٤هـ في فوائده فالتقى مع تمام في شيخه الحسن بن حبيب[٤] ، فهو ضعيف أيضًا .

* وأخرجه ابن عساكر في ترجمة أحمد بن كعب بن خريم من طريق تمام[٥] ، فهو ضعيف أيضًا .

۞ ۞ ۞

* وأخرجه ابن عدي قال : أخبرنا إسحاق - ابن إبراهيم بن يونس المنجنيقي - ثنا عبد الله - ابن شبيب - ثنا عبد الجبار بن سعيد ، عن شعيب بن

---

(١) اسم محلة بدمشق .

(٢) الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام ٣٤٠/٢ رقم ٧١٨.

(٣) لسان الميزان ٢٠٦/٢ رقم ٣٤٥٦.

(٤) زوائد الأجزاء المنثورة على الكتب الستة المشهورة ص٢٦١ رقم ٧١٨/٣٩٠ أول كتاب الوصايا .

(٥) تاريخ دمشق ١٧٨/٥، ١٧٩.

بكر، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «لا وصية لوارث»[(١)].

وفي إسناده عبد اللّٰه بن شبيب ضعيف، يعتبر بحديثه.

وهكذا فحديث أنس طرقه ضعيفة، لكن يقوي بعضها، وله شواهد تقويه أيضًا.

الشواهد:

وحديث: «لا وصية لوارث» لم يُرْوَ عن أنس وحده، وإنما روى عن جماعة من الصحابة، وهم: أبو أمامة، وعمرو بن خارجة، وعبد اللّٰه بن عباس، وعبد اللّٰه بن عمرو، وعبد اللّٰه بن عمر، وجابر بن عبد اللّٰه، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، ومعقل بن يسار. وهذه كلها شواهد لحديث أنس، وشواهد لبعضها، وأصح حديث في ذلك:

* **حديث أبي أمامة الباهلي**[(٢)] قال: سمعت رسول الله ﷺ في خطبته عام حجة الوداع: «إن اللّٰه قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، والولد للفراش وللعاهر الحجر، وحسابهم على اللّٰه، ومن ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة اللّٰه التابعة إلى يوم القيامة، لا تنفق المرأة شيئًا من بيتها إلا بإذن زوجها». فقيل: يا رسول اللّٰه، ولا الطعام؟ قال: «ذلك أفضل أموالنا». قال: ثم قال رسول الله ﷺ: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي،

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ١٥٧٥.

(٢) صُدَى بن عجلان صاحب رسول الله ﷺ، غزا مع رسول الله ﷺ كثيرًا، وروى علمًا كثيرًا، وكان في حجة الوداع ابن ثلاثين سنة، وعمّر فمات سنة ٨٦هـ وقيل ٨١، وقد جاوز المائة. راجع مسند أحمد ٣٦/ ٤٥١، وتهذيب الكمال ١٣/ ١٥٨، وسير أعلام النبلاء ٣/ ٣٥٩، وفيهما كثير من مصادر ترجمته.

والزعيم غارم »[1] .

* وحديث عمرو بن خارجة ، بنحو حديث أبي أمامة[2] .

* وحديث عبد الله بن عباس قال رسول الله ﷺ : « لا وصية لوارث »[3] .

* وحديث عبد الله بن عباس قال رسول الله ﷺ : « لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة »[4] .

---

(١) أخرجه أحمد ٣٦/٦٢٨، رقم ٢٢٢٩٤، وقال محققه : إسناده حسن، وخرجه من « المنتقى » لابن الجارود ، وقال : وإسناده صحيح ، وخرجه من الترمذي ونقل تحسينه وهو فيه ٦/٣٠٦ تحفة الأحوذي – وفيه تخريج له كثير ، وراجع أيضًا نصب الراية ٤/٤٠٣، والروض البسام ٢/٣١١ رقم ٦٩٨.

(٢) أخرجه أحمد ٢٩/٢١٢، رقم ١٧٦٦٤ – ١٧٦٦٦ وغير ذلك ، وقال محققه : صحيح لغيره ، وأخرجه الترمذي ٦/٣١٣، وقال : حسن صحيح ، والنسائي ٦/٢٠٧، وتمام ٢/٣٤٦ رقم ٧١٩، والطبراني ١٧/٣٣ – ٣٦ رقم ٦٠ – ٧١ وغير ذلك .

(٣) أخرجه الدارقطني ٤/ ٩٨، قال في التعليق المغني : في إسناده عبد الله بن ربيعة فهو إن كان ابن يزيد الدمشقي فمجهول ، وإن كان غيره فلا أعرفه ، وأخرجه ابن عدي ٤/ ١٥٧٠، فالتقى مع الدارقطني في عبد الله بن ربيعة هذا ، ذكره في ترجمته ، وأنه عبد الله بن محمد بن ربيعة بن قدامة ، وذكر أنه ضعيف ، وذكر الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/١٩٩ وقال : بسند حسن . والظاهر لي أنه حسن لغيره .

(٤) أخرجه الدارقطني كتاب الفرائض ٤/٩٧ رقم ٨٩ بإسناده عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، وأخرجه من طريقه البيهقي ٦/٢٦٣ وقال : عطاء هذا هو الخراساني ، لم يدرك ابن عباس ولم يره ، قاله أبو داود السجستاني وغيره . قلت : أخرج ابن أبي حاتم في المراسيل ص ١٥٦، ١٥٧ بإسناده عن أحمد بن حنبل : عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئًا . ولقد دفع محقق فوائد تمام هذه القضية ، ورجح أن يكون عطاء هذا هو ابن أبي رباح لا الخراساني ، مستدلًا على ذلك بأن ابن جريج مشهور بملازمة ابن أبي رباح والإكثار عنه ، وقد قال الحافظ في الفتح ١/ ٢٠٤: القاعدة في كل من روى عن متفقي الاسم أن يُحمل مَنْ أُهْمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه . قلت : هو في الفتح في شرح حديث رقم ١١١ باب كتابة العلم .

وحديث عبد الله بن عمرو : أن النبي ﷺ قال : « لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة »[١] .

وفي رواية : « لا تجوز وصية لوارث ، والولد للفراش ، وللعاهر الحجر » .

وأسجل في هذا الحديث :

* ذكر الزيلعي هذا الحديث في نصب الراية تحت عنوان : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أراد بذلك أن لا يخطئ الباحث فلا يفهم أنه حديث عبد الله بن عمرو .

* ذكر الزيلعي هذا الحديث بهذين اللفظين ، وخرجه من سنن الدارقطني والكامل لابن عدي . وهذا بناءً على أنه اعتبره حديثًا واحدًا .

بينما ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص باللفظ الأول فقط ، وخرجه من الدارقطني وحده ، وحكم عليه من طريق الدارقطني وحده ، والذي يترجح عندي أنه يرى أن هذين حديثان ، لكل منهما تخريجه ، وحاله .

* وحديث عبد الله بن عمر : « قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية ، وأن لا وصية لوارث »[٢] .

---

(١) أخرجه الدارقطني في الفرائض ٤/٩٨ رقم ٩٣، لسان الميزان ٣/ ١٢١، ولذا قال الحافظ في التلخيص ٣/١٩٩ وإسناده واهي من طريق حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باللفظ الثاني ، وليّن حبيبًا هذا ، وقال : ولحبيب أحاديث صالحة وأرجو أنه مستقيم الرواية . قلت : حبيب هذا وثقه أحمد . وقال : ما أصح حديثه ، ووثقه ابن معين وأبو زرعة ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال يحيى القطان لا يحدث عنه . الميزان ١/٤٥٦ رقم ١٧١٣، واحتج به الشيخان ، فهو لا يمثل ضعفًا في الإسناد ، وإنما الحديث حسن بناءً على تحسين عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - عبد الله بن عمرو - وراجع فوائد تمام « الروض » ٢/ ٣٤٤، و« إرواء الغليل » ٦/ ٩١، ونصب الراية ٤/ ٤٠٤.

(٢) ذكره في نصب الراية ٤/ ٤٠٥، وعزاه للحارث بن أبي أسامة في مسنده ، وأخرجه ابن أبي شيبة ١١/١٥٠ رقم ١٠٧٦٨، لكن من قول ابن عمر يعني موقوفًا ، قال صاحب الروض =

* وحديث جابر عن النبي ﷺ قال: «لا وصية لوارث»[١].

* وحديث البراء وزيد بن أرقم قالا: قال رسول الله ﷺ: «ليس لوارث وصية»[٢].

* وحديث معقل بن يسار المزني قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث»[٣].

* وحديث علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث»[٤].

= البسام ٢/ ٣٤٤: أخطأ فيه ابن جابر بن سيار فرفعه والصواب أنه موقوف.

(١) أخرجه ابن عدي ٢٠٢/١ على أنه من مناكير أحمد بن محمد بن صاعد، وأخرجه الدارقطني ٩٧/٤ وقال: الصواب مرسل. أخرجه من غير طريق ابن صاعد، وإنما عن متابع له وهو الفضل بن سهل. وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٣٣٧/٦ متصلًا ومرسلًا، وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢٢٧/١ متصلًا ومرسلًا وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ١٤٩/١ رقم ٤٢٦ عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن رسول الله ﷺ. أي مرسلًا.

(٢) أخرجه ابن عدي ٢٣٤٩/٦ على أنه من مناكير موسى بن عثمان الحضري، وقال: حديثه ليس بالمحفوظ.

(٣) أخرجه ابن عدي ١٨٥٣/٥ على أنه من بواطيل علي بن الحسن بن يعمر السامي، وهو ضعيف جدًا.

(٤) أخرجه ابن عدي ٧/ ٢٦٤٨، والدارقطني ٤/ ٩٧، والبيهقي ٢٦٧/٦ كلهم من طريق يحيى ابن أبي أنيسة الجزري. وروى ابن عدي بإسناده عن زيد بن أبي أنيسة أنه قال لعبيد الله بن عمرو: لا تكتب عن أخي يحيى فإنه كذاب، وروى أيضًا عن أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين والبخاري والنسائي شدة ضعفه (الكامل ٧/ ٢٦٤٤، ٢٦٤٥)، ثم قال - أي ابن عدي -: يقع في روايته ما يتابع عليه وما لا يتابع عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه. (الكامل ٢٦٤٩/٧).

وأخرجه ابن عدي ٢٥١١/٧ من طريق آخر فيه ناصح بن عبد الله، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليّ، على أنه مما انتقد على ناصح وهو ممن يكتب حديثه، على أنه في إسناده الحارث بن =

وله أيضًا شواهد مرسلة وموقوفة ومقطوعة، أذكر منها:

شواهد مرسلة:

وحديث أنس: «لا وصية لوارث» له شواهد مرسلة:

يرويه عمرو بن دينار عن رسول الله ﷺ[١] - وقد تقدم -.

ويرويه طاووس عن رسول الله ﷺ[٢].

ويرويه مجاهد عن رسول الله ﷺ[٣].

وترويه أسماء بنت يزيد عن رسول الله ﷺ[٤].

ويرويه الحسن عن رسول الله ﷺ[٥].

شواهد موقوفة ومقطوعة:

رُوي هذا الحديث عن علي بن أبي طالب من قوله: «ليس لوارث وصية»[٦].

ورُوي عن عبد الله بن عمر من قوله: «لا تجوز الوصية للوارث»[٧].

ورُوي عن الحسن وابن سيرين قالا: ليس لوارث وصية إلا إن شاء الورثة[٨].

ورُوي عن سعيد بن جبير قال: ليس لوارث وصية[٩].

= عبد الله الأعور، وهو ضعيف وروايته عن علي مقبولة. تهذيب الكمال ٥/ ٢٤٤.

(١) أخرجه سعيد بن منصور ١/١٤٩ رقم ٤٢٦.

(٢) سنن سعيد بن منصور ١/١٥٠ رقم ٤٢٩.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور ١/١٤٩ رقم ٤٢٥، وأخرجه البيهقي ٦/ ٢٦٤، وأخرجه مسدد كما في المطالب ٤/١٣٠ رقم ١٦٣٦.

(٤) أخرجه إسحاق بن راهويه كما في المطالب ٤/١٣٠ رقم ١٦٣٧.

(٥) ذكره في الدر المنثور ٢/١٦٧ وعزاه لعبد بن حميد.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ١١/١٤٩ رقم ١٠٧٦٧.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ١١/١٥٠ رقم ١٠٧٦٨.

(٨) ابن أبي شيبة ١١/١٥٠ رقم ١٠٧٦٩.

(٩) المصدر السابق رقم ١٧٧٠.

الفهــرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة



مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفاكس: ٥٤٠٢٥٩٨ محمول: ٠١٢٢٣٤٩٠١١